

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

النحو

کتاب

مؤلف

موضوع

شماره ثبت کتاب

۲۱۱۰۲۳

شماره اختصاصی (۶۳۹) از کتب اهدائی : محمد زاهد



۶۳۹

۲۱۱۰۲۳



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

کتاب: النخو

مؤلف:

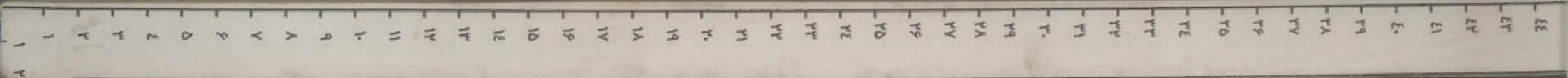
موضوع:

شماره اختصاصی (۷۳۹) از کتب اهدائی: محمد زاهد

۲۱۱۰۲۳

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
اهدائی  
سید کاظم رازی  
۱۳۳۷

۷۳۹  
۲۱۱۰۲۳





کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

کتاب ..... النخو

مؤلف .....

موضوع .....

شماره اختصاصی (۷۳۹) از کتب اهدائی : *محمد زاهد*

شماره ثبت کتاب

۲۱۱۰۲۳

۱  
۱  
۲  
۳  
۴  
۵  
۶  
۷  
۸  
۹  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷  
۱۸  
۱۹  
۲۰  
۲۱  
۲۲  
۲۳  
۲۴  
۲۵  
۲۶  
۲۷  
۲۸  
۲۹  
۳۰  
۳۱  
۳۲  
۳۳  
۳۴  
۳۵  
۳۶  
۳۷  
۳۸  
۳۹  
۴۰  
۴۱  
۴۲  
۴۳  
۴۴  
۴۵  
۴۶  
۴۷  
۴۸  
۴۹  
۵۰  
۵۱  
۵۲  
۵۳  
۵۴  
۵۵  
۵۶  
۵۷  
۵۸  
۵۹  
۶۰  
۶۱  
۶۲  
۶۳  
۶۴  
۶۵  
۶۶  
۶۷  
۶۸  
۶۹  
۷۰  
۷۱  
۷۲  
۷۳  
۷۴  
۷۵  
۷۶  
۷۷  
۷۸  
۷۹  
۸۰  
۸۱  
۸۲  
۸۳  
۸۴  
۸۵  
۸۶  
۸۷  
۸۸  
۸۹  
۹۰  
۹۱  
۹۲  
۹۳  
۹۴  
۹۵  
۹۶  
۹۷  
۹۸  
۹۹  
۱۰۰

۷۳۹  
۲۱۱۰۲۳



وقت بادیه استغفار اولی  
 صبر و عفو را بر سر  
 بربط کلاب ایام بخیر رسید و سر سار در عشق کن بودید در صفت  
 شوق مقدارت حصار رسید و کان در سن الحشر قمر طلسر در کهر اعلی  
 بیت مقدار استغفار رسید  
 کهر کلام از عفت بودید رخ سلیم  
 خطاب افاد استغفار اولی  
 حجب التي وقت و یاد  
 کهر اعلی بی صبر و عفو  
 حجب الهم وقت و یاد  
 بن مدح و ایام اول اینج یار  
 سکره یار یار کهر  
 سر کلبه یار کهر  
 بشق نثری بود عشق  
 دل سگ ندرح نیال درح نسبت ایلام کهر  
 دشت جفا سن اف سن کهر  
 در حصار استغفار اولی  
 در پیر من در سن یونز زک حصار اولی  
 دشت جفا سن اف سن کهر  
 افق بودید منکر و نکر

(Faint, mostly illegible handwritten text on the left page, likely bleed-through from the reverse side.)



بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد حمد الله اتم الكلمة متضمنة بمعنى الشرط قيل لما اختلفوا في اما  
فصل بعضهم انه اسم وقال بعضهم انه حرف قال الشارح اتم الكلمة  
ليتناول كلاما مذهبيا ويذكر منه ما في شرح الفتاوى انه الفاء بعد  
انها حرف في انها حرف اختلفوا في انها موضوع للشرط او قائمة مقام  
ما وضع له فذهب ابن الحاجب الى الاول وصاحب الكشاف الى الثاني  
والخلاف في انها اسم او حرف ليس بمشهور انتهى فلذلك اي تكونها كلمة  
متضمنة بمعنى الشرط لزوم دخول الفاء الجزائية في جوابها لزوما  
اكثر من اللازم اي ليس المراد من لزوم الوجوب كما هو المتبادر بل النبوت  
الاكثر في اذ قد يخلف منه اي من جوابها الفاء لو لم يوجد ما يدك عليه من  
التلويح والايحاء نحو قوله تعالى اما القتال لا قتال لديكم واعلم انه يمكن  
حمل كلامه على القياس الافتراضي المثبت للزوم الفاء فنقول المذهب  
ان الفاء لازمة لجوابها لانها متضمنة بمعنى الشرط وكل ما هو  
متضمنة بمعنى الشرط فالفاء لازمة لجوابها ينبغي من اول الشكل  
الاول ان الفاء لازمة لجوابها فهذا استدلال بالموثر على الاثر فهو  
اولي من الاستدلال بالزوم الفاء على التضمن بناء على ظهوره  
لاذ اولي البراهين باعطاء اليقين الطريق الاول واما المستظهر  
بما لا يفيد اليقين ويمكن حمله على القياس الاستثنائي المثبت  
للتضمن فنقول المذهب انها متضمنة بمعنى الشرط لانها لو لم يكن

متضمنة

متضمنة له لما كانت الفاء لازمة لجوابها لكنها لازمة له فيكون متضمنة له  
وهذا كما يقال ليس في الارض والسماء الله غير الله ولذلك لم يقدر معناه  
لو كان فيها الله غير الله لكانت الفاء متضمنة وكذا المقدم وبوطوله له  
قدم في معرفة ساليب الكلام وهذا كما ترى استدلال بالثر على المؤثر فكذا  
هذا كما افاده بعض المحققين ويرى عليه انه كلية الكبرى في ذلك القياس  
الاقتراحي ممنوعة الا يري انه ما من الشرطيين تنقضا معنى الشرط بالزوم  
الفاء واليه اشار الخافي في شرح القباب وانما قلنا انها متضمنة لمعنى الشرط  
لاذ اصل المبنى من الله تعالى في قوله فاقول بعد ذلك انها اسم متضمن لمعنى  
الشرط ويكون مجزوم بانه بمعنى يقع او يحدث وفاعلها اجرة فيهما من شيء  
بيانه له لاهامه وفاقول جزاء والمجوع جملة اسمية مبتدأ وهما خبرها وخبرها  
الجملة الجزائية وحدها اذ هي مع الشرطية وقيل الاصح ان خبرها الجملة التي  
هي الشرطية وحدها وقيل انها مبتدأ لا خبر له معناه مما يتبع او يحدث كانيا  
في قوله فاقول وهذا قطع بوقوعه لانه باقيت الدنيا لا بد من وقوع شيء  
فيها بالضرورة فيخرف بها يكون من شيء وما ايج طلبا للاختصار وهما  
مبتدأ آخر ذكره في الايضاح وهو ان المحذوف هو الجملة الفعلية وحدها  
اي بغير حذف هما وانما مقولة من هما وفيه ما لا يخفى ثم اقيم اما مقام بضم  
الميم في الاسم وهو يجوز فتحه فصارا اما فاقول بعد ذلك فانه قلت كيف  
يصح ان يقال اصل اما بعد ذلك هما يكون من شيء فاقول بالرفع مع  
ان الشرط والخبر له كانا مضارعين يجب فيها الجزم اتفاقا فوجب  
ان يقال فاقول بالجرم قلت هذا اذا لم يكن الجزاء مع الفاء اما لفكاف  
منه فالجرم متنع اذ الفاء يمنع ان يعمل ما قبله فيما بعده فياثر ويجعل خبر





مبتدأ محذوف أي فإنا أقول ليعبر جلة اسمية فلم يقع الجزاء مضارعاً  
 بل جلة اسمية فانه قلت كيف جاز بالفاء مع انه المضارع الجزوم لو جعل  
 جزاءً لم يجرز كما في الآراء متباين غير حاجة إلى الفاء قلنا انهم قالوا  
 الجزاء لانه كان مضارعاً متبناً غير مقترن باحد الحروف الاربعة أي  
 التبر وسوف وانه وما يجوز الفاء وبتركه اما جواز ان ياء الفاء  
 فلاه للمضارع المثبت كانه قبل اداة الشرط صلحا للاستقبال فلم يؤثر  
 الاداة فيه ثانياً لظاهر كما في فعلت ولم افعل فاحتاج اليه من شرط  
 بينهما بالفاء واما جواز ترك الفاء مع الجزم فلثابت الاداة فيه لانه  
 كان صلحا للمحال والاستقبال فصرفه الاداة إلى الاستقبال على انه الجزم  
 كاف في الارتباط بدونه حاجة إلى الفاء ثم اخبرت الفاء إلى الجواب  
 المذكور في الراء اعني مقبول القول وهو فانه الولد الاعتر الظاهر ان  
 يقال وهو انه الولد الاعتر بدونه الفاء وانما اخبرت لكرامتهم ان يوالي  
 يبره في الشرط والجزاء لفظاً هكذا قال في الضوء وانه شئت تحقيق  
 عبارة فاسمع ما نلتوا عليك فنقول قوله يوالي بفتح اللام فعل مجزوم  
 والقائم مقام فاعله مصدر اي لكرامتهم ان يقع الموالات على ما نقل  
 الزجاجي عن سيبويه من انه اجاز قيم وقيل بالاستسار إلى المصدر  
 المدلول عليه بالفعل اي قيم القيام وقيل القعود وسواء يجوز ان يكون  
 القائم مقام الفاعل يبره لانه لازم للظرفية فيكون منصوباً بالبدل  
 فلو اقيم مقام الفاعل لزوم ان يكون منصوباً ومرفوعاً معاً وهو محذور  
 كذا قالوا وكثر يبره عليه انه لو لم يبره الظرفية لما جاز او رفع وقد وقع  
 كونه يبره اي يبره وتقطع بينكم على قراءة من رفع وقد ظهر ترك من هذا

وبم آخره

وجه آخر وهو كونه يبره فاعل يوالي وقيل ان يبره زائد وقوله لفظاً  
 منصوب على انه ظرف يوالي او تمييز قيد به اذ لا موالات في المعنى يقال  
 ان قوله يبره حرفي الشرط والجزاء ينافي قوله كلمة فيها معنى الشرط  
 لانما نقول معناه الحرف الذي فيه معنى الشرط وهذا كما يقال قد حرفي  
 وفي اي هو الحرف الذي فيه معنى التقي او نقول انه اشارة إلى المذهبين  
 المذكورين هذا وانما كرهوا ذلك لانه حق الفاء ان يتوسط بين  
 المفردتين او بين الجملتين لانه وضعها للاتباع شيئاً ثم حذف حرف  
 للدلالة المقام عليه لانه في حدود الكتابة مما ذكره بعد الخبر  
 عن المحذوف الذي لا يكون الا بالاء فانه قال اقول بعد الفاء عن هذا  
 القول الفاضل اعني المحذوف الولد الاعتر اه فصار اما بعد محذوفاً إلى  
 واعلم انه لما علي ثلثة اقام مفردة بالجزء بدل من ثلثة كما في الواقعة  
 في هذا الكتاب في قوله اما بعد محذوف ذي الانعام ومركبة وهي اي  
 المركبة على وجهين لانه الاصل فيها انه ما للشرط وما زائد في التأكيد  
 في معنى الكلام فادغم النونة في الميم بعد قلبها ميماً لقرب المخرج فصار اما  
 بكسر الميم ثم فتحت لادغم اللين اسماً بالعاطفة فانها بالكسر في الشرط  
 واما امتيازها عن اما المفردة وعن مركبة لانه كانت منطلقاً انطلقت فبانه  
 يبرها الاسم كما يبره الفعل دائماً كذا قيل واما الفرق بين هاتين اعني  
 المفردة والمركبة من انه كان في فنيه حول الفاء في جواب المفردة  
 وورد المركبة وان لم يدخل فيكونه للتفصيل في المفردة والتفصيل  
 في المركبة يعرف ذلك من المقام فصار اما بفتحها او الاصل فيها لانه  
 كنت منطلقاً انطلقت حذف اللام لجارية لانها اي اللام للحاقة



تخذ في كثير من احوال المصدرية وادع المستددة قوله للتخفيف متعلق  
بجوز مثال الاول كقوله عسى وتوفي ان جاءه الاعمى اي لان  
جاءه الاعمى مثال الثاني كقوله تأواه المساجد فلو تدعوهم مع انه احد  
اي لانه المساجد وقوله علي ان اللام متعلق بما فيهم من السلام السابق  
يعني ان اصل السلام لانه المساجد بتقدير السلام علي ان يكون اللام متعلقة  
بلا تدعو وهو ان في دفعه دخل مقدر وهو ان يقال لو كان اللام  
مقدرا فلان له من متعلق يتعلق به ولا متعلق له ههنا لانه اول الامة  
فاجاب بقوله علي ان اللام الوفاء قيل ما بعد الفاء لا يعمل فيها قبل ولا  
معني لا دخل الفاء في عامل قلنا ان اللام التعليلية وما يتفهم معناه  
يجوز دخول الفاء في متعلقها المتأخر يكون المتقدم في معنى الشرط والسبب  
للمتأخر كما ذكر في الكافي في تعلوه لا يلاف بقوله فليعبدوا فاهم كان  
من ان كنت اي حذف من اللفظ الاختصار فزيدت ما الزيدت بأخر  
ان عوضا عنه اي عن كانه فادعت النود في الميم بعد قلبه اياها وانقل  
الضمير المتصل في كنت الى المنفصل يعني لما حذف ما يتصل به ناء الخطاب  
اعني كانه ولم يتيسر التكم بالضمير المتصل بدونه ما يتصل به اي  
بدله ضمير الخطاب الرفوع المنفصل اعني انت فصلا اما انت متطلقا  
انطلقت واعلم ان الجواز اعني اللام في لانه كنت متعلق بانطلقت  
وانما اقدم علي انطلقت لانه وان كانت مصدرية الاتصاف مع  
اللام كان شرطية في السببية لانه المعني لاجل انطلائك انطلقت  
فكما ان السبب مقدم في الشرطية فكذلك ههنا هذا عند البصريين  
واما عند الكوفيين فانه المفتوحة بمعنى ان الشرطية ومن مذهبهم

ان في الشرطية

ان في المفتوحة تكون الجازات ايضا وعلي هذا يجوز قوله تأواه  
وانه تفضل احدهما بالفتح اذ غرقت هذا فاعلم ان اما الاولى متضمنة  
بمعني الشرط اتفاقا واما الثانية للشرط المحض اتفاقا وهكذا ذكر في بعض  
الكتب لكن لم تطالع علي امثلة وادع استنوا لانه واما الثالثة ليست  
للشرط ولا متضمنة اياه علي المذهب الاصح وانه فوجب الى التضمن شرطية  
حي كسرية الشبه والذالك المحتين بمعنى الطائفة وجميع الشرار من اي طائفة  
من الكوفيين وفي الاولى اختلاف بين الزمخشري يعني صاعب الكشاف  
وقد صح هذا بكسر الزايم وبيده الحاجب لمذهب ابيه الحاجب انها للشرط  
كان ولو لمذهب الزمخشري انها متضمنة له والكثر الحاجة ماثل في هذا  
للمذهب الذي ذهب اليه الزمخشري وقوله هكذا اشارة الى قوله وفي  
الاولي اختلاف الى قوله ماثل في هذا المذهب اعني لما قال الشارح ان  
الاولي متضمنة للشرط اتفاقا والثانية للشرط اتفاقا كان نقطة ان  
يقال كيف يصح الاتفاق المذكور ومن قد ذكرنا ان في الاولى اختلاف  
بينهما وان اكثر الحاجة ماثل في مذهب الزمخشري فانه الشارح وفي دخل  
المقدّر فنقل ما قاله بقوله وفي الاولى اختلاف الخ ثم قال يجيب عنه  
هكذا قيل بكونه يمكن ان يكون النزاع بينها لفظيا لاحقيتها اي فيصح  
قولنا ان الاولى متضمنة للشرط اتفاقا لانه يجوز يعني انما قلنا يمكن  
ان لانه يجوز ان يكون مراد ابيه الحاجب باما حيث قال في الحاشية حرف  
الشرط ان ولو واما الثانية بالنسبة لانه صفة اما المنصوبة علي  
ان خبر يكون التي اصلها ان ما وان يكون مراد الزمخشري باما حيث  
قال في التفصيل جعل عدة فصول من قد ادخل في الشرط بقوله ومن اخص



الحروف حرفا الشرط اذ ولو واما كلمة فيها معنى الشرط اما الاولى المفردة  
 بالنصب المتضمنة للشرط لانشائية في اي جمل اذ اذ يكون مراد ابن  
 للجيب اما الثانية و مراد الرخصي اما الاولى لا نزاع بينهما في الحقيقة  
 بل في اللفظ اي بل وقع التراجع الظاهري في اللفظ اما حيث قال احدهما  
 اذ اما حرف شرط وقال الآخر اذ اما متضمنة للشرط فهو نزاع لفظي  
 بينهما في الحقيقة لانه كل واحد منهما لا ينكر قول الآخر اذ اعترض عليه  
 مراده من قوله فليتنازل هذا المقام او في هذا المقام على صيغة المجرور  
 ويجوز اذ يكون على صيغة المعلوم اي فليتنازل في هذا المقام ~~في~~  
 فلا مزيد عليه بفتح الميم مصدر بمعنى زاد يزد اي لازية على  
 تقدير المذكور ههنا وما خرج من تحقيق معنى اما واقسامه شرع  
 في تحقيق استواء اما المفردة المرادة ههنا فقال واستواء المفردة  
 على وجهين لانه اما يستعمل لتفصيل ما اجمله للمتكلم نحو انا اذ اي احب  
واقل اي انقض اما من اذ فالحال واما من اذ فاجاهل ونحو  
 جاءني القوم اما زيد فاكرمه واما بكر فاهنته واما بشر فاعرضت  
 عنه وهذا الاستعمال استعمال على طريق الاستيناف وهو اي الا  
 استيناف في عرف النجاة ما وقع جوابا لسؤال مقدر يعني لما قال المتكلم  
 جاءني القوم فكان قاله فافعلتهم فقال المتكلم مجيبا له اما زيد  
 او يستعمل في ارباب الكلام المنقطع بالجر صفة الكلام عما قبله ومنه ما في  
 في ارباب الكتب كقول الحق اما بعد حمد الله ذي الانعام وانه اذ  
 تحقيق المقام فاستمع ما نزل عليك من خلاصة الكلام وهو انفس  
 قالوا اذ اما موضوعه للتفصيل في جميع مراده اذ تفصيله قد يكون

لجل سابق

لجل سابق كقولك جاءني القوم اما العلماء فلنا واما السفهاء فلنا واذ  
 لا بدكم فسمه كقوله ما يقوم مقامه مع الاشعار بزيادة اغناء شاه المذ  
 كور بعد اما فيما سبق الكلام كقوله نعم فاما الذين في قلوبهم زيغ وتقيص  
 بقوله والراسخون لانه المقصود الاولى هو اذ هو اذ انفس وقد يكون  
 تفصيلا للمتقدم في الذين في قد سبق ما يدرك على المتقد ويوجه ما كقول  
 نعم اذ انك لا بد من اذ بغير مثلا ما بوضحة لما فوقها فاما الذين امنوا  
 فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا امراد  
 الله بهذا مثلا وقد لا يبق كقولهم في صدورهم الكتب والرسائل  
 اما بعد وفيه افادة زيادة تأكيد لانه تفصيل الجمل واحتمال رجل او جملة  
 مخصوصة ميماء الذين يدرك على زيادة الاغناء بشان المذكور بعد  
 اما هذا فان قلت المفهوم مما حققت انه المهور قد انقضى على اذ اما  
 موضوعه للتفصيل وانما لا يتعلق الا فيه وما ذكره الشارح منافاة  
 حيث جعل الاستعمال الثاني لاستعمالها للتفصيل فلنا لامتناعات بينهما  
 لانه انما جعله قسما لاستعمالها للتفصيل ما اجمله للمتكلم سابقا لا  
 لطلوع التفصيل وهو قسم مخصوص من مطلق التفصيل كالاستعمال الاول  
 كما عرفنا انما لا يستعمله قسما كما ذكره الشارح فلما اقيم اما ههنا  
 لفظ هذه في محل الرخصة لاما وشاردة الى المفردة اي لما اقيم اما  
 المفردة مقام بضم الميم اسم مكان من اقام لانه يعني على صيغة المفعول  
 من غير الشك الجزم او بفتح الميم على انه اسم مكان من قام كذا الاول  
 اوج واعرف كما استرنا اليه مما يكون تضمنت هي معنى الاستدعاء والشرط  
 الذين في مما يكون لان مما يكون مبتدأ ويتضمن معنى اذ الشرطية فبالنظر



الى الاول يقتضي ان يدخل اما على الاسم لان اما لما لم يفتح وقرعها مبتدأ  
 لكن بها حرفا وجب ان يدخل على ما يقع مبتدأ عجب نوعه وهو  
 الاسم لثلاث بقولته معنى الابتداء بالحكية وانما قلنا عجب نوعه  
 وهو الاسم اذ لا يلزم ان يكون ذلك الاسم الذي دخل عليه اما  
 مبتدأ بل قد يكون مفعولا به نحو قوله تعالى واما السائل فلا تهر  
 بنصب السائل على كونه مفعولا به لقوله تعالى فلا تنهر والفاء  
 لما دخلت مع موضعها لا يمنع عن تقديم ما بعدها لضعفها وقد  
 يكون ظرفا نحو اما نحن من اقله وغير ذلك ولذلك قال يقتضي ان  
 يدخل على الاسم ووجه على المبتدأ وبالنظر الى المشقة يقتضي ان  
 تدخل على الفعل لانه الشرط يقتضي الابهام وهو في الفعل فالأ  
 تية بكلا المقتضيين يقتضي الضاد والباء الاولى ولما فعل  
 بالقلب والحذف لثلاث يلتبس بالجمع فانه يقع مقتضيان كصطفين  
 ولا عبرة بحركة الآخر مشكل لانه اجتماع الاسم والفعل دفعة واحدة  
 معتذر فيلبيها الاسم وانما فان قيل فلم ير عوا ولا يقتضيه اما  
 بحسب تقمته معنى الابتداء اعني الدخول على الاسم ثم قضوا ثانيا  
 حق ما يقتضيه بحسب تقمته الشرط با دخال الفاء في جوابه ولما  
 يكس قلنا لانه الابتداءية فيهما اقدم معنى من الشرطية لكونه مبتدأ  
 بنفسه بخلاف كونه شرطاً فانه ليس بقا له بل بحسب تقمته  
 معني انه الشرطية ويلزم الفاء في جوابها اكثرها قضاء بحق مكان  
 وثبت فكان الفاء وقع جبراً عن نقصان وقع من عدم اداء  
 ما يقتضيه بحسب تقمته الشرط اعني الدخول على الفعل وفي هذا

التركيب بحث

التركيب بحث ووجه ان الزوم صفة الفاء والقضاء مع قضيه حقه  
 اذ يتد حقه القاضي فلا يكون فعلا لفاعل الفعل للعلل وسبب عائد مع  
 جملة الشرطية الثلثة لنصب المفعول له وانما قاله وابقاء لم يقدر  
 الامكان لانه الدخول على الفعل حق لا ما والفاء الذي جعل عوضا عنه  
 ادخل على جوابه الذي هو منفصل عنه اما لثلاث يلزم التوازي بين  
 حرفي الشرط والجزء كما مر وما وقع من نحو قوله تعالى واما ان كان من  
 اصحاب البهائم الآية بالنصب في الشرط ويراي اذ كبر الآية او اقراءها  
 او امورها وكذا قولهم الحديث وقيل يجوز الرفع بتقدير الآية مقرونة  
 والجزء بتقدير اي آخر الآية وقولهم بالجر اما ذهب فعل ما فيه على التفسير  
 لاعني الاضافة كما تريم ما اوله باما المتوفي اي الشخص المتوفي في الاولى  
 واما لفظ ذهب في الثاني قال بعض المحققين ان ما زعم ابن مالك من ان  
 اسناد اللفظ لا يختص بالجم بل يوجد في غيره ايضا نحو ضرب ثلاثي  
 فليس شيء اذ كل اسناد لفظيا كان او مفسوريا يختص بالاسم لانه النجزة  
 في ضرب ثلاثي لفظه وهو اسم لا يدرك على الحدث مسماه ضرب الدال  
 على الحدث والزماة فعلى هذا ينبغي ان يقول الشارح بدله قوله واما  
 لفظ ذهب وباريه بذهبه لفظه وهو اسم فانه ما ذكره بمعزل  
 مع التحقيق البربر الى قوله فالمتوفي واللفظ اسماء والمراد بقولنا  
 يلبيها الاسم دايما يلبيها لفظا او قد يرا في الصور يريه المذكور يريه  
 واحكم يلبيها بياء واحدة الاسم لفظا كونه يلبيها بياء يريه قد يريه  
 كما ترى **وبعد** طرف من الظروف المحانية لانه من قبيل الجهات  
 الست التي وضعت للمكان قال في شرح الصوفية بحث لان اصحاب



اللغة قالوا هو من ظرف الزمان التي لا تنكسر ولو كان في الاصل  
 من الجهات الست لبيتوها لا سيما صاحب الصحاح انهم يكرهون  
 صحتها اي جعل عادية واستعمل مجاز الزمان كقوله مضيا الى الزمان  
 اذ تقديره بعد زمره بفتحها ومعنى الزمان الفراغ من حمد الله وكذا  
 قولنا جئت بعد الظهر او بعد العصر استقيرت لفظه بعد فيهما  
 للزمانه قال للجهات الست اي امرها فلهذا لا تنكس الا في اتمه استعملت  
 مضافا الى التي خرجت بعد زيد وقبل زيد وكذا باقية الجهات  
 الست خرجت فوق زيد وتحت واما له وقد امله وورثه وخلق  
 او استعمل مقطوعة عنها اي في الاضافة فالاول معرب منصوب  
 على الظرفية اي ينصب بتقدير في علي او يكون مفعولا فيه  
 ان لم يلبس العوامل المقتضية خلاف النصب على الظرفية وان  
 يلبس العوامل المذكورة كانت الجهات الست على ما يقتضيه العامل سواء  
 كان ذلك العامل لفظيا كقوله في غرضك من قبل فاعلم او معنويا  
 كالابتداء في غرضك خير من ورائك برفع امام واما نحو قولنا  
 السماء فوقنا بفتح القاف فمر قبل الاو اي التي لم يلبسها العامل  
 المقتضية خلاف النصب على الظرفية لانه الخبر هو الجملة الظرفية  
 اي الظرف مع فاعله المستقل اليه من عامله المقدر لانه الظرف  
 وحده فالذي يلي الظرف اعني الغوا في مثالنا هو العامل المقدر  
 اعني حصل اذ التقدير السماء حصل فوقنا لا الابتدائية وانما  
 الذي يليها الابتدائية ويجعله خبرا مرفوعا هو الجملة الظرفية  
 التي وقعت خبر الابتدائية لانها اي الجهات الست من قبيل استعملت

اسماء

اسماء ما يقع مرفوعا مبتداء نحو يمشي اشرف من يسارك ومنصوبا  
 مفعولا به نحو عرف زيد تحفك ونحو وراجه في البحر نحو جنتك من يسار زيد  
 او استعمل ظرفا منصوبا بتقدير في علي الظرفية ولا يلزم الظرفية دائما  
 قال في شرح الباب كلاهما اي الزمان والمكان منقسم الى قسمين متصرف وغير  
 متصرف فالمتصرف ما يلزم الظرفية بل استعمل اسما وظرفا وهو اي استعمل  
 اسما وظرفا ما يجوز ان يعقب عليه العوامل مع ظهور آثارها المتبادرة  
 للحركات الثلاث كالنوم والخيار يقال هذا خير من رأيت حينما رجعت من  
 حيرة فاللفظ الذي يظهر عليه تلك الآثار المختلفة يسمى اسما لانه اسم الظرف  
 لانفس الظرف واما بالظرف ما كان منصوبا بتقدير في فالاسم بما مقابل  
 للظرف لا الفعل والظرف نفوس المتبادلة بقوله اسما وظرفا وغير المتصرف  
 ما يلزم الظرفية نحو سرت ذات مرة وذا صباح ومنه لفظ مع عند الجمور  
 وسوي وسواء علي الاشهر ومنه وسط الدار بالسكوة ولقبة بعيدات  
 يرمي وبكرا وسجرا وسجرا وفي وضوء وعشاء وعشيرة وعمدة وساء  
 وصباحا ونهارا وليلا وعدوة وبكرة اذا اردت سحر بعينه وفي  
 يومك وعشاء وعشيرة وعمدة ليلتك ومساءها وصباحك  
 وليلك ونهارك وقريب منه عند فانه يفجر بمرح خاصة ومثله دود  
 فانه يفجر بمرح وبخ فادرا فاعلم ذلك فانه من المهمات التي يجب حفظها  
 فلهذا اطنبنا الكلام في هذا المقام والشيء اي الجهات الست التي استعملت  
 منقطعة عن الاضافة لا يخلو اما ان يكون المضاف اليه منصوبا اي  
 ملحوظا وملقنا اليه ذنك او لا يكون منصوبا بل يحذف فبالنسبة  
 في مختار الصحاح التي يكسر النون وفيها ما نسبي وما سقط في منازل



للتحليل من غير ذلك ما تعبرهم وقراءهم بما قد لا يشاءون كمن سبوا من سبوا ولا يثبت  
 السيد أصلاً فالأول من سبى على القوم بحسبكم من قبل أو بعد وإنما يرب على  
 الحركة فربا يرب البناء الأصلي والمساوي ولم يتركس مع حصول الفرق  
 به لا في الحركة فرب مشاخر من السكون كما في البناء العارض فرب البناء  
 اللازم فاعطي الأصل للأصل والفرع للفرع وبني على القوم وروى القوم  
 أو الكسر جازاً أي عوضاً للحدوف منها أي من اللفظ التثنية وهو المضاف  
 إليه باقوي للحركات والثاني ما حذف منه المضاف إليه فياً منسياً  
 معرب كسائر الاسماء العربية كقول الشاعر فاعني الشراب وكنت  
 قبل الماء الغرات يقال مساعني الشراب يسوغ سوغاً أي  
 سهل من خلل في الخلق وأعني بعضي الغيرة المعجزة والصداء المتهللة من باب  
 علم من الغصص بفتحها وهو بقاء الطعارة والشرب في الخلق أو  
 قبل ما وجد بها من سبوا والمكروه قد مضى قبل هذا حكمية حاله والافتقار  
 كنت كدت والغرات العذب والتعالي وروي البيت من أبي عمرو بالماء  
 للحم وهذا الماء الجاري والبارد وهو المراد هنا وفقت هذا البيت أنه  
 قتل هذا الشاعر قريب من إقرائه فصار من القوم والقصيدة بحيث  
 لا يجري بشئ في خلقه فمكروه من قصاص قريبه فقتل قائلاً فزال منه  
 القوم فأنشأ هذا البيت وتركيبه في الاستشهاد حراره حذف المضاف  
 إليه سبوا منسياً لم ينو به ولذلك أعرب بالثب والسيد أشار بقوله  
 فقبلاً منسوباً لما عليه أنه خبر كان أو كانت لفظة كان في كنت  
 ناقصة أو على النظر في ثبته أو كانت تامّة وإنما بنيت في الأولى  
 لما بها الخروف في الاحتياج إلى ما أضيف إليه أي لشبهها الخروف

في التحليل

في الاحتياج إلى الحدوف فيه بلا تعويض عنه بديل فوق الاحتياج إذا  
 ذكر المضاف إليه بخلاف التثنية أي اللفظ التثنية أي على تقدير كونه المضاف  
 إليه محذوفاً منها حذفاً منسياً جعلت اسمها بغير اسمها من غير التثنية في المضاف  
 إليه فلم يبق له الطرف فلم يبق له لفظ المضاف فيكون اسمها تاماً لم يبق فيه كسائر  
 التثنية والفرق بينه وبين الكثرة المضاف إليه مذكراً أو مؤنثاً وبه أو بكارة نسباً  
 مستجاباً للثبني هو أنهما أملاً مثلاً جئتكم قبل الظهر أو قبل يكون وفي الخبر  
 قبل زمانه التكرار في التثنية ويكون وقوله في زمانه ما من الأرملة للتقدم  
 على من الزمان في الثالث وهم يرون الغيبة وقد ساء أي يقول له أما بعد حمد الله  
 لم يرد في المضاف إليه ولم يبق له تركه منصرفاً على الطريقة أو قبل هذا منصرفاً  
 لقوله في سبى لا تقدر به بعد ومنه الفراغ قلنا المراد أنه لم يذف حذفاً  
 سبوا بحيث يكون مستقلاً منقطعاً عن المضاف بل استعمل مضاف إلى حد العلم  
 فيما بين في نصب يونس لما في محل التثنية على أنه خبر قوله والعامل لقيامه مقام مفتوح  
 الميم فقط الفعل وهو كبره وراية الفصل كاف في عمل الطرف العمل مضاف إلى  
 مفعوله أي في عمل العامل في الطرف وإنما أكتف لا في الطرف استعاضة مفعولاً  
 محققاً على غير راجحة الفعل وعليه رأي صاحب الضوء حيث قال والعامل فيه  
 ما من ميسوب ومندرج تحتها لأنها منسياً منها عرو الفعل قول في الطرف خاصة  
 وأعلم أنه القوم المختص بالاسم الواقع بعد ما قبل هو جزء من الواقع بعد  
 الظاهر لم لا يعضهم ذهب إلى أنه ليس بجزء مطلقاً أي سواء دخلت الضاء  
 على ما لا قبل ما من في هذا كانه أو لا بل أو تنافي الاسم وانصب بفعول محذوف  
 وبعضهم على أنه جزء مطلقاً وبعضهم قالوا أنه دخل الضاء على ما صدر من الكلام  
 كانه في قوله والافرة السكون هذا هو المذكور في المتن ذكره الظ



من كلام الشارح وكلام صاحب الفتاوى ان ما قاله من ذهب رابع غير ما قد  
ساعد البعض من تشرائح الكتب والعامل في نصب قضا على للذهب  
الاول والثالث الفصل المختار وفي تقديره هي ما ذكره بعد حمل ذلك خارج الولد  
الي وعلى للذهب التام هو الفعل الواقع بعد الفاء اعني لمرت هذا ولما قال  
والعامل فيه اما قوله يقال انه عمل اما عند وجود لمرت متمنع لانعدام  
ان الضيف عند وجود التوق كالتشبه مع الشمس فلو عمل انما يلزم ترجيح الضيف  
على القرني وانه باطل فامشار الى جوابه بقوله لا امرت لان انما فقطع  
قبل ما بعد حافيا قبلها لانتفاءها عند كلام الذي دخلت هي على الامر  
كل كلام حل جري للمود الوصف بالجميل على جهة التقطيم يعني انه للمود هو الوصف  
بالجميل مطلقا سواء كان للجميل اختياريا او غيره على الجميل الاختيارية مطلقا  
انما ما كان ذلك للجميل الوصف على جهة التقطيم والمماسل ان للمود يقتضي حاد  
ومجرد او ظرف ويقتضي ايضا مجردا به خبر اعم من ان يكون اختياريا  
او غيره ومجردا عليه اختياريا وبه يمتاز عن المدح اعم من ان يكون انعاما  
او غيره وبه يمتاز عن الشكر ان قيل فكيف يقع قولهم الحمد لله على اذنه  
الحامد وقدرته الشاملة وحدته زيد على حسب الحاجة وعلى علمه وكرمه  
وجودته القلوة على صفاتها مع انه المحمود عليه بهذه الامثلة غير اختيارية  
لان الصفات الذاتية غير اختيارية لكونه كل اختيارية حاد ثا وكذا الباقي  
غير اختيارية اما المذهب فلان ما جرد المرء من المقاهر سواء كانت مقاهره  
او باهة وهو اعم من ان يكون فضلا اختياريا او لا واما الشجاعة والكرم والكرم  
والصبر فلا تكلها مع قبيل الكيفيات لانه الاضال الصادرة بالاختيار  
قلنا الجواب لتمامه للشك الاول فهو انما لا نسلم انه حاد بل مدح كما قال في باب

التفسير

التفسير ان المدح يقتضي الفعل الفعول والمدح على صفات المدح كالفهم والعلم  
وعلى صفات فعله كالحق والبر والعدل ولا يجوز المدح الا على صفات الفعل وليس كما افند  
جده من ذلك الصفات اما الاختيارية كما ذكره البعض المحققين ومنع الاقتصاد  
الاختيارية لكونه بناء على جواز قصد استمراره لا وانما لا يقدّر على الاثر  
الاوليات او على سائر صفات الامور الاختيارية لا يستلزمها غير الاضال الاختيارية  
او كونه الذات كالفهم كذا كما قيل فاعل الاضال الاختيارية فيها او فقول  
ان تلك الصفات مبتدأ لاضال اختيارية ولما عليها باعتبار تلك الاعمال  
فالمجود عليه فعل اختياري في المثال واما مع المثال التام فيضاهى له وان كان  
اقم من ان يكون فضلا اختياريا او لا كونه متعلقا بخل الحقيقة هو الاضال الاختيارية  
كلها الفهم اعني الغلب وانه الشجاعة تطلق على الكيفية النفسانية  
التي هي مبتدأ لقوله النفس في الغروب والمها لك وفي نفس المقادير فيها  
فيكون على التام لا يتأويل لانه لا يشاهد الاضال الجميلة الاختيارية ومنه جونا  
قيل ان الجميل لا يجب ان يكون نفس اختياريا كما قد يكون نفس اختياريا  
كذلك يجوز ان يكون طريقه وسبب تحصيله اختياريا كما في العلم وان يكون  
شراعه وتنازه اختياريا كما في الكرم والشجاعة واما مع المثال الشائعه  
فانه من الامثلة المصنوعة وليس من كلام العرب العرفاء فاعلم ذلك فانه  
هو غاية تحصيل في حيزي المقام الذي ترك فيه اقدم الاقوام وهو مجرور بكونه  
مضاف اليه بعد وهو مضاف اليه وهو حافظه على مقتضى ذات واجب  
الوجه مع وفقه من اي نظره عن نفس الشكر واضافه حمل الي الله اضافه  
النسب رايه مفعول له والفاعل اي فاعل المصدر وهو المحمدي تركه انفق يره  
اما بعد جري لغة بالذهب فحذف الفاعل وهو ما للمحكم لانه لا المقام عليه



وهو فاضل المصدر في مفعوله فكل مصدر عن الفعل المتعدي على وجه  
أقسام الأول أو يضاف إلى الفاعل ويدل على المفعول منصوباً نحو عجبني ضرب  
زيد أو الثاني أو يضاف إلى الفاعل ويدل على المفعول من الأكر غير العجبي بحيث  
من ضرب زيد أي مروه أو ضرب زيد بفتح الصاد وإنما كان مروه أو ضرب  
زيد لا في الفعل المصدر بل في مفعوله المصدر فيكون فاعلاً ومفعولاً ويضاف  
اليه ويستبدل غير العجبي أو يخرج ويلغى خبره يخرج وانه يخرج خبر له  
على ترتيب الألف فلهذا كان أو مع الفعل بمنزلة المصدر في هذه الحالة فأن  
المصدر بمنزلة الفعل في القول وفي استلزام تقديم المفعول عليه فلا تقول عجبني زيد  
أخربك كما لا تقول عجبني زيد أو ضربت وإنما استلزام لأن مفعول المصدر  
في الحقيقة مفعول الفعل الذي هو صلة أو المصدرية السمات بالوصول وما في  
غير الوصول لا يقدم على الوصول من أجل وأما تخصيصه بأنه مع الفعل دون  
ما المصدرية فلكونه أو عن طريق المصدرية وإن كانت تلك الأقسام الخمسة  
أو يضاف إلى ما يقوم مقام الفاعل نحو عجبني مروه ضرب زيد أي مروه ضرب  
بضم الصاد استأدبه إلى أو المصدر هنا مصدر الفعل الموصول فهو مضاف  
إلى ما يقوم مقام الفاعل والمراجع أو يضاف إلى المفعول ويدل على الفاعل  
مرفوعاً نحو عجبني مروه ضرب الأهل الجلال بضم الهمزة والخاس أو يضاف  
إلى المفعول ويدل على الفاعل أو يدل على حذف ولم يفهم ذلك لأن المصدر قد ظهر  
الواضحة في ما بينة الحذف لا إلى ما قام به الحذف فلم يطلب باعتبار نظر  
الفاعل والمفعول وإنما يكون طلبه لما قام به باعتبار العقل والوضع لأن  
حكم العقل فلا يجوز أن يتصل به غاية الاتصال بخلاف الفعل فإنه طلبه  
للفاعل وضع لأنه إنما وضو ليكون مصدره أي شيء يكون ظاهره

أو مضراً

أو مضراً فإن أراد متصل به المصدر إليه غاية الاتصال وهو ظاهره لا يقتضيه له  
وضعا وعقلاً وإنما انصرف في اسم الفاعل والمفعول وإن كان طلبها ليس بوضعي  
بل عقلي لقوله سبحانه يا أيها النمل اعطوا عني حوباً يجب تبريد الصلابة أي الخبير  
الصلابة القلبي في فصل الصيف أي تبريد الصلابة أيها أسوء كاد يصلي وحده  
أو جماعة لقوله عموماً أو بالصلابة فأنه مثله الحزم في جهنم أي صلواتها  
أو كانت مثله حزمها في جهنم مثله حزمها في جهنم في تبريد كل بقعة سكون  
مثله حزمها وهو مختلف بسبب البقاع وإنما مصدره لأنهم قسم واحد  
وهو أو يضاف إلى الفاعل نحو عجبني مروه ضرب زيد ففصل الإضافة كلها  
معنوية فينبغي لا تعريب إلا إذا كان المصدر بمعنى الاسم الفاعل واسم المفعول  
فيكون الإضافة لفظية كإضافة كذا وكذا في أوله وبأية المانع المحذون  
نحو مروه ضرب زيد بفتح الجيم الفارسية قريبة مروه ضرب زيد بفتح الجيم  
كفاء أفضاله وقال الشريف الدين الجرجاني هذا القبه واسم علي وكنية أبو الحسن  
وجرجان قصبته مروه ولاية استلزام قد ولد في تلك القصبته في أسرى بلاءه وسجونه  
وتوفي في بلد شيراز في سادس وربع الأخر من سنة عشر وثمانمائة كذا  
قال الشيخ مروه ضرب زيد بفتح الجيم مشعر في مشعر أي الجفني كفاء مصدر  
مروه كفاء أي جازاه بمعنى فاعل منصوب على أنه صفة مصدر محذوف  
ويقال في عرف الفقه في أمثاله أنه نصب على المصدرية لاكتسابه أعراب  
المصدر بعد حذف أي هذا كفاء أفضاله أي مكافئ أفضاله بمعنى أحمد جزاً  
بجاري أفضاله ويجوز أن يكون كفاء منصوباً بيزع المفاض أي حمد  
الكفاء أفضاله وقد يقال الكفاء الكفا أي المثل وهو نصب أما الجليل  
مروه فاعل الظرف المستقر أي قد أومر مروه مبتدأ وعليه رأي أو على المصدرية



اي هذا لا لافضل الا او مثل افضله وما كان الوجه الاول احسن من هذه القول  
 لانه قد مثل افضله لم يتغير عن اليه الشريف قوله وتكونه تعليل مقدم لقوله  
 جازي كونه المصدر احي كناه مضافا الى محوله وبمعنى الاسم المضاف على جازي  
 وقومصة للتوكيد وان كان المضاف اليه وهو افضله معرفة بسبب اضافته  
 اليه الضمير الذي هو تعريف المعارف واعلم انه عمل المصدر على ثلثة اقسام  
 الاولى ان يعمل خاليا عن الالف واللام والاضافة بالجر فيرفع فاعله وينصب  
 مفعوله كفعله اي كفعله ان كان فعله كذلك نحو عرفت موزع ضرب بالشويعر فيل  
 عمر اي موزع ان ضرب زيد عمر وهذه الحالة اي عرفت عنهما اقوي لانه الله  
 لقوله شبه الشبه بالكسر والتكثير والشبه بفتح السين لفعله بمعنى كذا في مختار  
 الصحاح الفعل بالنصب على انه مفعول شبيه لان تكثيره كالفعل اي كما ان الفعل  
 تكثر بمعنى انه خبر مشايخ والالف التثنية والتكثير موزع خواص الاسم على ما هو  
 عليه ويحتمل ان يكون الاقسام الثلاثة ان يعمل مضافا كذا في هذه الضميمة في الازمة  
 اي ضيف منه لانه معرفة اي ان كان مضافا الى معرفة ولو زل عليه قوله او قريب  
 منها ليس مل ما ان كان مضافا الى التثنية فكان او في خلاف الفعل فامد  
 عار عن التثنية والتخصيص كونه عار عن الالف واللام في هذه للثنية مشابة  
 الفعل في العار عنهما بفعل عمل بسبب تلك المشابهة والاشابة ان يعمل معرفة  
 باللام نحو اعجبني الضرب زيد عمر وهو اضعف من الضميرين الاولين كونه  
 معرفة صورة بالالف واللام ومعنى قاله في بعض شروح اللب لبيل المصدر  
 العرف باللام والعرف ان عمل كونه مقدرا بانه مع الفعل وقد بين ان مع الفعل  
 متغيرا لمتنازع وحوله اللام على العرف ولا يورد المصدر المضاف لانه موزع حيث  
 المعنى منفصل لان معنى قولنا اعجبني ضرب زيد عمر اعجبني ضرب زيد عمر

بالشويعر

بالشويعر ولذا يجوز العطف وحمل ساير النوانع على محل الجر وموزع الرفع والنصب  
 بخلاف العرف باللام انتهى ويروى عليه ان هذا التعليل يقتضي امتناع حمل معرفة  
 باللام لافله ولذا ان لا يعمل الا في الضمير ومرة الشفوية كقوله لقد علمت اولي  
 المغيرة اني كسرت فلم انكل عن القرب مسمما المغيرة اسم فاعل موزع اغار  
 ولولها موزعها ثلثة الاولى وكسرت على حال والتكول الرجوع عن القرب والجر  
 خبر جازي والضمير كسر الهم الاول وفيه اسم رجل يصف الشاغل في الخبر ادت  
 وشتمه استل لا لانه لم يرد في الجملة اني اذا توجهت الى الاعداء فوجرت  
 خبر موزع موزع ولدي لقد علمت اولي موزع المغيرة اني موزع موزع وجبهم  
 حازر منهم ولحق حميد فلم انكل عن غيرة سيع ولم انجر ولم ارحم عليه وكانت  
 بنو حنيفة قد اعارت علي باهلة فلققتهم باهلة وكان الشاغل فيهم وهذا متهم وهو  
 اي عمل المصدر العرف باللام موزع ان يعمل ان يكون نصب مسمما في البيت بفعل  
 مقدس وهو لغوي ويكون قد بقره فلم انكل عن القرب اعني مسمما او بمصدر آخر متوكل  
 قد بقره عن القرب ضرب مسمما بقره ضرب علي ان خبر مبتدأ محذوف اي هو ضرب  
 مسمما او بقره على البدلية من القرب العرف كونه يلزم ترك الواجب او للحن الاقبال  
 للسيارة هي ضرب مسمما على ما في بعض النسخ لانه مفعول المصدر اذا وقع مفعولا  
 مطلقا لا يعمل على ما موزع له فلا يتغير كونه منصوبا بمصدر آخر موزع وذكر  
 الشيخ عبد القاهر نقله الشيخ اعني الضامر صي ان المتنازع ان يجعل مسمما  
 مفعول المصدر المنصوب كسرت على حذف على لانه حذف على قليل ليس القليلين  
 ان سبب الايقال قد ثبت عمل في التثنية فكيف يحمل على الضمير مرة وهو قوله  
 اعجبني الضرب بالرفع في السوء وفي السوء متعلق بالمرور وهو عامل فيه مع ان مصدر موزع  
 باللام قوله ان المراد جواب الايقال هو هذا العمل الذي هو في السوء وفي الآلة الكريمة



هذا هو قبيل وصف الشيء بوصف صاحبه كقولهم الكلام القوي على التوضيح  
او الكريم حقيقة هو انه لا يفسد من اسطره حرف بل هو لا نقص في معنى صاحبه  
وليس هو مقصود الذات بل وصفه للتوصيل في جعل الاسم للمشعر كالفرس  
والنمل والانعام صفة نصب على انه مفعول تام للتعجب من كماله وصفه الذي  
لله صفة اي وصف المعارف بل هو مثلا لا يقال ربك الفرس وانما بل يقال ذو  
الفرس وذو النمل وكان يقال ذو الانعام بل يقال ذو الانعام ومراهم باسم  
للمشعر هو ما يدرك على القليل والكثير من معناه اي ما يشابه الجواز و يكون  
كجزء منه كما ان في صفة الملاقاة اسم عليه كالذهب والفضة والماء والحل  
وتخفف عنه لما ذكر في باب الاعلام من انه نحو الرجل والفرس اسم جنس كذا في  
شرح السباب ونحو لا يخفى عليك ما فيه فانه الشارح وغيره قد صرحوا بان  
الفرس اسم جنس يتوصل به الى جعل صفة تزيد على المراد باسم الجنس كقوله  
ما قال الفاضل التفتازاني في المطول من انه اسم الجنس ما يدرك على النفس الزاوية  
الصاحبة لانه يقال على كثير من معانيه اعتبار وصف من الاوصاف كالاسد  
والنمل ولا ينقطع من معناه الاضافة فانه قالوا الاسماء المضافة اضافة معنوية  
ضربا من الزمة وغير الزمة وعقدوا في الزمة حيفا قالوا للزامة اما  
ظروف نحو في وقت وامام وقدام وخلف وراية ولحقا وبجانب وحذاء  
وحذاء وعن يمين وعن يمين ولدك وبيده ومسطح بالكونه وسوي وموجود  
واما غير ظروف نحو مثل وشبه وغير وجه وقيد وقوي وقاب وقبس ونحو  
وبعض وكما وكلا وكذا وذو والو وقد وحسب فانه الاضافة في هذه  
الكلمات لازمة لانها متعلقة عنها ولا يضاف في العلم والغير لعدم  
انه جنسية فيهما الظاهر انه يقال ولا يضاف الا في الاسماء الاجناس

الظاهرة على ما يقتضيه تعليله بقوله فقد انه جنسية فيهما قيل وانما المراد  
تصنيف الى العلم والغير لانها وضعت وصلة الى الوصف باسمه الاجناس ليست  
في ذواتها بل الوصف هو ما انصف اليه فلا يكون الاسم جنس مظهر لانه العلم  
وكذا الضمير لا يوصف اما على ما قرره في موضع والذو لوصف الى الضمير بالزم  
الاسم في مثل ذلك في علمه غير ما يستلزم في العلم كذا في المهرقة من اخوانه انكرهم  
ولم يزلوا في اسم جنس وهو جنم في حكم واحد كونه مدلولها واحد او قلنا  
بمعنى المقتضى على انه الضمير الرابع في الذكر مرة فيكون كانه مضاف الى  
اسم الجنس الظاهر الجري انه الامام عبد القاهر قال في قوله انما يعرفه بالفضل  
من لسان ذوه هذا اوفي من لسانه الى ضمير ذوه وهو وانما انما تبعت  
كتب القوم بعد كلامه في قوله ما قلنا كذا في الشارح الصوغة وكذا في ما لا يخفى واما  
قوله انما يعرفه بالفضل من لسانه في قوله انما يعرفه بالفضل من لسانه  
ذوه العرف والاحاد وذو فاعل في اي لا يعرف من صاحب الفضل وعرفه  
الاصحاب الفضل ذوه لفظه وكذا في كونه به وهو صيغة للفرجانية مرهنة  
ابا ذوي ارميهاد ويا ذو وفتح الذال وفتح الواو الاربعة من ذلكم لانه يقول  
رجل ذو مال ورجل ذو مال ورجل ذو مال ورجل ذو مال ورجل ذو مال ورجل ذو مال  
ذو مال ورجل ذو مال ورجل ذو مال ورجل ذو مال ورجل ذو مال ورجل ذو مال  
مال ورجل ذو مال ورجل ذو مال ورجل ذو مال ورجل ذو مال ورجل ذو مال  
سلمات فانه لا يقاس عليه شيء وكذلك قطع عن الاضافة او خال الكلام عليه  
الاجزاء تجري صاحب في قوله فلا يعني بذلك اسفلكم ولكي اريد به الدنيا  
شاذ انه لا يقاس عليها شيء في اي بدو والمجاز والمجهر في محل  
الرفع على انه قائم مقام الفاعل في هي هنا لجعل الانعام صفة له وهو اي ذو



من الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم وهي اي ثلاث الاسماء الستة  
نحوه وابوه وقوم وهنوع واليهون كناية ومعناه بشي اي انه كناية عن اليعرب اسمه  
او كونه التعرير من العورق والفعل القبيح وغير ذلك وجوها انما انت التغيير  
فانما لما قبل لانه لم يسيب روج المرأة ابوه واعوم وابنه فاذا اضيف اليه لاناث  
وهو ماله فانها اي الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم بالواو  
رفعوا بابا وجرا وبالالف نصبوا وانما قال في الاكثر لانه بعضهم يجعلها منصوبة  
على ما حكاه الفراء فيقول بابا في الاحوال الثلث كما تقول عصاه وعليه قول الشاعر  
اباها واباها قد بلغا في الجن غايتا صا فاذ قال باباها ولم يقل باباها قصرا  
اي جعل مقصورا او ثني الغاية بالالف حالة التقب على لغة بني الحارث وهي ان  
يجعل العرب التنثية بالالف في الاحوال الستة باعتبار ان اليمين صاحب ياء اعني  
الاب واب الاب معناه قد بلغ الاب في الجذرية واب الاب ايضا غايتها ثنية  
التعريف غايتها على تاويل الجذرية بالمرتبة وشرط كونها مضافة الى غير ياء  
المتكلم لانها ان لم تضاف يكونه اعرابها بالحركات نحو جاءني اب ورايت ابا  
ومررت باب وان كانت مضافة لغيره لا الى غير ياء المتكلم يكونه اعرابها تقديرا  
على رأي البعض وهو الاصح او يكونه مبنية على رأي الآخر او يكونه واسطة  
بين المغرب والمبني وهذا اي كونه المضاف الى ياء المتكلم واسطة بينهم لما ذهب  
ضيقا كذا لفظ انه لا يخرج عن الاعراب والبناء وشرط ايضا كونها مكررة  
او على تقدير كونها منصوبة يكونه اعرابها بالحركات تقولون هذا الضيف وسرايت  
لغك ومررت باخيت هكذا قال الرازي وعليه ان الاسماء الستة المضافة اذا  
صغرتم يجب ان يكونه اعرابها بالحروف فتعذر الوجوب قلب واوها ياء وقد  
مكثت بدوهم في عدمه في ثم وجدة في كتب بعض المحققين من المشايخ

موجود

موجودا ياء فاصغرتم تلك الاسماء فحركة آخره وفيها اليم وزد فمبني فلتا  
فحركة خرج عن صلاحية الاعرابية لوجوب سكونه حرف جعل اعرابا بالقلب وجعل  
اعرابا بالحركة اذ الياء الستة اكرم ما قبلها كالصغير فيقول للحركات وان كانت  
ما قبلها ياء وكذا شرط ايضا كونها مفردة او لو ثنية او جمعت لحذف اعرابها  
كما عراب سائر الاسماء المثناة او الجعرة وقد اجماعها التادرج والاولى ذكرها  
وتخصيص الهم في حق اللقار على وجه يتحقق منه المروءة يقال انه هذه الاسماء  
لثمة بحروف الكلام نسبة اصل الاربعة الاولى اخو وابو وجنو وجو واصل  
في فوه حذف اللام اعني الياء وحذفها فاقاس بقية الواو ساكنة فلو حذف لزم  
بقاء الاسم المتكلم على حرف واحد ولو بقي واخر لم يبق لفظا لا نقشا ما قبله  
فلزم في التثنية والتثنية التي كثر وحذف المؤنث اي البقاء على حرف واحد  
فايد منه اليم الضريب منه في الخارج فاذا لم تضاف اعرب بالحركة لفظا واذا اضيف  
اي غير ياء المتكلم عذبت اللامات من الاربعة واميزت الياء من الخامس لعدم  
حروفه الباقية لعدم التنوين فحلت حروف الاعراب اما على معنى انه يكونه تلك  
الحروف نفس الاعراب على رأي من يجعل للحركة نفس الاعراب واما على معنى انه  
يكونه تلك الحروف دلالة الاعراب على رأي من يجعل الاعراب هو الاختلاف والحركات  
دلالة فانه حرف الاعراب كما يطلق عليه حرف يمتزج الاعراب لفظا كذا زيد  
وتعذر انما كان عصب يطلق ايضا على حرف يتغير الاعراب واذا اضيف الى ياء  
المتكلم لم يعد اللامات من الاربعة بل كان اعرابها تعذر بالحركة تقولون في العوال  
الثلثة اي مثلا ويجاد الياء من الخامس لعدم ضرورة الباقية في العوال  
الثلث في ولم يجعل حرف اعراب حتى يقال فاي كلاما ي اذ لما نزل عند المضافة  
اي ياء المتكلم فليها ياء على ما هو القاعدة قلبت وكسرت الغاء ليناسب الياء



وجعلنا رب في القدير وتمامه وهو الضعيف والضعيف هو الاضافة ولا يضاف  
 الا على الضعيف وهذا لم يقل احدكم ان الينا سب في الغيبة بناء على ان المظهر  
 غيبة وفي التمثيل بالواحد ووجه الالف والبناء قبيح على ان المحدث والمبدل  
 متساويان في حالة الضعف وقلت الفاء وباء في النصب والمحدث والمبدل  
 ذوا وجعل الارباع رخصا وقلت الفاء وباء في النصب والمحدث والمبدل  
 وقلت لصلوات لقولهم في مشقات ذوا وحذفت الباء فكثرة الاستعمال  
 وقيل لا بد ان يكون له امر للمحدث وقاية هو ذوا ولو اصل ذوا في لغة  
 عينة والامر واو او ذوا ومنها البناء لانه يجوز في لغة كذا وهو  
 مضاف الى **الالف** وهو اي الالف انصال المظهر الى الغير لا تعرض في حيثوتيا  
 كانه انعرض او اخر وتياو لا تعرض يقابل في القدير المرتبة او لا والمحدث اي  
 انحرار الالف كونه مضافا اليه الذي **جاء** به وهو كونه بدلا من القدير ويجوز  
 ان يكون صفة له لانه جاء بكثرة والمطابقة شرط بين الضعيف والموصوف  
 في التعريف والتكثير اتحاد ههنا في الصدق يعني انه الضعيف لكانت عين الموصوف  
 في المعنى متوحدة في زيد التعريف ويجب ان يدخل عليها ما يدخل على الموصوف من  
 التعريف والتكثير لاستماع كونه الشيء الواحد متساويا ومخصوصا وهما يتبينان  
 يعلم ان الموصوف قد يكون معرفة بالاسم والموصوف يعرفها فقال ما يجوز بالرجل  
 مثلك ان يضل كذا او ما يجوز بالرجل مثلك ان يفعل كذا كذا للليل مثلك وخبر  
 صفتك للرجل على نية الالف واللام وكذا غير ان جعل وضعا للمعرفة دون  
 البدل لم يشترط في البدل ان يطابق البدل منه في التعريف والتكثير وذلك  
 لانه البدل مستقل بنفسه كانه ليس في التواضع الا من جهة اللفظ وليس يوسع  
 البدل منه من جهة شي واحد فلما لم يوسع لفظا لها التعريف والتكثير لم يوسع لفظا

المناسبة

المناسبة ولو زعم الاحاطة بزم كونه الشيء الواحد معرفة وكثرة في حالة واحدة  
 قال في شرح النسخ واعلم ان البدل من الكلام في كل موافق المتبوع في الافراد والشيقة  
 وتجميع في كبر والشيقة في حفظ الالف والتعريف واما البدل الاخر فلا يلزم موافقتها  
 البدل منه في الالف والشيقة كبر وهو من جهة التعريف الا انه اذا ابدل الذكر من المذكر  
 بدله من النسخ في كل حال وصفت اي توصيف البدل بتكرره آخر حصره عند اتحاد وجوب  
 عند ان يوصف كماله في الغيبة لانه ابدل الذكر من المذكر فالفت اي الفت  
 واجوب والتما وجوب لانه لا يفت في الالف في الالف في الالف الذي يكون المراد  
 من الما يفت في الالف وقيل لانه لا يجوز ان يكون المقصود قاصر عن المقصود  
 بمراتب وهو حرفي في الخبر يجوز ان يكون حسنا او وجوبا اذا كان البدل على البدل  
 من لفظا كقوله **لما** لفظا بالثبوت للغة الا انه لما قبلت التوبة الغائي الوقت  
 كتب بالالف فانهم قالوا الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظا بتقدير البناء  
 بها والوقت عليها ومن ثم كتب المتوحد المنسوب في ان يعرف نصب واضربا  
 للراجل المذكور بالالف على الاكثر لانه الوقت عليها بالالف بقلب التوحيد والتوحيد  
 الاصل في التوحيد الفاء لانتفاخ ما قبلها فان قيل في هذا ينبغي ان يكتب الضمير  
 اسر الجميع المذكور بوار والفاء والضرب للراجل المتخاطبة ببناء وهل يصرح  
 للبحر المذكور بوار ونونه وهل يصرح للراجل المتخاطبة ببناء ونونه لا ذلك  
 وثقت على صانعت الضمير واضرب وهل يصرح وهل يصرح ببناء باسقاط نونه  
 التأكيد وربة الراجل والبناء والتوبة المخرجات الجلة قلت نعم لكنه لما قبل  
 قبله هذا الاصل وهو ان هذا الوقت تحذف نونه التأكيد وربة ما حذف الجلة مالا  
 يفرق الا لفظ في نية هذا الغرض كقولنا مثل ذلك على لفظ التاخير والتاخير  
 كاذبة لا مطلقا كونه هذا اي الاشتراط بانه يكون البدل على لفظ البدل



منه بديهة مذهب الكوفيين وعند الجعفيين لا يشترط ان يكون البدل على لفظ  
المبدل من كذا في الباب وعبارة الباب هكذا ولا يجوز ان يكون البدل من المعرفة  
الموصوفة والاشترط ان يكون على لفظ المبدل منه على القيد انتهى كلامهم فلو  
حذف قوله او وجوده لكان اولي انه لا يفرض له في الباب جذا في حاشا بحث  
وهو انه يفرض على كونه البدل موصوفا غير مستقيم انما الذي يتوقف عليه  
النسب والعقد على رأي الشيخ مولاه يتصل بالنكرة المبدل فإذ لم يفهم من المعرفة  
فقل من الغاية لو حصلت حصر البدل والافاضا حصلت بالوصف  
او غيره قال الشيخ عبد القاهر ان شئني من عبد الوارث انما وجد ما يلي جيلولة  
كلهم كعاد الضب الطول وعرفي فقال قوله فلو لم يجز ويرايه بدله من ساعد  
الضب معرفة وطول نكرة فيه فانه لم يفهم من ساعد الضب انه لا دلالة على شئ  
من الطول والخرق صريحا قال السبكي في شرح كتاب سبويه ما قولك من مررت  
بالنكرة مسلمة وكاف على البدل وباجل انه لم يقدر النكرة الا ما افاده الاوجه لم يجز  
ايراد النكرة من المعرفة او حراره لهما من بدل الغير غير مررت بزيد رجل ولا  
طائر تحت هكذا في بعض شروح الابواب فانه قيل ان لم يتعرف جعله  
بالاضافة فاما لانها لفظية غير مفيدة فالتقريب بل مفيدة للتخصيف في اللفظ  
بمقابلة التثنية لانه اصل جعل على التثنية بتثنية جاعل ونصب الغرض في  
انه يعلم انه التخصيف الذي يفيد الاضافة اللفظية من كونه في المضاف  
وحده نحو ضارب زيد وقد يكون في المضاف اليه وحدة نحو طائر الجوز ان اصل  
المعنى وجهه وقد يكون بينهما نحو حسن الوجه وقد يكون لافي لفظ واحد منهما نحو  
افضل القوم غير قوله ثم قال انه اضافة افضل التفصيل لفظية فانه تخصيف فيه  
جعل حذف من لا معنى به معنى قيد التعريف فلم يجز كونه صفة بل كونه

صاحب الصاب

صاحب الاصباح يعني انه الاضافة في مبادي احدهما اللفظية وهي مختصة في ثلثة  
مواضع من الجوز وسر احوالها اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وثانيها اسم المفعول الى ما  
يقوم مقام الفاعل او السرير بها اي باسم الفاعل والمفعول الحال والاستقبال عند  
مررت بزيد ضارب زيد الاربعة او عدد او نحو مررت بزيد ضارب الاربعة او عدد  
او عدد ولما اذا اريد به اسم الطفل كما يدل عليه قوله ضاربك ومالك ولو قال  
بما في ما سببه لما سبق لانه لولا حال اسم المفعول كذا لك الماضي او الاستمرارية  
اي فاضاقتها معنوية مفيدة لا تقابل غير مررت بزيد ضاربك امري في الماضي او مالك  
بغير عطف على ضارب جديده في الاستمرار والعيد هو غيره وانما كانت اضافة لها  
معنوية في افعالها قد يكون بها معنى الماضي فلا في الاضافة في لا يكون في تقدير الاتصال  
فيما ليس له في الجوز حيث قدقت المشاهدة الكاملة اي المشاهدة لفظا ومعنى معنوية  
وهي غير مشروطة عندهم وانما على تقدير كونها بمعنى الاستمرار فلكونه معنى الماضي  
موجود فيه من النكح لانه اذا قصدت زمانه مستتراي شمل على الزمان الثالثة يمكن  
انه جعل لفظية ومعنوية ايضا وقد صرح به في شرح الباب وقال بعض المحققين  
انه اعتبار الوجهين في هذه الاضافة تمايزا في صدره حتى ظفرت بنقص من  
صاحب الكتاب حيث جعل هذه الاضافة في موضع لفظية وفي موضع لغوية معنوية  
على اقل في كلام الشارح نظرا لانه جعل العام اعني الاستمرار فيهما للمخاطب الماضي  
وعلى تقدير ان ليس بينهما قدم وحضور فيه نظرا لوجهه لغوي وهو انه الزمان المقترن  
بالفعل ومشاهاة في المشهور ثلثة ماض وحال مستقبل وفي ما ذكره كونه الزمان  
المقترن لهما الزمان وهو خلاف المشهور ويمكن ان يجاب بان الشارح ليس في صدره  
التقسيم بل في صدره الارادة ومثاء الغلط لعل بالفرق بين ما يادى المشهور بان  
الزمان المقترن للفعل ثلثة المشاهدة لانها المقترن بها فضلا عن الشهر انتهى والثلث



من تلك المواضع الثلاثة اضافة الصفه المشبهة الى فاعلها نحو مرتب بوجه حسن الوجه  
التي قال كيف اضيف المظهر الى الوجه ويظهر وهو الوجه فيلزم اضافة الشيء الى فاعله قلنا  
لاسم فاعله حسن اعم من الوجه فيكون في اضافة العام الى الخاص وقبل ان يظهر ليس هو  
الوجه بل المظهر هو الشخص الذي له الوجه فانه قيل لم لم يقرض اضافة اسم الفاعل الى  
فاعل مع انه من جملة المحتملات العقلية قلنا انه اسم الفاعل من الفعل اللازم فواضاف  
الى فاعله السببي كان بعد ان اخرج عن كونه فاعلا بانه نصب تشبيها بالمفعول بعد  
تشبيه اسم الفاعل في اللازم باسم الفاعل في المتعدي فهو مندرج في اضافة اسم  
الفاعل الى مفعوله ولذا لم يقرض اليه واما اسم الفاعل من المتعدي فلا يضاف  
الى فاعله للزوم التيسر وعدم التقابل وتحقيقه على وجه التفصيل ان اسم الفاعل  
للمتعدي والمفعول وهو المشتق من المتعدي الى اكثر من واحد لا يضاف الى الا الى المفعول  
فانه قبل ان يضارب زيد او يعطى زيد لم يكونا في الا افعالا لانه اضافة الى الفاعل  
على خلاف الاصل لان المضاف ينبغي ان يضاف الى المضاف اليه واسم الفاعل نفس  
فاعل فيزهر هو والاشبه باضافة الى مفعوله واما اسم الفاعل اللازم واسم المفعول  
وهو المشتق من المتعدي الى مفعول واحد لا يضاف الى الفاعل لانه  
في الكلام يشبههما بالمتعدي منهما ونصبوا فاعلهما على التشبيه بالمفعول ثم اضيف  
اليه وذلك بان ينقل الضمير المتصل الى اسم الفاعل والمفعول فيكون فاعلهما  
مستكنا فيه فيقع الفاعل في صورة المفعول فيقول مثلا في زيد قائم ابو زيد قائم  
الاب والصفه المشبهة لما كانت تشبهه باسم الفاعل لفظا ومعنى اما لفظا فلا  
تشبه وتوهم كما ان اسم الفاعل كذلك تقول صرع صراخ حنة وحنة  
حسنة وحسانات وايضا ايضا ايضا ايضا ايضا ايضا ايضا كما تقول  
ضارب ضارب الحو واما معنى فلا يلامه قام به الفعل كالفعل وفلان

سبحته

سميت بالصفة المشبهة بنبت في جميع انواع علمه كميل الشبه وتوسعا في الكلام  
ولما كان كونه لها مفعول مقادير اليا وتعبه جزا اضافة الى الفاعل ونفسها اياه  
تشبيها بالمفعول نحو حسن الوجه بوجه وفسد فاحفظ هذا فانه من الاسرار اللغوية  
وتكبر الحقيقة وماعداها اي ماعدا الثلاثة المذكورة وماعدا الاربعة على ما  
سره بوجه اضافة اهل التفصيل لفظية اضافة معنوية وبالجملة اضافة اما مفعولة  
او كانه المضاف اسم غير مشتق سواء كان مصدرا او غيره او مشتق غير عامل  
في المضاف اليه نحو غلام زيد ومصارع مصر وضرب زيد واما لفظية ان  
كانه المضاف مشتقا عاملا في اوماق لا به نحو زيد ضارب بكر وحسن الوجه واشي  
الاب مفعولة للمتعدي او التخصيص او كانه المضاف معرفة او كونه نحو جاء في  
غلام زيد مثله كونه المضاف اليه معرفة او بوجه مثله كونه نكره على اللفظ والنشر  
المرتبط به كانه المضاف اليه في المعنوية كونه يكتسب المضاف منه التخصيص و  
وزاد بعض الشرح نحو غلام رجل وهو خطأ وانه كانه المضاف اليه معرفة يكتسب المضاف  
منه التعريف نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كانه شيئا غير محقق بل هو فاذ  
اضيفت فرق فصار لولاه بعينه وهو زيد فانه قلت هذا وان تعرف وصار  
لواحد بعينه كونه لم يتغير غلام في نفسه لانه هذا انه ايتهم اذ كانه لزيد غلام  
واحد اما ان كان اكثر منه فلا وقد اطلقوا في قضية اضافة المعنوية قلت  
تعريف باعتبار العهد وتحقيقه انك اذا قلت غلام زيد جاني فلا بد ان تشير به  
الى غلام معين من بين غلاما له من زيد خصوصية لزيد بحيث يرجع المطلق اللفظ  
اليه دون سائر الغلاما اما كونه اعظم غلاما او شهير كونه غلاما له او كونه  
غلاما معروفا لهم قد استعمل على خلاف وضعه فيقال جاء في غلام زيد من غير اشارة  
الى واحد معوية وهذا لا يضر فاذ بها التعريف باصل الوضع كما في التعريف باللام







بما لا يدرك عليه الاوله ميتة فليكن هذا لا يجوز ان يقال في بدل الاشتغال  
بشيء الوترين وكيفية للاول غير محتمل انه يعرف عن قاصد قولت بينه الوردية  
البيان وكيفية وقولت ضربت زيداً عبدة كانه بدل الغلط لانه ضرب زيد  
مفيد غير محتاج الى شيء اخر واعلم انهم قالوا يجب ان يكون في بدل البعض  
وبدل الاشتغال ضربا عايد الى المبدل من لانه بخلاف بدل الفعل فانه العينية  
هناك يعني عود المبدل كما قالوا انه للخلقة الواقعة خارجا اذا كانه عين المبتدأ  
وعبارة عن الحاجة الى التعريف المربط عن قول الله بعد وقوله ثم افضل  
ما قلت لنا والتبديع من قبله لا اله الا الله وقوله مقوي زيد منطلق ثم ادع  
هذا الضمير قد يكون مقدر من قوله في ذلك زيد اي منهم وبدل الغلط ان كانه  
الابتداء بالمبدل منه وقع غلطاً اخر مرت مرت رجل جازي في اراء المتكلم ان يقول  
مرت جازي سبق لسانه الى رجل ثم تذكره فقال بجازي في ذكره وتلفظه  
به لرفع هذا الغلط فيكون الغلط في المبدل منه ولم يزلوا يقولون الغلط بالما  
ضافة ولم يقولوا البدل الغلط بالصفة فعني بدل الغلط بدل الشيء من الغلط  
قالوا الاضافة في الضمير الاقرب ببيانته وفي الاجزى الى السبب الى المبدل  
الذي كان سبب الابتداء به ووقع الغلط في المبدل منه وقيل الاضافة في بدل  
الغلط لانه في طلبه كافي كوكب للقاء ولعل هذا الوجه لانه الاثر في تسمية  
بالاثر في الاغلب اذ قد يكون سبب التسمية كما يكون سبب الغلط وكذا  
في بدل الاشتغال فاعتبر فيها سبب وهذا اي بدل الغلط لا يكون الا من غير وجه  
وقوله لا يجوز في كلام الفصحاء قوله جاعل لا يجوز ان يكون من الاول  
والثاني ان يرتبط الى قوله اي قسم من اقسام البدل لانه انما هو اربعة اشعار  
فيها الكلية والجزئية وحراري ان سجد متعالي اي منزلة بالهوت والامانة

والله اعلم

الاشياء لانه الاشتغال انما يتناول في الاجسام غالباً والاشياء التي لا كلام المص  
ليس بكلام غير فكري وهو غلط فلا يكون جاعل بل لانه لفظ الله لانه انتفاء الاقسام  
عنه اي جاعل باسمها اي جميعها يقال هذا ذلك باسمه يعني يفرق اي جميعها كما  
يقال بمرئيه اي بكيفية بدل على انتفاء القسم وهو مطلق البدل عن اي غير جاعل  
القول وهذا اي قولنا لان انتفاء الاقسام الى معنى قول اهل المعقول اي العلوم  
العقلية كالعلمة والخلق وغيرها لا وجود للعلم كالانسان الا في ضمن الخاص  
والاخر كزيد وعمر ووكبر وغير ذلك قلنا ان التحقيق هنا ان القول ببدلية  
جاعل انما يتصل ببدلية قوله جازي من قبل خبره اي مجاز كانت العلاقة المتعبر  
بوجه معناه للتحقيق والمجازي غير التسمية بل علاقة السببية والنبوية وغيرها  
فانه لو كانت العلاقة هو التسمية من المجاز بالاستعارة ودون المرسل على ما  
سبق من قبل لكان اسم المتصور على التابع لانه البدل في الحقيقة موضوع اي  
موصوف جاعل وهو الله بالمرتب على الحكاية وهو الافصح وجازي رفعه على الجزئية  
لانه المقدم اليه جاعل الحق فانه ذكره وقعت بدلا من الله موصوفاً بذكره لضرب  
وهو جاعل فلم يلزم ترك الواجب والضرر واما الله مقرب باللام في الاعلام  
الفالية ويسمى علماً انتفاية كالتعم والصنع اعني اية الله في الاصل من اسماء  
الاجناس كالتجمل يقع عليه كل معبود بحق وباطل ثم غلب على ذات المعبود الحق  
كما اورد التعمية اسم كوكب ثم غلب على الاثر باورقة الصنع اسم لونه اصابت  
صاعقة ثم غلب على خيل من نوره واما الله بخلاف الهمة لمختص بالمعبود  
بل لم يطلق على غيره اصلاً وعلم بدله على هذا التقدير الاشتراكي لا بشرط  
عمل بالاعتقاد اما على الموصوف او على غيره من الامور الخفية او السنية على ما  
سبق الاول لم يكن التقدير كذلك لبطل البطل وقد ثبت على المعقولين وقد قلت



من اجز علم عمله فانه قد علم عمله في المفعول انما يشهد في خبري الكلام اي بتعلق  
 قوله كالمعنى بقوله عليه جاعل الخبر معنى واد اعلم في انما حصل في الاول ايضا والا يلزم  
 اقتضار العمل على احد المفعولين وهو مستبعد عليه ما يتبع في المطولات فانه قلت  
 هذا التمايز اذ اعلم في الثاني وحرم لحراره جعل جاعل بمعنى الماضي ويكون  
 كالمعنى مفعولا لا مفعول مقدر وكل عليه جاعل كما قالوا في زيد مفعول في خبره من جاعل  
 موقوفة من جاعل منصوب باعطي المقدم الدال عليه لفظه معطية قلت نعم يمكن  
 ذلك كونه بشهادة خبري الكلام بمنع ذلك التحليل بغيره من له عليه ما به وعقل  
 مستقيم ويلزم ايضا ذكر الواجب عليه من جهة اي الحاسب وهو اي مذهب وجوب  
 التمسك او الابدال التكويني وهي جاعل هي هنا اقدم فتره بالاضافة هي هنا كما  
 في المعرفة وهو انه هي هنا ويلزم ترك التحليل بغيره من جاعل في خبره من جاعل  
 فيكونه اي فيكونه اذ عين كونه هو البدل في الحقيقة من القسم الاول بمعنى  
 بدل البدل من العيون لا بمعنى بدل الكل من الكل حتى يتوهم ما ذكرتم من اتمام الكلية  
 والمعرفة ويدبر جاعل من الله عليه مجازية من القسم الثالث قوله بدلية مستبدا  
 ومن القسم الثالث خبره وان لم يكن كونه من الاول بمعنى بدل البدل من العيون  
 فمعنى الاشتغال وجوده التعلق بينهما غير الكلية والمعرفة لا اشتغال الطرفين على  
 المظهر كما خرج به اي يكون معنى الاشتغال وجود التعلق بينهما مطلقا التماس  
 فلا يلزم ما ذكرتم من اتمامه بالمسببة هذا عند فصل الخطاب بيزمونه عند اتمام  
 طائفة من الكلام والاخذ في الاخرى والتقدير تم هذا او هذا من او هذا الامر  
 المذكور كما ذكره او واقع الامر هذا المذكور في غير ذلك مما يناسب ذكره في  
 هنا سواء انما يشهد في نشأت التمايز اي ان وقعت عن انقسام البدل وهو  
 انه قولنا جاعل زيد علمه او اخره او اخره من اي قسم من اقسام البدل قلنا

انما في الخبر

انما في الخبر وهو بدل الفاعل لانه علم كونه من الاول والفاعل اقدم كونه الثاني  
 عين الاول ولا بد منه وكذا اقدم كونه من النشأت وهو بدل الاشتغال لانه  
 من كونه المتبوع بحيث يطلق ويواجه التابع وكونه النفس عند ذكره مستطرد  
 ومتشوق اي ذكر المتتابع الا يري انما اذا قلنا سلب زيد تعلم انه المملوك  
 ليس هو نفس زيد بل شيء مما يتعلق به من قوله او قل سوية ارجله او غيره ذلك  
 فشاقي الى ان قد ذكرنا في هذا الشرط مستطرد فيها قلنا من المثال فلا يكون من بدل  
 الاكتمال فتعبر ان من بدل الفاعل لا يختص الاقسام في الامر بعد كذا اي كالمعنى  
 كونه من جاعل كونه من المفعول الشريف في خبره المجرى في قوله فيه ما فيه ماموصول  
 مستبدا في خبره من جاعل صلة والعايد هو فاعل الظرف اي في الخبر الذي انتقل اليه  
 في علمه المفرد والعين المجرى والباء في عايد اي ما ذكر في المراسن المطولة وفيه  
 التقديم جاعل مستبدا اي ما ينشأ في المذكور في خواش المطولة في اللال والضعف  
 حاصل اي اي فيها ذكر جاعل انما في الخبر ذلك اي حصول ما فيه على الفطوة  
 هو فاعل الضاء وكسر الطاء او ضمها من انصف وجوده لا ادراك وحول الكلام  
 اعني قوله ما فيه اشارة الى اعتراض جرو على خواش المطولة على زعمه قبل هو انه  
 يقال لانه انما في خبره كونه من بدل الفاعل اذ يجوز ان يكون المثال الاول والثاني  
 في البدل الاكتمال لوجود التعلق المتبوع فيه اعني علاقة الملكية والاخر الذي  
 هي غير الكلية والمعرفة وكل المثال الثالث في الاكتمال انه كونه مع رؤيه والا  
 فانه بدل الفاعل وانما قلنا على زعمه ان لا يخفى عليك ان مجرد وجود التعلق لا  
 يكفي في بدل الاكتمال وان فوهم الشارح كفاية نظر اي ما يفهم من كلامهم في  
 تقديم البدل اي الادب بدل لا بد من شرط كونه المتبوع بحيث يطلق او على ما مر  
 جوابه في مواضع لا يخفى في الكلام متعارف عايد والمفعول الثاني جاعل قوله **كالمعنى**



اما الخاف اي هو اما الخاف وحقه نصب على حال وان من الخاف خير الكثرة حال  
 من مفعول لا معنى وقد بدى اي اما ان يجعل الخاف وحده اي مستفرا ان جعلنا  
 اي الخاف فهو بدى وبنيت وكذا في نظري جبروت ثانية بتاويل الكلمة وتذكير  
 باعتبار نظري بمعنى المثال هذا التمايز يتم على رأي الاخص لا على رأي سيبويه  
 فانه لا يمكن باسميتها الا عند الضرورة حيث يدخل صاخر حرف لم يزل كقول بعض  
 نحو كالبه فيهم اي نحو نفر مثل البرم الذي يدوب للطائفة ان قلت ما الفرق  
 بين كون الخاف اسما وبين كون حرف جبروت الخاف وكذا على وجه ان الخاف  
 اسما يكون المراد بها تشبها وحلوا ونحوه من غير ملاحظة للتوضيحات وان  
 كانت حرف يكون المراد بها تلك المعاني بخصوصياتها اي بلا حطة خصوصياتها  
 صرف ذلك بالعلامات والقرائن كما في سائر الاسماء المشتركة او الجارية للجزء  
 او جعلنا صاخر جبر اي كائنا كان المفعول في الخاف متعلقا بها على ايضا فكل واحد  
 اي قوله في الكلام وقوله في الكلام ظرفا لقول مستفرا وانما قال كلاما لان قوله  
 كالمفعول على تقدير جبرية الخاف ظرف مستفرا لانه في الاصل احد جزئ في الكلام  
 اعني خبر المبتدأ لانه لم يزل الجارية بمعنى التصدير جري افعال القلوب  
 في جبره الدخول على المبتدأ والمجرى في خصايصها على ما صرح عليه وتكوننا  
 في جبره الدخول عليها لان خصايصها يظهر ضعف ما ذكر في الضوء حيث قاله  
 هو في افعال القلوب المستندة للمفعول المستفرا الاقتضاه على احد  
 وقد عمل في الكتاب فوجب على الاول والاخير الاقتضاه على احد المفعولين  
 فانه امتناع اقتضاه على احد المفعولين من خصايص افعال القلوب  
 لا يوجد في غيرها من لخصايصها ويمكن ان يقال ليس المراد من امتناع الاقتضاه  
 المذكور هنا اقتضاه الذكر على احد الذي قد من خصايصها حتى يرد

ما ذكر

ما ذكر في المراد لستناع اقتضاه على احد قد تكرر فانه تفسير فانه قلت ما الفرق  
 بينه الخاف والخير والمستفرا قلت ان الخاف مطلقا سواء كان ظرف زمان او مكان  
 او جارا ومجرورا فانه جاري مجري الخاف لاحتياجه الى الفعل احتياجه الخاف اليه  
 وبما سببه لانه الخاف في الحقيقة جار ومجرور كونه بمعنى في ولذا استقام بعضهم  
 ظرفا للمصطلح انما يكون مستفرا او اجتمع فيه امر وثلاثة الاول ان يكون المتعلق  
 بفتح الكلام متعلق الخاف متعصفا بفتح الميم اي يكون الخاف بحيث يفهم منه  
 عرفا معنى عام وان لم يعلم الالفاظ العربية واوضاعها وانما يكون المتعلق  
 في الافعال العامة كالمصنوع والوجود والكره والاستفراغ والثالث ان يكون  
 المتعلق مقدر على غير من كونه واقعا تابا لشرط الاول في مثل مرتين فان  
 المتعلق هو المردود والمردود ليس متعصفا للجار والمجرور بل هو خارج عن الخاف  
 ان لا يفهم من عرفا فاس قطع النظير غيره واخر فاما انما هو قد لا يد في الدرس  
 او قد لا متعلق الخاف بفتح الميم والى عليه فمعنا المتعلق مقدر في الخاف لكنه ليس  
 من الافعال العامة وانما ذلك اعتبار تقدير ذلك المتعلق اذ فيه والى عليه ولو  
 كان عاما لما احتاج اليها به عليه ان خاصة المستفرا الاكتفاء بتقدير الفعل العام  
 الذي هو اقل مراتب التقدير لا وجوبه على ما اشار اليه الشريف في شرح المفتاح  
 وقد حررنا الفاضل المصنف بانهم يقدرون في الخاف المستفرا فلان ما اذا لم يوجد  
 قرينة للخصوص وانما اذا وجدت فلا بد من تقديره لانه اكثر قابلية وتحقيق الكلام  
 في هذا المقام على وجه يفتح الراء ما قاله الشريف المحقق في حواشي الكتاب في هذه  
 القسم من الخاف انما هي مستفرا لانه استقر في معنى عامه وفهم منه فانه لم يفهم منه  
 سوى الافعال العامة كان العامل المقدر من تلك الافعال وان فهم معرأ شي من خصوص  
 الافعال كان المقدر محجب المعنى فغلا حاصا كما في رسم الله الرحمن الرحيم فانه يفهم فارة



بقية الشروع في القراءة فيقرأ فيقرأ بسم الله والآخر  
بهم بقرينة الشروع في القيام فخصص فعل القيام فيقرأ بسم الله  
وغير ذلك بحسب المقامات قال فلو كان أي تقدير الفعل الخاص لا يخرج عن  
كونه ظرفا مستقرا لأنه من ذلك الفعل الخاص استقر في أيضا وجاز تقدير  
الفعل العام لتوجيه الأعراب ولما جاز تقديره الاتصال العامة مطرعا اعتبره  
الحاجة وحسنه والمستقر كالمعنى في وعلم انتهى كلامنا بالثالث  
صا إذا كان المستقر متعلقا بالظرف ومن الاتصال العامة لكنه مذكور مضافا  
مخوذا حاصل في الدار وأذا لم يوجد هذا الشرط في الثالث يكون الطرف  
لغيره والمفصل أنه الاستقر من موطئ وجوده من الشرط وبأسرها والقوية  
بعدم أحدها مثلا استقر زيد في الدار إذا قرئ المتعلق حاصل أو مستقر  
وموجود أو كونه أو ثابت أو غير ذلك ومثال القوم زيد حاصل في الدار  
مررت بزيد وأعلم أن قولهم الطرف مستقر بفتح القاف على حذف والابصار  
أي استقر فيه فهو من قبيل قولهم المال مشرك كما يشعر به كلام السرخسي في وجه  
التسمية المستقر وقد عرفت وجهها وأما وجه التسمية باللفظ فهو أن الطرف  
هو الغرض بالنظر إلى خط الكلام لأنه فضلة يتم الكلام بدونها أو لأنه ملحق من جهة  
العمل حيث لا يعمل أصلا لاني المظهر ولا في المضمر قال بعض المحققين من شواجر  
الآداب لو تسميته خالية عن المناسبة يعني أنه اصطلاح جرحه ثم قال وإنما  
إنما فلا أحب تسمية باللفظ لوقوعه في التنزيل والتدبير فقيه إذا احتلوا بالادب  
تسميته ظرفا خاصا أي خاصا عامه وتسميته المستقر ظرفا عاما إذ المظهر  
في الأول مخصص للعامل وفي الثاني عام انتهى وماله خط من الأعراب هو المستقر  
غالبه الكلام بدونه بل هو جرحه الكلام ويسر التفرقة لك لأنه متعلق بكبر الكلام

بمعامل المذكور

بمعامل المذكور من الأعراب بذلك العامل ويتم الكلام بدونه قال بعض الفضلاء  
من المتأخرين أنه القوم قالوا المستقر خط وحمل من الأعراب ودون القوم ولم  
أجد في كلامهم ما يحققه ويبيته عرضهم منه حتى لا يرو عليهم الاشتراك في  
الأعراب الجارية حيث قالوا زيد في مررت بزيد على نصب وإجازة معطوفة  
النصب وهو لغو فاقول متوكلا على مدحها ومحمدا على فضله أنه مرادهم بذلك  
أن لا يعمل آخر من الأعراب غير هذا الحمل لأنه لا يحمل من الأعراب أصلا والمستقر  
ذلك لا يري أنك إذا قلت زيد في الدار فرفع الدار له حمل من الأعراب من جهة  
تعلقه بالخبر للتحقق وحمل آخر غيره من جهة أنه هو الذي يبدل حذف ذلك بدليل انتقال  
الضمير من اللفظ محلا من الأعراب على ما يخفى على ذوي الأبواب بخلاف ما إذا قلت  
زيد حاصل في الدار فإنه لا يحمل وأجل انتهى كلامه فكونه تحقيق الذي ينحل به عند  
القول بزيد بفتح المعقول وهو التحقيق بالقبول ما قاله بعض المحققين  
في أنك إذا قلت مررت بزيد فالحار والجرح ولفظ لغو متعلق بمررت لا يحمل له  
من الأعراب والنصب المحل على المقصودية هو الجرح ولفظ واحد كان أكثره  
على خطه وهو ضعيف لأنه الجرح كالجرح من الفعل إذا اللازم مجري مع الجرح  
المشعري لا يري أنه من مررت بزيد سرور بزيد أو جزء الفعل لا يكون معوله  
ولأنه لو كان الجرح والجرح ولفظ لغو متعلق بمررت لأنه لو فاق  
به حمل ظرف لغو فلم يكن له حمل من الأعراب وهذا التحقيق الذي ذكره هو الملازم  
بقولهم لا حظه من الأعراب وبؤنزه ما ذكر في كتب المتأخرين من أنه التحقيق  
هو أنه المنسوب المحل أو المرفوع المحل هو الجرح ولفظ لأنه أثر الجرح في تقدير  
الفعل وأفضا له إلى الاسم كالهزلة والتضعيف راد جعل القوم المجموع  
منسوباً بحال إلى هذا بقولنا أشجار وهو من قولنا راد جعل القوم الكلام



بدون المستقر بل هو جزء الكلام بخلاف الاعتراف به يتم الكلام بدون هو ان الجاس  
 والمجرب اذا لم يقع جزء الكلام كما اذا اكله وقو صفة لمفعول او حاله لم يكن  
 مستقرا فلم يكن له محل في الاعراب وقد صرحوا بخلافهما بل قد اعترف به الشارح  
 في هذا الكتاب تأمل ولا تنقض عليه وذلك لانصرنا في بحث متروكة **والقول** هو ترك  
 معطوفة على جرائد اي استبعاد الصلوة وهي اي الصلوة مع انك تتركها ومغض  
 وفي عبادة من الخلق والامنى دعاء ومنه لا تكون استغفار فانه قلت ليس الصلوة  
 الامعية احد هي القوي وهو الدعاء قبل جبهه مسأله لانه الصلوة لغة بمعنى  
 في الدعاء بل مشترك بينه وبينه في قوله تعالى انه انكسر ولا تكسر بصلوة على النبي  
 بالاجزاء الذي استقر اصلها عليه انتهى فان قيل كيف استعمل في معنيين معا والصحيح  
 انه عزم المشترك لا يجوز مطلقا قلنا لا نعم انه استعمل في معنيين معا فانه تعديها  
 انه انكسر بصلوة ولا تكسر بصلوة على ما صرحوا وتاينها انتهى وهو الازالة  
 المعروفة اي الغرض الستة هي التسمية والقيام والقراءة والركوع والسجود  
 والقدح الاخيرة من الشهادتين الافعال الخمسة كالنطق الا وهي من الوجوب  
 وتكبير الركوع والنظر في موضع السجود وقت القيام وغير ذلك من الوجبات  
 الستة التي هي قراءة الفاتحة وضم سورة البهار واداء الترتيب فيها اكثر  
 في الصلوة على سبيل الترتيب وتعديل الازالة والاختفاء فيها مجهر ويخفي  
 والشهادتين في القدمين في السجدة عشرة التي هي رفع اليدين للتحريم ونشر  
 اصابع وجه الامام والتكبير والشاء والقنود والتسمية وانما هي ستر  
 ووضع يمينه على بابه تحت ستره وتبني الركوع ثلثا واذا ركبة يديه وتقرع  
 اصابعه وتكبير السجود وتبني ثلثا وانقراش رجل اليسوي ونصب اليدين  
 والادب مثل التي هي كسفتهم عند التناوب واخرها في الغيبة مع كنه عند التكبير

وغير ذلك على ما ذكر في الفرض في قوله جاز ان يكون الصلوة من الذي بمعنى  
 الركعة ولم يفرق بين كونها بمعنى الدعاء من عبادة وبمعنى الاستغفار من المأثم  
 كونها من اختياره لعداء الغوي كما لا يخفى قلت لما كان للصلوة حقيقة وهو الدعاء  
 والامكان للعلوية والافعال الخمسة وغاية بالرفع عطف على قوله حقيقة وهي  
 الركعة والامكان معناه الحقيقي غير منصرف من الدعاء والدعاء سؤال يقاسره  
 للصلوة وهو يدل على الاحتياج وانك تتركها من جهات الصلوة على ما بينها  
 وهي تركها والامكان الركعة الاصل التعطف وتركة الغلب وهي كيفية نفسانية  
 يستعمل في حقائقها فتفصل على ما بينها وهي الانعام وبمثل هذا ما ذكره الكيفيات  
 انشائية المنسوبة اليها كالحق كالحياء والغضب وغيره وان علم ان تركه  
 التعطف عشرة من بعض الخاف ومنه ان الحجاب وهي الزوايا الموضوعة للجمع مطلقا  
 اي للجمع بين القابع والمبصر في ثبوت امرها بخلاف زيد وعمر او في المصروف في  
 شئ بخلاف زيد وعمر او في التحقيق بخلاف زيد وعمر وسواء كان الجمع مع ترتيب  
 التابع او تقدمه او الاعتناء في زمان واحد وبالجملة ليس في الزوايا ثلاثة على احد  
 هذه الاحتمالات وان يتم الوجود من احدها وتغير معونة الترتيب والقاء الموضوعة  
 للجمع مع ترتيبها لانه لم يوضع للجمع مع ترتيبها بل هو ان كان في الترتيب فيقال  
 ثم هذا الترتيب الذي يتباين هو للاشتغال بتباعد الامر به بمعنى انه لو لم يبعد  
 عن الآخر بترتيبهم لم يكن الا في احدى اوجه او بالاكس وهي اي ثم لا يثبت  
 الا عطفه مطلقا سواء كان مفرد او جملا وقد يلحقها ناعا الثاني ثبت للتاكيد و  
 تحتمل بلفظ الجمل كما ترى قوله فصنت ثمت قلت لا ينبغي قال الامام المزي في الشاء  
 في ثمت علامته الثمانية وهذه العلامة ينصل بالاسم والفعل الا انها تبدل في الاسم  
 عام في الوقف وفي الفصل نكرة الا انه لا يفتها سكون ويكون ناعا في الوقف والوصل



جميعا وليدخلها في الحرف فاذا دخلت حركت بالفتح نحو ربت ولات وثبت  
 وتبقى تاء في كل حال انتهى وجيء للموضوعة للجمع مع الالفها في مدخلها في الاعتبار  
 بشرط كون الجزاء الاخرى لو اضعف من المعطوف عليه ولو بتاويل ويجوز  
 تحقيقه واو اما الموضوعة لاحد المقدم بها فكر لم يجز في او ذكر اما قبل  
 المعطوف عليه ونوم في اما كل يوم الواو قبلها ونحو الم عيناها بعضهم عطفه  
 وسجي تفصيله وفيها حرق آخر حيث انه اما لا يقع في الشيء مثلا لا يقال  
 لا نضرب اما زيد واما هرا وما ينبغي ان يعلم انه اما وما يورد بلا و او نحو ذلك  
 اما هذا اما ذك وما ينبغي ان يذكر ايضا ان الفاء في الكلام عوض عن تكررها  
 نحو اما ان تكلم في جيلنا والا فاسكت فتقوله ان تكلم في مبتدأ خبره محذوف  
 اي تكلمك للجميل موجود والعرض ان الشرطية المدغم نونها في لام الالفانية  
 وري بحيث يقع الهزة على ما حكاه قطرب في النجاة من و ام وجيء متصلة فدخل  
 المضمرة والجلل بعد حرة الاستفهام ويطلب بهما تعيين ما ثبت من احد الطرفين ونقطه  
 بجيء بل والامزة عليها للجلل ويجيء بعد الخبر وبعد الاستفهام والامزة وهل والآخر  
 ضرورة ليقع ما ثبت للمعطوف عليه في المضمرة الذي عطفه يخرج جاء في زيد اعمر  
 ولا يجيء الا بعد الايجاب ولا يعطف به للجلل وبالموضوعة للاخبار عما قبلها  
 اي ما بعد هاء مفرودة كان ارجل من الاشياء اي الاشياء وعز النفي اي النفي او اي  
 الاشياء وذكر المحقق الموضوعة للاستدراك اي لتذكرك الوجه المذكور  
 العطف فيما قبلها كليل ويكره ذلك في المضمرة وفي جملة نكر في المضمرة بعد النفي اذ  
 لا بد من مغايرة ما بعد ما قبلها ولا يجوز لاعتبار في النفي في المعطوف  
 هذا وجيء ثمانية عند البعض وهي ما عدل اما ذكر واحد عشر عند الشكاكي  
 حيث قال في المفتاح واي على في كره للجمهور ما بعد اي عطف بانه لما قبله

اقرب

وقد ايدى بهم بانه اثنان الالف فيفسر به الضمير الموضح المتصل بالثاني وفصل  
 والضمير للمخبر والاعاء فلما تروا وسابره للحرف العاطفة تقتضي المغايرة  
 بين المعطوفين فانه العطفه التفسير الاولى الغاء تلي وتسعة عند البعض ستة والار  
 تحذف وجيء ما عدل اما لان فيها اي اما ما اضاف فكنها للعطف الكلام في كونها ماصلة المنع  
 وقد لا يرد وجيء عطف ما عدا اي ما عدا كائنا في وجهين الاول وقوعه قبل المعطوف عليه  
 في نحو فانا جاء في اما زيد واما هرا والآخر في ان يكون حرف العطف عليها في و اما فلما كانت  
 حرف عطف لا تسبق وحرف العطف انما في اي انما لا يقال جاء في زيد واما هرا  
 فالحرف الثاني لم يجز ذلك لبعض المعطوف والماصل انهم اي قالوا به في حرف العطف  
 انه لم يجز هاء حرف عطف لور في السؤالي على في جعلها في نحو فانا جاء في اما زيد واما  
 هرا واما في حرف العطف في اما اما الاولى واما اما الثانية فانه كانه الاولى في المعطوف  
 على استفهام على سبيل الانكار وانه كان حرف العطف اما الثانية فاي حاص الى الواو اليه  
 في حرف العطف وحل هذا الاشكال بسبب على في مقدمته اي بسبب ما وجيء في النجاة في اما  
 المسبوق بملتها لانه انما في قول بعضهم وهو ابو علي وبعد القاهر والتمسها الزخري اذ  
 اما في ليست عطفه لا الواو والثانية والعطف او وجيء زيد في مثالها هو الواو واما  
 اما في ثمانية ترديد والتشيم فتقوله بعضهم انه العاطفة اما الثانية وانه الواو  
 مستشهد ببعض قيام ايقافها نحو جاء في اما زيد او هرا فيكون الواو عطف اما الثانية  
 على اما الواو فيكون اما الواو للترديد فقط واما الثانية للترديد وعطف هرا على  
 زيد في المثال المذكور وقوله بعضهم وهو الامام الثاني انه اما الواو والثانية مجوزها  
 حرف عطف والواو كما قلنا من عطف اما على اما في يصير حرف واحد واما الاولى  
 واما الثانية من عطف هرا على زيد والمخبر كما ذكره القول ان لا وجه لثبوت  
 بعض العاطفة على المعطوف عليه فالسهم الاثمة والتي ان الواو في العاطفة واما عطفه

س



واحد الشئين غير عاطفة والاول اذ هو في قوله اما ان جنة اما ان نار مقدس وان دفع  
 الثاني ان هذه الاقوال الثلاثة قد اذ في من السوال باختبار مذهب الكتاب وكذا قد ينع  
 ذلك المذهب بان لا يلزم من صحة قيام او مقامها ان يكون للعطف كاد فاق ان المصدر  
 قد تقوم مقام اما المصدر في معناه الما في ناصية المضارع ووه الثانية فانهم هذا  
 المذكور في بحث جلي مع في هذه وفي العاطفة وبيان العرفي سريها لا يلق هذا المقام  
 ولكن قد انشا احكاما في العاطفة **على** حرف جر في خبر ودرها والظهير جرس  
 الحكم كونه مضاعفا اليه للتي وهو اي الغير المذكور راجع الى الله والجار والمجرور  
 بالصلوة والي في النبوة بضمير و قد زيد الوارد في اي النبوة فعوله كذا في كورة  
 ولونه فاصل بغير الهزة وفي اي النبوة ما يقع في الارض في يكون معنى النبي الذي  
 شرف بجره شرقي في التثنية على سائر الخلق وهو اي النبي في اي على تقدير كونه في النبوة  
 فيل معنى للظهور والجمع لشيء او معنى مكنوز في البناء بضمير وهو الظاهر في النبي  
 في الخبر عن الله تعالى وهو فيل معنى الفاعل والجمع في بناء مثل فقيه وقراءه وجمع ايضا  
 على انبياء لا يقال كيف لا يعود العزم مثل الجمع والتصغير في الاشياء في اصولها  
 الا نقول ان الهزة لما ابدا في الزم بالادب فهو في ما اصل للمعروف كيد واعباد  
 وقبل النبي العرفي ومنه يقال للرسول في الله تعالى انبياء تكونهم في الملهة في الله تعالى  
 فان قلت ما العرفي بين النبي والرسول قلت بينهما عموم وحضرم مطلق لان الرسول  
 من كتاب رباني والهام الرباني والالهام هو الفاء في الغلب بطريق الفيض بطريق  
 الرسول والي في له الهام الرباني اعم من ان يكون له كتاب او لا فكل رسول نبي من غير  
 عكس فكما اطلق النبي على رسولنا كما اطلق المصمم في قوله والصلوة على نبية  
 بالمراد بالنبي في حق رسولنا اي لا النبي الذي وجد في اي يد ووه الرسول  
 تحقيقا بين عموم فيل في هذا المقام ولذا اي ولكن الزاد به ما ذكره جليل المص

قوله

قوله **عطف** بيان لتي وعطف البيان وهو التاني الذي هو في العطف في نفس ساقية  
 ٥٥ بضا به اعتبار الالة على معنى في كافي العطف انما يكون باسم مختص بالمتين  
 بغير مبادي في شجرة كذا في النفاة وهذا منزههم وعليه راي الفاضل التفتازاني لا  
 يلزم كونه اسما بغير اي مشروط بجمع في لا يجب اختصاص ذلك الاسم به على الإطلاق  
 بل يلزم ان يكون مختصا به في جملة واعلم بالقياس ان بعض ما يطلق عليه لفظ المتين  
 انما عطفها ان قصد بعطف البيان ان الالهام محقق واما على تقدير ان قصد به رفع الهام  
 مقدر كقول الله لا اله الا الله فمورد و ذلك انما هو قد رتبناه اما في اشترك الاسم  
 بينهم وبين غيرهم واما من جواز اطلاق اسم على غيرهم بغير ركنهم اياه فيها اشهر وانه  
 من القوة العادة او غير ذلك كقول الله في ذلك الاشياء بحول قوم هو عطف  
 بيان لحد عطف البيان في ما لا في الالهام التقديري اعتناء بالمقصود وعطف له  
 في شايه فيهم غيره نعم ان قصد به للرجح لم يجب ذلك الاختصاص اصلا لا مطلقا  
 والامن وجه واذن ذلك البعض بقوله والذين العايدات الطير يحسها ركباة كذا بين  
 الفصيل والذوق له والذين جروا والقسم والعائدات للثنية النتائج من الحيوانة  
 فيم عايدات في العائدات لما منصوبه بالمؤمن العقادة على الموصوف لان الف واللام  
 في بعض الذي هو جروا في الاضافة للمؤمن بها الاضافة لفظية فالطير لما منصوب  
 او جروا به على انه عطف بيان لها وقول السارد في الطير عطف بيان للعائدات مع  
 انه ليس بمتن في ما جعل عليها وجعل يحسها حاله وركبان بضم الراوي جمع الواكبات مع  
 على ان فاعله مع والفعل يحس فيمن المجرور والمنه بضمير اسمان للموصوف في الملم وفي  
 اسم باقة الذي يورج الطيور العائدات اي يحسها بما مونة بحث يحسها اي  
 يحسها على سبيل العرف والاشفاق ركبان مكرهين هذين للموصوف كونه لا يربط ان  
 يكون في الاوجه من الاول هذا استدراك في قوله وعطف البيان انما يكون باسم



عقوب اي اشتراط لا اختصاص بكونه لم يشترط الا وضعية لجواز ان يحصل الابطاح  
من اجتماعهما اي لجواز ان يوضع سبوه عند الاجتماع ولا يكون اوضح من عند الأفراد  
كما اذا استيثلون رجلا بغيره وكيفية واحد منهم مع غيره من غيرهم باح حفظ واشك  
ولا شك ان احفظ اذ هي من غير وحال الأفراد وان اقبل جاذبي ابو حفظ  
حتى لا قطعوا ولا يلزم ان يكون اسمه اشهر من الأول فان زيد اذا اشتهر بكنية  
الكون في شهره بغيره بكونه كنية مشتركة دون الاسم فاذا جعل الاسم عطف بيان  
او ضم اسم ان المشهور وهو اي عطف بيان على الاشتراط فالباقى وان قيل للحدج  
قابلا كما قال صاحب الكتاب ان بيت طرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام  
عطف بيان للكعبة في البيت للحدج لا للاضمار قوله ان بيت طرام ان البيت الحرام  
يضاع مقول لخال كباي العطف كذلك اي للحدج والفرق بينه وبين العطف ان  
العطف مشتق غالبا قوله تعالى في محل نصب على الحالية من غير اشتراط اي كانية  
خلاف عطف البيان والفرق بينه وبين البدل ان البدل مقصود بالنسبة  
في الكلام وذكر المبدول من كالبساط والتوطئة له وانزع عليه نجم اللفظ الاسترا  
بادي بانه لا اسم ذلك في غير بول العطف فان الأول في البدل الثلاثة منسوب  
اليه في الخط ولان يكون في ذكره فائدة لا يحصل لولم يذكر حصول الكلام الفصحاء  
على النحو السابق كلاما لكانا وكلاما بنية عدم قال بولاري عطف البيان ان البدل  
كما هو كلام سبويه واجاب عنه الشريف بان قال الخط انهم لم يريدوا ان لا يفسر  
مقصودا بالنسبة اصل بل ارادوا ان ليس مقصودا اصلها انتهى والمحصل ان مثل  
قوله جاذبي اخبرك زيد ان قصودت فيه الاسناد الى الاول وجهت بانها متقدمة له  
وتوضيها عطف بيان وان قصودت فيه الاسناد الى الثاني وجهت بالاول وتوطئة له  
مباذني الاسناد فالتقدير ان يكون التوضيح الحاصل به مقصودا لاتباع المقصود

الحصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ط كما حققه المتأخرون وعطف البيان  
بالعكس ان المقصود فيه هو الاول دون الثاني فان بيان الاول والبيان فرع للبيان  
ولو لا البيان لم يثبت به ذكر الاسم للحدج ان الخاة قالوا لو قال رجل زوجتيك  
بيته فاطمة واسم بنته عاتكة فان اراد عطف البيان صرح السكاح لان الفاعل لم يقع  
في محله الكلام وان اراد البدل لم يقع لان الفاعل وقع في محله الحديث ثم وصف  
المصغر بكنية الزانية اي كمال هو الزانية في مراتب الكمال بقوله سبويه اي مفيد  
الاسم اي فاعل سبويه مجرور على اربعة حوز والاسم الحاصل في النكرات كسر  
البيان مجرور على عالم فان رجلا بكثرة بحسب الرضوخ على نقل قوله من افراد الرجال  
فلما كانت عالم ثلاث ذلك الاحتمال وعطفته بغيره من افراد العالم فاما عند  
الخاة لان المراد بالتخصيص عند اصل التا والبيان ما يتم لتقبل الاشتراك ورفع  
الاحتمال قال الفاضل الشريف الظاهر ارادوا الاشتراك المعنوي لان التقابل  
الغايه تصور رتبة لما تحمل كما في رجل عالم ونحوه فلا يكون جارية في قولنا عاتكة جارية  
صفة مخصصة لانها قلت الاشتراك بان رقت ما هو مقتضى اللفظ وعينت معني  
واحد فلم يبق الا الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك المعنى او العطف للتوضيح  
وهو اي التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف علما كانت المعرفة او لا  
مخز يد العالم او الساجد والرجل الاعي او الساخر فان الوصف فيه قد افاد التوضيح لان  
زيد يحمل الساجر ونحوه فلما قلت الساجر قللت وضحة وعينة وكذا رجل الاعي  
او العطف للحدج مخز يد العالم ولزم مخز يد الجاهل او للفرق مخز يد الفقير او  
للتاكيد وذلك ان كان الموصوف متفقين بمعنى ذلك الوصف نحو صاحب الزاير  
يرفع الزاير على محل اس ان قيل كيف يقع جملة صفة له وهو معرف بالاسم وليس  
اسم كذلك قلنا ان اس معرفة ايضا لانه متضمن للاسم كونه مؤدرا من الاسم المعروف



ولذلك ينبغي على الكسب وانما كان هذا الوصف للتأكيد فان اس يدك على اليد بوسر وهو  
على وزنه الذخيرة ذهاب اليوم وسيرة والذخيرة تأكيد له وهذا انما شربت  
ان اقسام التمسك المتفق منه ووجه كونه للتأكيد فانه لا يتوقف على كون الوصف  
معلوما قبل بل على نفسه للوصف كما عرفت انما فلو قدم قوله اولنا كيد على قوله  
اولنا دج مجاز لوجب ان يكون الوصف للمدح او للذم او للمجاز اذ المجاز المذكور  
معلوما اي متيقنا عند المخاطب قبل ذكر الوصف اما ان لا يكون له شرايط  
في ذلك الاسم نحو معرفة بانه من الشيطان او الوجه بسم الله الرحمن الرحيم او بان يكون  
المخاطب يعرفه قبل ذكر الوصف والا يوان لم يكن معلوما قبل الوصف  
فيكون الوصف من قبيل التخصيص او التوضيح وكونه للتأكيد من قبيل آخر والصفة  
هنا اي في قوله محمد سيد الانام جئت لخير وللدخ لخير م وعلى المر معطوف  
على بيته والغير راجع الى محسن ويطار والمجوز متعلق بالصلوة في القحاح ان  
الرجل له وعياله واليه ايضا اتباع والمراد بهنا المعنى الاول بدليل ذكر الاحباب  
ومن هنا قيل كلما ذكر الآله ووجه يكون المراد به اعم من اهل البيت اعني المعنى  
الكل والاد كمرح الاحباب براد به اهل بيته دم هذا المعنى للمراد به المعنى  
الكل اعني بمعنى الانبا ودم المؤمنين لا بمعنى خاص كما في آل موسى وآل هارون  
على ما قيل ولا بمعنى اهل البيت خاصة بدليل قوله تعالى انه ليس من اهل البيت لم  
يتبعه وبدليل ان المقصود من ذكر الآله هنا تقيم الدعاء امتثال لقوله عليه  
السلام اذ اهلكتهم على فقوا او قاله عم لوجهتم لغرض وللقيم منها ذكرنا  
ولما ذكر الاحباب مع تقدير الله بمعنى الانبا هو تخصيص بدو التقييم لاجل  
التقديم والتقديم كما في قوله تعالى منزلة الملائكة والروح واصلا الى اهل عليهما راجع  
بدليل ان تفسيره اهل او اول بالواو على رأي آخر وفي بعض الكتب التورية

اولا في الامر فابعد وهو هو يدك عليه براده في القحاح في اوله بالواو وسري  
عن الكسان انه قال سمعت اعرابيا فيصيح في القحاح العرب جيل من الناس اي طائفة  
منهم والنسبة اليهم عرقية وهم اهل الانصار مضارع والاعراب منهم سكان البادية  
خاصة والنسبة اليهم اعرابي والاعراب ليس جمع العرب بل هو اسم جنس انتهى فيقول  
اهل واهليلي وآله واويلي فتصغيره اويل لا الهليل كما زعم من قال ان اصله اهل  
وهو استعمل في الاعتراف بجمع شريف يعني عار كيتهم واتباع وفي من له خطر عظيم  
للعننة فحين قدس الرجل ومنزلة دينيا وبما يمثل له فخره كانه او اخر دينيا  
وله خلق عظيم بحسب الدنيا والآخرة نحو آله فخر قوله دينيا وبما جبر مقدم مجاز وقوله  
او اخر ويا عطف عليه فانه لم يزل يقول دينيا من انفا قوله اخر ويا قلنا الشارح  
ان جواز اشياء الف نحو دينيا عند النسبة وتوقف يستدعي تفصيلا لا علينا ان  
تذكر بصره للطلاب ووجه الالف في آخر الاسم المنسوب اما ان يكون ثالثة  
او رابعة منقولة كانت تلك الاربعة او زيادة او خامسة فصاها فالثالثة والرابعة  
المنقولة تقبلان واو عصوي ورحوي والمهوي والمرحوي والرابعة الزائدة  
فيها ثالثة او اعم اما نحو هاني فكونها زائدة كناء الثانية واما القليب نحو صابوي  
فلا جرم اما نحو جري المنقولة واما القليل بالالف بيده الآخر والواو فلا جرم فها  
يجري فلهام مكوته الفها زيادة فقالوا وبنواي كما قالوا جري وبنواي في المنقولة  
كذلك لثابتة لكونها غير زائدة فلا تخل فيها في الف فجعل او زائدة والمنقولة واو  
هي الف الثانية ويجعل ان يكون المنقولة هي الف الثانية والواو زائدة واما  
لخامسة فلا يجوز فيه اللذف لطول الاسم ففي الاربعة لذف انظر لهما اظهر  
لفظا كجاري فقالوا جاري بال حذف ولم يقولوا جاري بالقلب او تقديره  
كجاري فقالوا جري بالحذف لانه حركة منه منزلة الحرف الرابع في النقل فاعلم ذلك



فانه يركب في موضع شقي بخلاف الامل فانه لا يختص استعماله بالاستراف نحو اهل الحجاز  
 قلت الهاء في اهل جزيرة كما قلت الهزة في هرات لصد اراق لعرب محزبها  
 انه قيل وكيف يقال لعرب مع اتحادهم مع جوارهم للخلق قلنا انهما وادعنا لخلق  
 فكنزها ليس في موضع واحد من الخلق اذ الهزة في اقصى والهاء في موضع قريب  
 من الخلق ثم قلت المضاف كونه ما قبلها مقترنهما مع سكنها فصار **الاصحاب**  
 هو صاحب كظاهر ونظير فيه جث لاد الاصحاب مع صاحب هو جمع صاحب في  
 مختار الصحاح وهو الضام صاحب كركب وصحة كضارة وفردة وصحة  
 كجاء وحيا في مصداق كتاب وشياد والاصحاب جمع صاحب كضارة وفردة وصحة  
 بالفتح الاصحاب وهي في الاصل مصدر قلت لم يجز قليل على انه الاحد للخلق فقط  
 وهو الاصحاب لصاحب انتهى لا يقال لما كان الاصحاب جمع صاحب وهو جمع صاحب  
 قال هو جمع صاحب فلهذا لا يرد قوله كظاهر وانظر ان ياتي عنه ثم المختار  
 عند جمهور اهل الحديث انه الصحابي كل مسلم رأي الرسول وقيل وطالب صحبه  
 وقيل ورأي عنه الحديث وقيل او رآه الرسول محمد اقبل كما هو اهل سوادية  
 عند وفاة عم ما في الف واربع عشر الفا وهو في قوله اصحاب معطوف على  
 والقدير مجرور المحل لاضافة الاصحاب اليه وراجع الى النبي **في كتاب**  
 المقري في اصل مؤيد وهو جمع مؤنث اعراب بالمعروف حالة الرفع بالواو والنون  
 نحو جاء في المؤيد وروايت النصب والمجر بالياء والنون نحو رايت المشو  
 يد وروايت بالمؤيد يوكسر الدال وفتح النون فيها وكذا كل جمع بالواو  
 والنون اعراب بالواو والنون او بالياء والنون وكذا اعراب التنوين بالمعروف  
 كقول حالة الرفع بالالف والنون جاء في المؤيد وروايت النصب والمجر بالياء  
 والنون نحو رايت المؤيد يوكسر الدال وفتح النون يفتح الدال وكذا النون

فيهما على عكس

فيهما على عكس الخ وكذا كل شئ يكون حاله دفعا بالالف والنون ونفسها وقررها  
 بالياء والنون وقررها حال لرفع صدقة المجرور وهو اصحاب كقول سقط نونه  
 بالاضافة **في الاصل** لانه الاضافة لا يفتح مع النون والتنوين لانها لا يرفع على  
 الانطباع والاضافة تدل على الاتصال حتى انهم يتركون المضاف والمضاف اليه  
 متصلة بكلمة واحدة فيجوزون الفتحة للمضاف اليه فتقال المضاف فيقال هذا المجرور  
 صديق قد صدق به الغيب وقرئ مجي ورا وقرئ بالحققة فتنت المجرور وهذا هو الذي  
 يقال له المجرور بالجراد فالجملتان والاسقط الياء من الثانية لئلا يلتبس المفرد فان قلت  
 لم يجر تخويك باله كما حررك ياو التنوين عند النفاذ ككبره نحو مورت فبالا في القوم  
 قلت لانه لو كسرت لم اجزاء الكسرة بخلاف ياو التنوين فان ما قبلها مفتوح فلا يلزم  
 فيها اجزاء الكسرات والماضي يفتح الميم اما مصدره فيجزي للجراد او اسم مكان ايضا  
 الى الفتح والضم وهو لا يفتح لان في الفتح يلزم الصدور في الكسرة الى الفتح  
 وهو ثقيل من عكسه اذ فيه نزول وهو سهل على اللسان في الصدور ولذلك جوز في  
 التنوين وفي الغنم يلزم النقل والمزج في الكسرة الى الفتح واسم الفاعل منها وهو  
 المؤيد قد تعرف بالاضافة جمل صدقة المعروفة وهي اصحاب وانما تعرف كونه بمعنى الماهي  
 لان تأنيدهم بالاسلام كان في الزمان الماضي واذا كان اسم الفاعل بمعنى الماهي او لا  
 ستر تعرف بالاضافة كما ترون في الاسلام شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول  
 الله واقام بالرفع الصلوة وابتداء الركعة اي اعطاها وصوم شهر رمضان اي  
 في شهر رمضان وجوز رمضان في وروايت اصبغاء قبل انهم لانفكوا  
 اصحاب الشهر في اللغة القديمة صمها لازمة التي رخصت تلك الشهيرة فيها فوافق  
 هذا الشهر للرفعة في ذلك وزاد لفظ شهر اشارة الى ان الدائم شهر رمضان  
 لارمضان وحده وعثر في الفوق في المكونه على ما ذهب اليه اصحاب ماليت



من ذكره بدونه ذكر شهره مكرره مطلقا ومع البيت للمراي الكعبة قوله  
 وجب قبل كل من وجب كل من القام والايستاد والصوم والنجي ومعنى الامانة الاعتقاد  
 بالله ولا اله الا الله وكتبه ورسلا واليوم الآخر كسب خطه اي يوم ظهر وبالقدر يفتح الداف  
 وسكره ومعنى وهو ما يقدر الله تعالى في القضاء كذا في غنار العنقا في قال القضاء  
 الضمير والضمير يقال قضاء اي صنع وقدره ومن قوله في تقصيره سبع سموات  
 في يومه ومن القضاء والقدر انتهى خبره بالقرآن في قوله من القدر وسره جبر ومخطوف  
 على خبره والفرق بينهما بالعدم والظهور المطلق والعام هو الاسلام والمخاص هو  
 الامانة لانه معى الايمان عبارة عما يلزم عليه ومنه نصاي خلق من الاعتقادات  
 الحقيقة ومعنى الاسلام عبارة عما يلزم من الاعمال الصالحة ولا شك ان الاعتقاد  
 الحقيقة يظهر آثارها على صفات الاعمال الصالحة اي جبرها بالظهور في الصلوة  
 وبرعاية الاداب في الصوم وغير ذلك وانما الاعتقادات الحقيقة هي الاعمال  
 الصالحة لا يخفى ان هذا النص لا يلازم قوله يظهر أثرها على صفات الاعمال الصالحة  
 فيكون كل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمنا اذ ترب شخص يربى على سبيل الله غير  
 متفاد اصله متقيد بغير الله ومنه كبر الفاذ في الباطن ومنه كثر المتكبرين  
 هو الظاهر من ادق فانه فكل مؤمن مسلم وبالكس هذا هو معناها الاصطلاحي وما  
 العمري فالامانة هو التقديري والاذ فانه والاصول والاسلام هو الدخول في  
 السلم وهو فتح السبيل وكسرها الصالح في الدستور اللغة السلم الصلح قبل سلامة  
 قوله او خلا في السلم والوصول من الدخول اي الوصول الى السلم وباقى  
 البحث من كس في الاصول اي اصول الدين يعني علم الكلام كما مر فلما قال الحق  
 اما اذ هو جبرية بالقضاء بقوله **قوله الله الاخر** يقال هو عزى اي قليل  
 لا كما يوجد مثل الفاء جواب اما الاظهر ان يقال الفاء جوابية وانما قلنا

انما جواب

انما جواب تضمنها مع الشرط كما مر وادع حرف من حرف الشبهة بالفعل اي لم يخلق  
 الشبهة بالفعل ان بالاسم وان بالفتح وهو التحقيق بتغير الجذر في كذا اي معنى ما هو في  
 حكم المفعول وكان الاشياء تشبه اسمها اخبارها سواء كانه الخبر جامدا او مشتقا ومن  
 الزجاج ان الامانة الخبر مشتقا بكونه كانه لثقة في كل كذا فاقم لانه الخبر هو الاسم  
 ويجوز تشبيه الشيء بنفسه فكذلك جاز الله العالم هو مركب من الخاف وانه كما ركب الخاف مع  
 ذواته في كذا وكذا في اصل كانه زيد اسد ان زيد كماله قدم الخاف ونقصها  
 الميزة والمعنى علم الكس وعدل على الاصل قسما على ان بناء الكلام في اول الامر على  
 التشبيه وتكون الاستدراك اي لتذكر وهم الشاسع كما مر في كونه المحقق مثلا ان اقلت  
 جاء في زيد فانه متوجه بغيره في غير ايضا هو قد فقه يقول كذا عمر الحجى وليت  
 الاشياء وتغير المكور او السجود ولعل لاشاء وتغير مكوره لا وثوق لمصولة وحمل هذه  
 ظروف نصب اسم ورفع الخبر مثلا ان زيد فاقم وكذا غيره فالاول منسوب على انه  
 اسم له والاخر منسوب ايضا على انه صفة الاول وسما به هذه الظروف بالاضاف  
 استعمالا في ملازمة الاسماء فانه كل واحد منها لا بد له من اسم ينسبها مالم يبلغ كالاتصال  
 فانه كل فعل لا بد له من فاعل لينفذ وفي نحو فاذية الوقاية نحو انق وغيره وانظما  
 في كونه اول خبرها مبنية على الفتح كالاضمار الماضية وفي انهما لما في نحو ان وانه وليت  
 وفي اي نحو كانه وتكون لعل كالاتصال ومعنى في تضمنها المعنى بالفعل من تحققت  
 وتثبت واستدركت وغير ذلك فلما شابهتها اي شابهت تلك الظروف بالاضمار  
 الحق منسوب على اي جعل منسوب بما ملحقا بالمفعول ومن قولها بالفاعل وهذا  
 من ذهب البحر يري وهذا كذا في خبر مرتفع بما هو مرتفع به كسر الفاء قبل دخول  
 هذا الظروف وهو الابتدائية او المستداه على الراية والاعلى للتحرف فيه اي في الخبر  
 ومن مضامين هذه الظروف ان لا يجوز تقديم اخبارها على اسمائها فلا يقال ان قام



زيداً مثلاً لا يشاء في الفعل في القول أي في القول الأصلي للفعل وهو أن يرفع  
 وهو أي الشئ الأفعال في القول الأصلي خلاف القياس أو القياس سمحاً بنية  
 الفعل في الأصل فهم إنما قد من منصرفها على ما يكون فيها الترتيب للفعل  
 وهو تقديم منصرفه على منصرفه وإما كان هذا الوجه الذي ذكره يقتضي أن لا يجوز  
 تقديم المفعول على المفعول أيضاً كما كان في الأصل كما كان في المفعول فأنه لا يجوز  
 تقديم على الاسم لتقدمه في الاسم لا يجوز في المفعول والمفعول في مفعول الفعل  
 في أغلب كقولك أنه في الدار زيداً في الترتيب أي في الترتيب أي في الترتيب  
 أنه على حسابهم وقد أجاب عنه في الباب بوجه آخر حاصله على ما قرره من أن  
 أنه المفعول من تقديم المفعول في باب أنه إضمار المخالفة بين مفعول الفعل والمفعول  
 وهي أيضاً متحقق في غير الطرف بنا في الطرف أي في الطرف فيتحقق في بدو  
 تأخيرها إذ الطرف المنفصل يكون أنه يرتفع بالفاعلية حتى يقال يشبهه مرة أنه في الدار  
 زيداً مرة ضرب زيداً مرة بالستر إذ المفعول قد يقع من فاعله على الفاعلية أي على  
 كونه مفعولاً مستم فاعله فاعله عند بعضهم يخوض في الدار على صيغة المجرور  
 بخلاف السطر لأنه لا يعلق بالحد في يكونه منصرفاً فاعله على أنه في وجود  
 عليه أنه ذلك يقتضي أن لا يقع المستقر خبراً عن المبتدأ ولا هدفه لرفع أصل هذا  
 وفي الزعم أعلم أنه حال الاسم والمفعول بعد ذلك هذه الحروف عليها كماله قبل غيرها  
 لكنه يجب تأخير المفعول عنها إلا أنه يكون ظرفاً وجاراً مجزوماً بغير ترتيب  
 بين هذه الحروف واسماؤها بخلاف في الدار زيداً وإن كان الاسم مع ذلك أي  
 مع كونه خبره ظرفاً فمعرفة وجب تأخيرها بحواله لدينا كمالاً وقد جاز في أخبارها  
 عند قيام قرينة مؤداً كان اسمها معرفة أو معرفة والكوفية بشرط  
 تنكير الاسم لكثرة ملجاء ذلك نحو ما لا والله ولا أي أنه لهم ما لا والله لهم

ولما

ولما أخذ أي الحرف المذكور في الطرف ولما أخذ في غيره فلو لم تأخذ في غيره كقولك  
 ويعد وده أي بوضوحه من قبل الله والسجد الجهر المرام فغيره هكذا وعند  
 بعضهم للفرق ويعد وده والواو زائدة فاده الضاء والواو قد زادت على منها في خبر  
 أنه كما لا يخفى على المتبحر قال صاحب اللباب وصاحب الصباح ومزب اللقمة  
 الشهير بالامام المظفر في وأما الاسم فلا يخفى وعلا أي بآية على ذلك دليله  
 العالي أي الشرح الأول المعروف بوجه مزاج الباب بالقطب الثاني بآية الاسم  
 شبه المفعول والمفعول بالفاعل والمفعول بالمتصرف المفعول بالفاعل  
 فلو لم ينفذ إلا أن كان خبر الشاه مثلاً أنه زيد قائم في أنه أي الشاه زيد قائم  
 في خبره زيد فغيره منصف لبقاء تغير هو هو الجملة التي بعد خبر الشاه والآن ليس  
 معتمد الكلام بل الزيادة التخييم فقط فهو كالزائد وقد جاء في غير خبر الشاه  
 حذف الاسم للضرورة الشعرية في قوله الشاه فلو كنت جنباً قبل هو  
 طائفة مشهورة بالعرف والاحاد عرفت بفتح التاء للمخاطب فإني وكذا زبني  
 الزبني جيل من السوء أنه أي طائفة سوء والزبني واحد منهم فاده الباء مثل  
 المتأخرين للحدوث بخمرة وروني خليفة المشافري وكذلك المشافري جميع مشافري  
 كبريهم في الأصل شفة البعير استولت في غايي الزبني تشبهها شفة بشفة البعير  
 في النطق فيكون من قبيل الاستعارة وأجيب عنه بآية الرواية وكو رغباً بالخطب  
 ولولم فالفني ولكنه أنت زبني ولولم فاذن كذا إشارة إلى قوله وقد جاءه  
 قبل وفيه نظر لا يجوز هذا في غير خبر الشاه في غير ضرورة كقولك فليت  
 دفعت بفتح التاء للمخاطب اللهم أي المزعزعة في ساحة أي فليت أو فليت عليه أنه  
 خبر شاة حذف اسم ليت والالزام وحوله على العقل وتماه فينا على ما جئت  
 بأخي بانه وخبر خبئت النفس آخر الفاعل لتقرره وفي الأساس يقال أفعلى



ذلك علم ما حلت اي على انك تفكر وادبعت والبناء القلب وما عني اصله  
نا عباد بفتح الميم على صفة الشبهة وامر او بفتح وتجاهله الذي في قوله وضعت  
حدثت نونة بالاضافة الى تناعل ارتقا فتوسعا على كوننا عني بالاي ذوي  
مرقوصا حقيق خرج وسر وحر هذا ويورد عليه بقوله ان منه غرورة شعيرة  
ايضا على ان الاصل ان الحذف فيه يحسن للخطاب في التفسير الشارح وعليه كلام  
صاحب اللباب وشراهم فانه قال ولا حذف الا اذا كان غير الشارح تحريف  
من الام او تحريفه حق اليوم اه ونحوه فليت وضعت المهم الح وانه شراهم اي  
ليته على ان التفسير الشارح وقد قال ابو منصور الرازي والتمس جرح حذف اسماء  
هذه الحروف في تجميع الكلام اي في كلام العاصم قالوا في علم هذا ان يقال ان حذف  
في تفسير الشارح اكثر منه اي من الحذف في غيره فليست في هذا المقام ثم دعي للمص  
لهذا المولد الا انه يقول **لا زال** اي دام وثبت قوله لا اذ متعلق بها فيقسم  
في اي التفسيرية يعني انها فسرنا بذلك لانه اللفظ الدال على النفي وهو لا اذا  
دخل على ما فيه اي على لفظ في مسناه النفي وهو لا زال فيغير الابنات والازال  
فمنه الاضمار التناقض وهي اي الاضمار التناقض في المشهور كان وصاروا  
كان فانه يدرك على الزمان الماضي من غير ان شرط انتقاله هو حاكم على حاكم  
صار فانه الانتقال اما يجب للخطاب عن صائر الماء هو او بحسب العوارض  
عن صائر زيد غنينا او باعتبار الحكاية ويكون صائر على هذا تامة بمعنى وجب  
وانتقل بتعدي الى عن صائر زيد ايم ملك وكذا تامة انه كان بمعنى الانتقال  
من ذات ايم ذات عن صائر زيد ايم عمر وواصب وامس وصني وظل وبات  
واعلم انه هذه الحلة تجي على معان ثلثة الاولى لا اقترانه في الجمل التي تدخلها  
بالرخصة الخاصة اليه نذكر عليها بمواد صاوي اي ملك الاوقات الصباح

والساعات

والساعات والنهار والليل وكذا بالاقوات تدل عليها بصيغها نحو اصبح  
زيد قاما معناه اي قيام زيد مقترنه بالصبح في الزمان الماضي ومنه نكل  
زيد متفكرا اي ان اقترانه فتفكره جميع النفا في الزمان الماضي وانما ان يكون  
بمعني صائر غير اعتبار الاوقات التي تدل على عليها بموادها والناشئة  
ان يكون تامة غير متنازع اليه خبر ذلك في المذمة الاولى اذا كان بمعنى الدخول  
في الاوقات الخاصة نحو اصبح ن بداي دخل في الصباح وفي التخرجه اذا كان  
بات بمعنى من الشرب بداي نزل من آخر الليل وظل بمعنى دام او طال وعاد وان  
بالمدح يعني صار وقد يعني بمعنى عاد ورجع ومنه قوله فقل ذلك ايضا في الاكبر  
من الاضمار التناقض وغدا بالغير المجز والذات المهملة وراج هذه الاربعة بمعنى  
صار وماز الالذي مضى عن ذلك والما الذي مضى بوزن فليس من تلك الافعال  
فلا يقال للزول انما هو انك وما في وما يروح انك في الاصل بمعنى انفصل  
وفي كسر الياء وفتحها موزن الايام بمعنى كل ولا يستعمل الا مع حرف النفي وقد حذف  
في اللفظ دون النفي كقولك ما اهد ففتق وروح كسر الياء في الاصل بمعنى زال  
عن مكانه وفي هذه الاربعة استغنى الزمان اي الاستغنى عن الزمان لاسرها من قبله وما  
دام وهي توقيت من او شهر بمرور ثبوت خبرها لاسمها ان كان فاعل الخبر خبر  
الاسمها نحو اجلس ما لم زيد جالس اي مدة جلوس زيد ومتعلق اسمها ان كان  
فاعل متعلقه نحو اجلس ما دام عمر وقامها اجرو وقد يكون ما دام تامة بمعنى في  
كقولك ما اهد امت استمرت والار من ريس وهي عند الجمهور من النفي معنونة للحلة  
حالا وعند سيبويه النفي مطلقا يستعمل في الماضي نحو ليس خلق مثله وفي المضارع  
نحو لم تكن الا يوم يا بنيهم ليس مصر فاعلمهم وهذه الافعال المذكورة قد دخل  
على المبني والمفرد في الاوقات ونصب الله تسميها بها بالفاعل والمفعول



الخاتمة في الافعال القائمة مثل كان زيد قائما وكذا غيره فاسم لازال  
 هو ما سمي في غيره فخرج المحل راجع الى الولد **مسألة** جار مجرور ومع  
 متعلق خبر لزال واعلم انه الخبر في مثل قوله كان زيد في الدار وبشرته  
 الكرام هو المتعلق بالخبر والظرف مع لاله المقصود هو الاحتياط بوجوده  
 الشيء في الظرف فيكون الضم والظرف كايها هو الخبر الا انهم حذفوا بعض  
 الخبر حذف لاله ما واقيم البعض الآخر مقامه وسماه بهم الخبر كذا والمحل قول  
 الشارح جار مجرور ومع متعلق خبر لزال ومنه ان هذا هو الذي دفع  
 ما يقال انه خبر لزال يكون منصوبا والمنصوب المحل هو ما مجموع الجار  
 والمجرور ومنه متعلق عند لا يخرج او المجرور فقط عند التحقيق  
 فكيف يصح قوله مع متعلق خبر لزال ووجه الالف فاعطى على ان يكون المنصوب  
 المحل هو المجرور فقط اما يستقيم في الطرف اللغوي ووجه المستحق والمحل  
 انها هي في المنقضي كايها كاسم ويجوز ان يكون الخاف بغيره المثل فيكون  
 في محل نصب خبر لزال ووجه نصب على الحالية في اسم يكون بنا وبلى منقضي  
 او مصدر منصوب على ان يكون مفعول مطلق للحال المقدر في اي متصرف او جازع  
 على رأي ابي علي الفارسي وعند الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى في حال وجوده  
 لاسم خبره اي لزال مثل اسم **مسألة** بول في كاسم اما في المجرور كان  
 حرف جر او في الخاف ووجه انه كان اسما بمعنى المثل بدل المحل في المحل او بدل  
 الاشتمال لانه الاشتمال المعبر في هذا القسم عندهم اهم من اشتمال المجرور  
 منه والبدل ولم يوجد اشتمال اصلا في وجود النقص من احد الطرفين من  
 غير اشتمال احدهما على الآخر كيفية كما مر فان السبب في تسمية اشتمالا عليهما  
 اشتراك الينس اشتمالا الآخر بل لانه انهما لهما شمل على آخره اجل لافاده قولك

سلب زيد

سلب زيد زيد بمعنى شيء من زيد فزيد فاما لعل ان السلب ليس نقصا زيد بل شيء  
 مما يتعلق به ومن ثم يقال ان في بدل الاشتمال ذكر الشيء اجالا ثم تفصيلا وكذا  
 في بدل البعض خبره في الايضاح اقوي من بدل المحل وان كان اضعف منه في التقدير لاشتغال  
 على ذلك الشيء صريحا صريحا وما قيل ان مسودا خبر لزال وكاسم جار في الخبر  
 المستعمل في لزال ليس بسبب لانه لما فيه لاهل في عاملة وهو اي عاملة في ما اعني لزال  
 وجاء للولد والولد بانيه اي باني في الراء لان الراء المطلق افصح واو في محل  
 وما قيل ان مسودا خبر لزال وكاسم متعلق به وقدم كلا التقديرين للسمع ولم يوفق  
 اليه الشارح لان فيه تقدير الراء وتكلف التقديم والتأخر ايضا وانما يقال هذه الافعال  
 ناقصة لانها لا تتم باسمائها كلاما تاما اذ لو كانت ساكنة على منوعه كان اسم كونه كلاما  
 كاملا او القطب بالمتبداه ووجهه في ثمة بالفتح والتشديد وقد يكتسب بالهاء في تاييه  
 وبين ما هو بالفتح والتشديد والزيادة بالمخفيف او في اي ولاجل انها لا تتم باسمائها  
 كلاما تاما على لوان في تسمية منوعه هذه الافعال فاعلا لقصوره عن رسم الفاعل اي  
 علامته وحاضره وهو اي رسمه ان يتم الكلام به وبهذا القول في منصوبها حيث لم يسم  
 مفعولاه لانه ليس على رسم بل هو زائد عنه او لا يتم الكلام بدونه وهو اي رسم  
 المفعول كونه فضلا يتم الكلام بدونه ويجوز تقديم اخبار هذه الافعال الناقصة  
 على اسمائها مثل كان قائما زيد لانه تقديم المفعول على الفاعل وهو جائز وفي هذه  
 الافعال يجوز تقديم اخبارها على انفسها مثل قائما كان زيد وهو اي تقديم اخبارها  
 على انفسها على ثمة اقسام قسم يجوز بالاتفاق وهو مبتدأ من كان ارجح لانها  
 افعال مرتبة في الجمل نحو خلا للزجاج وتابوا فانهم قالوا ان جميع الافعال الناقصة  
 حروف كونهما لانه على معنى في غير ما حيث جاء في التقدير للخبر المستعمل على صفة  
 موافقا لما قاله المنطقيون جاز تقديم المنصوب عليها كما جاز تقديم المفعول



المنسوب على سائر الافعال نحو زيد ضربت وقسم لا يجوز نقول بما اتفقا وهو  
ما في فعل وجده اوله لفظ ما من هذه الافعال وهو قوله اخذت وكلمة ما ما نقلت  
في التقديم لانها اما تامة وهي في ما زلنا وما انكسر وما في وما يروح فلها اي  
اي ما التامة صدر الكلام تكون مفعول الكلام في البتة اذ النبي والمغير قبل  
المغير او ليعلم ان الكلام على النبي في قوله الامر واما مصدره في وجهي ما دام  
فلا يتقدم محله عليها لان محله المصدر لا يتقدم عليه ونفسه يختلف فيه وهو  
ليس ذهب الكونين وكثير من المتحققين كغير القاض والبن لباري وغيرهما  
من شانهما انما يخرج عدم جواز تقدمه عليه والشيء الجواز وهو مذهب اكثر  
البحرانيين عرفا ليس زيد لو فرض في القرآن خبر يوم ثابتهم ليس مصدر وفاهم  
واذا تقدم محله محله يوم لان محله مصدر وفاهم وهو خبر ليس فتقدم محله  
اذا قرأ سند لو اعلم فليته ليس كذا التقديم فانه لو كان حرفا لما جاز التعريف  
بالقديم والتأخير قالوا ان اصل ليس كعلم ولما لم يكن من الاضال المسترفة  
التي هي لها الما في المضارع وغيرهما ولم يجر من الااربون عشر بناء للما في  
وكان اكثر نقلا نقلوا الى حال لا يكون الاضال المسترفة وهو ان كان العين  
ليكون على لفظ الحرف تحريك ولهذا لم تقلب الابدان الفاعل مع تحريكها وانفتاح  
ما قبلها هذا بقي هنا بحث موقوف على تهديد مقدمه وهي ان الظروف الجائزة  
الاضافة الى الجمل لو اضيفت الى جملة فعلية صدرها ما ضي بجزء فيها بالا  
تفاق الاعراب لعدم لزوم الاضافة الى الجملة والبناء ايضا لتصدر الجملة  
المضاف اليها بالمبني الذي لا اعراب له لا لعضاء ولا محلا وكان المضاف  
اليه ولو اضيفت الى الاسمية حين الحاج امبروا الى فعلية صدرها مضارع  
نحو يرفع العناد بين فتند اكثر البحرانيين يقيى الاعراب فيها وعنه اكثر فيج

وبعض البحرانيين

وبعض البحرانيين يجوز الامر ان اعرشت هذا فنقول لاسم ان يومه محله لمعرفا  
وجوهي جملة الفعل مرفوع الحلق بالابتداء تامة وانما في علم الفصحى لاضافة الى جملة كقول  
نحو يوم يرفع العناد بين فتند اكثر البحرانيين يقيى الاعراب فيها وعنه اكثر فيج  
لا يجره فاقول ان يوم ثابتهم العذاب هذه الجملة اضافة جملة لا زالت  
اذا قوله لما استظهر جملة معترضة بين اسم ان وجوهها والجملة المعترضة هي الجملة التي  
تؤخر في اتمام الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكنه اذ في بها جونا لغيره ان عاد  
وليس المراد بالكلام الحسد والسند اليه فقط بل مع ما يتعلق بهما من الفضائل والنواحي  
والله في شانهما الكلام اي من انه يكون استحيانا للآراء او تأكيدا له او بعد لامنة  
او معطوف عليه او نحو ذلك قوله ولا يحمل بها في الاعراب اما معطوف على قوله جملة معترضة  
او مفعولها على تقدير زيادة الواو لتأكيد صدق الصفة بالموصوف وانما لم يكن  
الجملة المذكورة محل في الاعراب لانه الجملة لا تتحق الاعراب مالم يقع موقع الاسم  
المعروف لانه في خبر صدر الكتاب وهذه الجملة غير واقعة موقع المعرفة فلم يكن  
لها محل في الاعراب وما يقال ان الجملة المعترضة في لال الى قوله اردت ليس  
لان العامل في الما هو اردت و اردت مع محله خبر ان وهو اي اردت مع محله ذلك  
اخر لفظا لكنه مقدم وانه فيكون المعترضة الى لال لا الى اردت على ان هذا انما  
يصح على رأي من جواز الاعتراض باكثر من جملة واحدة واما على مذهب ابي علي وهو  
عدم جواز واي البحرانيين يراي قوله اهل مجرور باني خبر مجرور لاضافة اهل  
اليه والحال مع المجرور متعلق بقوله ورد واي محبوبا وهو اي موه وما معطوف  
براي متصل باني قوله مسعود التقديم وسود و اهل الخير ثم اخبر عاية الامر  
الشبه وهو في الاصل خبر الجملة ونحوه وفي الاصطلاح الجملة الاخيرة مع الفقرة باعتبار  
كونها موافقة للجملة الاخيرة من الفقه الاخرى واما القوافي فهي الالفاظ المسترفعة في اخر



الابدات وقبل السبع غير متضمن بالمتن بل يجري في النظم ايضا وانما اسم السبع هو الاسم  
 متكرر على لفظ واحد كهدى برطام وداي يقول ثم اهل غاية الامر السبع سقط ما قيل  
 ان حق الطرف اللغو التأخير اي انما يكونه فضل وحق الطرف السبق التقديم على ما  
 سمعنا خبره عنه نحو عندي مال اعلم ما ليس الهمزة نكرة حرة ومحتاجا اليه فلهذا قدم  
 اللغو وهو قول ابي هل الخبر على قوله مودد العجى سقط هذا السؤال بقوله اي بقول  
 القائل مرعاة الامر السبع وان كان حقه التأخير فان قلت ما السبب والتكثير في قوله  
 على كونه في قوله لم يكن له كنه احد والى ان انما طرفه انما يتعلق بقوله كنه احد  
 قدم لفظه عليه اي على كونه لما اهتمام بانه او الية الكريمة انما هي مبرورة في  
 الجماعات اي الحائز من الكفر وهو سكونه الفاء وهما التفسير على وان كان قد سرق  
 لتبنيها في شئ مطلقا وهو النقص بالوجه السبع مستفاد من هذه الطرف فكان تقديم  
 اتم تأمل ثم قد علم ان بيان سبب ارادة التليط لهذا الولد فقال لما  
**استظهر** اي قراء وحفظ على ظهر القلب كذا في الصحاح ذكرهما معا لان كلاهما قد  
 وجد دون الآخر ولعل قوله ظهر في محله واعلم ان لما يحى على اربعة اوجه احداهما يحى  
 ثم لما توارى خلف الفتح لم اذكر شعاع اي ما تفرق من اموره وبابه ردة والى الجان  
 منه وذلك او اذ حل على الفعل المضارع نحو لما يركب ويعني حين اذ او حل على الماضي  
 نحو حينك لما ضرب زيدا اي حين ضرب قاله في مسالك يعني اذ بدل يعني حينه وقبل  
 هذا اصل انها حقة بالماضي وبالاضافة كاذ وفي تسبيحهم لها لما طينته ثابدا لا اول  
 يعني الا ان لم يدخل عليه ما يحول كذا ما عليها حافظ اي الا عليها حافظ ولما  
 في قوله المص لما استظهر يعني حينه لدخولها على الماضي وهو من اسم بيت هذا اي  
 ابي يحيى وكلام سبويه محتمل للاسمية والخرجة فان قال لما هو قوله امر لوقته غيره  
 وانما يكون مثل لوقته بالو والو حرف نعال اربع حروف ان لما حرف وحمل كلام سبويه

بانه الزيادة

على انه شرط في الماضي كذا ولما يتبع بعدها الفعل الماضي الا ان قالوا لا يتبع  
 الاول ولما لبثت اليه لبثت الاول وقال القاضى التفتنا في ان ذلك الحال  
 منه توهم والوجه ان لما حرف يعني اذ يستعمل استفاد الشرطية عليه فعل ما في لفظه او معنى  
 والاتحاد القوي بين كونه اي يكون لما اسماء وليس كونه حرفا سبب بناءه كذا فانه  
 من جمل الاسمية لجسم اسماء على صورة الخيرية كذا في الماضي حال الاسمية لجسم اسماء  
 على صورة الخيرية واستظهر فعل ما في فاعله مستوفى عايد في الولد وحمل الجملة الفعلية  
 للخبر كونه مضافا اليها لئلا والحل في الضميمة التي انما قوله لما في محل الخبر على انه قائم  
 مقام فاعل ايضاً لئلا ان يكون فعلية مأمونة اما لفظا كما في استظهر او معنى نحو لما  
 شعر في احوال ذلك وجب كون تلك الجملة فعلية لما فيها اي استغنى في لما معنى الجاز  
 اي الشرطية يقال في عرفهم للاسماء الشرطية كالمجازات على معنى انها كلمات دالة  
 على كون الجملة الثانية جزءا للجملة الاولى وسبب لها والفاعل الناصب فيها اي في لما  
 انت خبرها على ما قبل الكلمة اردت اي اردت ما يطمع وقت استظهاره وللخاص  
 ان الفاعل فيها جوابها كاذ وكذا في شذوذا في كون الفاعل فيها اجوبتها دون استظهر  
 لانه مضاف اليه اي جزء منه للمضاف والمضاف اليه لا يعمل في المضاف والالزم كون الشيء  
 عاملا في نفسه يعني ان عمل المضاف اليه في المضاف يلزم كون الشيء اي المضاف اليه  
 عاملا في نفسه فذلك لان المضاف يعمل في المضاف اليه فلو عمل المضاف اليه في المضاف  
 يلزم عمل المضاف اليه في نفسه بناء على ان العامل في الشيء في الشيء عامل في ذلك الشيء  
 عندهم وهو غير جائز **مختار** منصوب على انه معقول استظهر وهو مضاف الى **الاقناع**  
 الاضافة اليه اي اسم نحو سجد كذا فيهم الحاف القارسية لقب شخص وغير اسم  
 واضيف الى اسمها بدل ان يراو المضاف اليه والمردول وبالمضاف اليه الاسم واللفظ  
 فكانه قال جاد في سمي لفظ كذا فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه وانما اضيف الاسم



اي اللقب دون النكس لكون اللقب ارفع واشهر وكذا ان يرد في المختصر مسي  
 لفظ الاضافة اي ذات الكتاب اي المختصر الذي هو الاضافة اي مسي لفظ الاضافة  
**وكشف** اي ازاله **عن** اي عن المختصر الوارد في كشف اللطيف وكشف خفي ما فيه فاعلم  
 مستقره عاير في الولد وحمل الجاهل لكونها موطوف على قوله استظهر اني هي جرد  
 لكونها مضافا اليها لئلا **يحفظ** البناء فيه للاستغناء اي كشف هذه باستغناء حفظه وقد  
 عبر عنهم من هذه البناء بالباء السببية لان الاعمال المنسوبة اليه انما تكون باستعمال  
 الاستغناء فيها ويجوز استعمال السببية فيها وهو اي البناء المذكور عرق جرد  
 وحفظ جرد بها اي جرد في الجرد والجار مع الجرد مستعمل بكشف والعين في جرد  
 جرد في الجرد لكونه مضافا اليه للحفظ وهو اي التغيير المذكور يجوز ان يكون عاير  
 في الولد فيكون من اضافة المصدر في الفاعل والمفعول منقول تقديره يحفظ  
 الولد المختصر بالنسب ويجوز ان يكون التغيير المذكور عاير اي المختصر فيكون من  
 قيل الاضافة المصدر في المفعول والفاعل مع ذلك تقديره يحفظ المختصر  
 الولد ما يرفع **فصل** في تفسيره لانه مفعول كشف وهي مضاف **اي** **الافعال** وهو  
 ما تطلق بعض النقاد من النقطية وهي النقطة اي ما تقرأ المرأة به من اسمها ونقطة  
 وفضلته بقية التي تزلت اليه وجهها هذا واحتمل ان اللفظ لما حقيقته ان استعمل  
 في معناه الموضوع له ويجاز ان استعمل في غيره لعلامة بينهما والجار اما مجاز  
 مرسل ان كانت تلك العلامة غير المشابهة واستغناء ان كانت هي المشابهة  
 اي ان قصد الطلاق اللفظ على المع الجازية بسبب شبهة بمعناه للقيح فاعلم  
 استغناء والافعال مرسل ثم ان ذلك التشبيه في بعضه في نفس المتكلم فلا يفرح  
 بشيء في كلامه سوى التشبه وبوله عليه ذلك التشبيه المعبر بان ثبت التشبه امر  
 مختص بالمشبه به فيسقط ذلك التشبيه الغير استغناء بالكناية والاثبات المذكور

استغناء

استغناء تخيلية ولما قصد المع حاشا الاستغناء عن اشار الشارح الى بيان  
 الاول بقوله وفيه اي في كلام المع استغناء بالكناية لان المع شبهة المختصر  
 بالمرأة المحبوبة في المقولة وميلان فيختص مصدره بالمرأة عييل النفس اليها  
 واشار الى بيان الثانية بقوله وثبت للمع له اي وفي كلامه استغناء تخيلية  
 ايضا ثبت له اي المختص ما يلزمها اي المرأة المحبوبة من القناع ثم اشار الى  
 بيان وجه التعليل بقوله وهذا التشبيه للمع في النفس سمي استغناء ملكية اما  
 التشبيه بالكناية فلانه لم يهرج به بل افاد له عليه بذكر خواصه ولو ازمه ولما التمية  
 بالاستغناء لجرود تسمية خالصة عن المناسبة كذا في سترح الناحية والاثبات  
 المذكورة سمي استغناء تخيلية لانه قد استعمل التشبه ذلك الامر الذي من  
 خواص التشبه به فيجعل ان في جنس التشبه هذا على رأي المطالب فيكون كل من  
 اعطى المختصر والقناع عند مستطاع المعين الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي  
 وانما الحاشا هو اثبات من يشبه ليس بوجه وهذا امر عاير في الاستغناء بالكناية والا  
 استغناء التخيلية المراد معنويان وهي هذان التكلم وهما التشبه والاثبات  
 المذكوران وهي قرينة للمكنية فاما اي الاستغناء المكنية والتخيلية متلازمان  
 وجودا لانه ما لم يوجد في القرينة لم يتحقق وجود المكنية في الكلام ولا يماز هذه  
 القرينة اي اضافة خواص التشبه الى التشبه الاعلى سبيل الاستغناء المكنية  
 والتخيلية اي الابد التشبيه للمع في النفس وفي كشف استغناء بتعبه لا يخفى  
 عليه ان لو قدم هذا على بيان المكنية والتخيلية كان اسبب لان معناه ان  
 معناه بكسر الصاد في صعب وهي خلاف الذلول ونال اي وصل به مراده  
 وطرح الجدل في نفسه فانه العفقات او لا بكشف الفضلة فاستعملها اسما  
 اي كشف ثم استعمل من كشف بمعنى ان ال فالاستغناء للجارية بينه الافعال انما هي



تبدية مصداقها بالذات لان الاستفارة فيها لا بد من التشبيه والتشبيه بمقد كون  
 التشبيه موصوف فاما لا يقع موصوف لعدم استفادته من موصوفه كالاناء والصفات  
 ولطف لا يقع مشبه به فلا يتصور جريان الاستفارة فيها الا بشئ وتحقيقه لهم قالوا  
 الاستفارة باعتبار اللفظ المستعار في لفظ المشبه بقسمان لانه ان كان ذلك  
 اللفظ اسم جنس فالاستفارة اصلية كاستفارة الاستفارة للرجل الشجاع وقتل اذ  
 استعمل الضرب الشديدا والافعال استفارة بعبارة كاللفظ وما يشق منه ولطف  
 فيقع الاستفارة اولاً في المصادر ومنشقات معنى لظروف ثم تسري في الافعال  
 وما يشق منها ولطف في المصادر فتفترق ما بين ما يشبهت بها معاني اخرى  
 واستعملت للمعاني المشابهة اسما للمعاني المشبه بها ثم مشتقت من الافعال المشتقات  
 وكما في منشقات معنى لظروف فتدغمها تشبهت بها معاني اخرى واستعملت  
 لتلك المعاني الاخرى اسما للمنشقات ثم تسري التشبيه والاستفارة في لظروف  
 مثلاً يشبه الضرب الشديدا بالقتل اولاً فيستفاد اسم القتل ثم تشتق منه قتل  
 بمعنى ضرب ضرباً شديداً وقيل عليه غيره **والاحاطة** او كمال الشئ والتبليغ  
 تمام وكما في اعراب كاعراب كشف من غير فرق **بمعنى** اية الجارية المحرورة  
 متعلقة باحاطة اية احاطة مسالك والملاحة بكما لها بذاتها فتعبر بكون الباء زائدة  
 ويجوز ان لا يعمل على الزيادة ويكون تعبيره واحاطة الولد الناصر فخصر  
 الاشارة بغير ما فيه منها المفردات والتعابير البارزة مجرورة المحل لكونه مضافاً  
 اليه المفردات عايداً الى المختص **حفظاً** منصوب على التمييز وهو فاعل في المعنى  
 لان المنع احاطة حفظه والتمييز عن النسبة اما في الفاعل كذا اي قول المصنف  
 حفظاً وكذا في استعمل الراعي شياً اي شئ راسي او يعني المفعول  
 كقولهم وجزنا الارض اي شققنا حاصبونا اي شققنا حاصبونا الارض وهذا

بين ما قبل

بين ما قبل من ان التمييز في النسبة لا يجب ان يكون ما قبله فاعلم ان يكون مفعولاً به جري  
 كما في الاخرية او غير مفعول به كقولك اسلاء الاناء ما و اي بالماء والمشي به انه يجب  
 ان يكون فاعلاً وهو المختار عند المحققين فاعلم جزنا الارض عيوننا فجزت عيوننا  
 قالوا لا يلزم ان يكون الفعل المستعمل في المعبر في الاصل هو الفعل المذكور في البيت  
 بل يلزم في الاشتقاق سواء كان مخالفاً في التقدير كما في طارعه وخرقا واستلاد  
 الاناء ماء اصلها طارعه الفرح عراً وملاذ الماء الاناء او في اللزوم كما في قوله  
 شقنا وجزنا الارض عيوننا اي فجزت عيوننا وقال بعضهم ان عيوننا منصوب على انه  
 مفعول به لجزنا والارض منصوب على ان يكون بتقدير في الارض لكونه مفعولاً به بالغة  
 توجه في التمييز وتبليغ عيوننا نصب على الماس **واقف** اي احكم والبيت وهذه لليلة  
 الفعلية اي ان في جعله معطوفاً على جملة احاط او على جملة استظهره وباقي اعرام  
 ظاهرة كاقرب كشي **ما** موصولة لا بد لها من صلة مشتقة من الضمير العايد الى الموصول  
 لان الموصول مع صلة لا بد لها من صلة الواحدة فلا بد من شئ يصل به الى  
 حرف الضمير العايد الى الموصوف وكونه في فاعل يصل به قول من يقول انه فاعل في  
 قوله انه انقطع بكم وان كان منه موصوفاً بالحسن ذهب الى ان معناه معني  
 الموصوف الا انه لما جري في كلامهم منصوباً طارفاً واكثر استعماله تركوه على ما يكون عليه في اكثر  
 الكلام هذا ان كان ينبغي ان يعلم ان يكون الضمير ما لا بد منه لفظاً او تقديره ان كان الموصول  
 اسماً واما اذا كان حرفاً فلا يحتاج الى عايد يحتاج في كونه جزاً تاماً من الكلام الى مجردة  
 الصلة فقط فانهم يبدلون لظرف المصروف في المنقحر الى الجمله مبدولة مثل ان وما  
 المصديقية وان المشرقة المنقوطة في جملة الموصولات ويقسمون الموصول الى  
 الاسم والظرف مع اشتداد رجوع الضمير الى لظرف على ما مر هو عليه ويجوز حذف بين  
 كما في جزف العقل من القينا معطوفاً عليها اليه ويقال الشئ والشيء اذ انصرفا



انه لا ينفرد الخرف ان الداء يمتد من الصغيرة المنقصة من النبا بتدريج النبا والنفير  
 اليه والكبيرة المنقصة من النبا المعطوفة عليها فربما خسرنا شئاً وشأناً  
 سلفاً لا يمكن شرحه فترك على الابهام من غير صلة مسببة له كذلك قد يجد في العايد  
 اي جزء من اياها سبباً لكونه فضلة ويستغنى عنه لانه لما صار بعضاً من  
 صلة الموصول لم يكن مستغنى عنه والا يلزم اخلاء الصلة عن العايد اذا كاف  
 العايد غير المنسوب باستقلاله بفعل نحو قوله تعالى الذي يبعث الله رسوله اي يبعث  
 الله او مستقلاً بصفة نحو ما قد مر في باب الشئ الذي اقد يطلبت فضله من واليه  
 اشار بقوله ونحوه كذلك وكان يجوز حذفه او ان كان خبراً اجزواً مشتملاً على بيان مجمل  
 المجزوء من مفعول بالمتزلة المفعول به بعد حذف الجار على ما قالوا لئلا يلزم كثرة  
 الخرف نحو قوله تعالى فاصبر اي اصر اي توهمه والاصل توهمه به او كان مجزواً  
 باضافة صفة ناصبة له فغير كقولهم تفقد ما انت تافى اي فاضيه فزف  
 الضمير على كل اوجه من لول الصلة والعلية وكذا الصفة اذا كانت جملة لا بد  
 وان يكون ردي على اي سبب السبوح في شرح كتاب سبويه انه قال الواو يجر  
 عيني من ومن قولهم لا بد وان وقيل الواو ايدة لئلا يلتبس بالباء ان تشبيه  
 وقال بعض الفضلاء ان الواو في مثل هذا اللعطف على محذوف فيفقد اللعطف  
 عليه في كل مقام ما يناسبه كان يقال سبها لبران بوره وان يكون من احدي  
 اجل الاربعة الاخبارية وهذا الوجه هو الذي كان يدور في خلدني ولعل هذا  
 هو الوجه اذ فيه زيادة تأكيد وسببها كما لا يخفى واعلم انه انما وجب في الجملة  
 اليه وقت صفة او صلة كونها جارية لانك انما تجيء بالصفة والصلة ليعرف  
 الخطاب الموصوف والموصول للبرهان بمثلها من الخطاب يعرف قبل ذكر الوصف  
 او الموصول من انما هما عطفون الصفة والصلة فلا يجوز ان لا يكون

الصفة

الصفة والصلة جملتين متضمنين الحكم المعلوم للخطاب موصولة قبل ذكر تلك الجملة  
 وهذا اي الجملة الظاهرة لانه غير ظاهرة اما انما شئاً غير طلبية نحو بعت وطلعت  
 وانت قر وخرجا او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والمغنى والعرض والابتن  
 الخطاب موصولة بمضمونها البعد فكذا لا يصح وقوعها صفة ولا صلة وان قيل  
 لا سمح ذلك فان الجملة الاستفهامية في قوله جازي اجدق هل ربيت الذئب فقط وقت  
 صفة لم يذق قلت هذا من اوله بغير صلة فيه ذلك فالجملة الاستفهامية مفعولة القول  
 محذوف وهو الصفة للصفة ونسب لطلب الرابع بقوله اي الاستفهامية نحو الذي موصولة  
 ابوه مبتدأ منطلق خبره والبتدأ مع خبره جملة اسمية لا محل له من الاعراب  
 وقت صلة الموصول والموصول مع صلة في محل الرفع على انه مبتدأ وزر خبر  
 في ذلك المبتدأ اي الموصول والفعلية القرينة نحو الذي انطلق ابوه عمر واول القرينة  
 نحو الضارب زيد عمر والمضروب ابوه فان اصلها الضرب بالفتحات والضرب  
 بضم الضاء كمره وحول اللام الاسمية المشابهة بلام الضرب لمرئية لفظاً ومعنى  
 على صورة الفعل فصار الفعل معلوم في صورة اسم الفاعل والفعل المجزوء  
 في صورة اسم المفعول لتقاربهما في المعنى والظرفية نحو الذي موصولة في الدار  
 ظرف مع فاعل الساتر فيه المتعلق بزمانه جلة ظرفية صلة وهو مع صلة في محل الرفع  
 مبتدأ وقوله خالد خبره والشرطية نحو الذي ان كمره كمر مكش وقوله **فيم**  
 اي في المحضر صلة ولما كان مغلط ان يقال كيف يصح جعل فيه صلة والصلة لا  
 يكون الا جملة اشار الى جارية بقوله والغير المشكوك فيه المسئلة من جعل بعد حرفه  
 لان تقديره انما هو ما حصل فيه فاعل الطرف عايد اي ما فهم اي فيه مع فاعله جملة  
 ظرفية نفع وقره صلة والغير البار في فيه مجزوء المحل في راجع الى المختصر  
 والموصول مع صلة منصوب المحل على انه مفعول انفع والتحقق ان المنصوب







بعض المتأخرين ان الطرف مطلقا كالיום والليل وغير ذلك من الطرفين المتفرقة  
مثل الجار والجار بعينه في تلك الاحكام المذكورة فاعلم ذلك فان قيل كيف يمكن  
ان يكون للموصول موصلة معرفة وكليهما نكرة وانضمام النكرة الى النكرة  
لا يفيد التعريف قلنا يمكن ان يحصل من الاجتماع والانضمام شيئا مفيدا للتعريف  
وان كان كليهما نكرة كقول بعض المنطقيين ان انضمام الكل الى الكل  
قد يفيد الجزئية اي الجزئية الاضافية نحو الحيوان الناطق فان انضمام الناطق  
الى الحيوان يفيد الجزئية بالنسبة الى الحيوان المطلق وقيل هذا السؤال مع  
جوابه مأخوذ من كلام الترجمة فانه اعترض بان الجملة نكرة فكيف تعرف الموصولات  
وتخصصها ثم اجاب بان قال لانه تنكير للجزء فان التعريف والتنكير مع بعض  
الذات والجزء ليست ذاتا ولو سلم تنكيرها فالمخصص في الحقيقة هو اجتماع الموصول  
مع المصولة كما ان رجل وطويل كان في كل منهما العموم فاذا قلت رجل طويل فخصص  
الرجل بالاجتماع مع طويل وقول او نقول ان المصولة يجب ان يكون معلومة عند  
المخاطب كما عرفت في وجه وجوب كون المصولة جملة خبرية فيمكن وجود ان يوضح  
ويخصص المبرهم الذي هو الموصول اشارة الى جواب آخر تحقيق وتخصيص المبرهم  
قالوا ان التعريف هو الاشارة الى علم المخاطب بعبارة اللفظ سواء كانت  
تلك الاشارة بجملة اللفظ كما في العلم وبعبارة مثل الاشارة في اسماء الا  
مشارة كالنسبة للمعلومة الى علم المخاطب بلفظه لا بغيره بل بغيره وهو  
مضمون صلة وهو النسبة للمعلومة عند المخاطب اذا جعلتها موصوفة لم تشر الى  
الى علم المخاطب بعبارة بل الى متضمن في ذاته بلا عملا حفظ تعينه بعبارة مصاحبة  
التعريف وما حفظه جدير اذا عرفت معنى التعريف في الموصولات ظهر لك ان  
اعترض الترجمة رجلا لا يتوجه اصلا فلم يجبه الى ما قلناه في جوابه ولهذا قلنا اشارة

الجواب

اج جواب تحقيقه واعلم ان قول النحاة ان العامل في الحال هو العامل في ذم  
الحال اما هو على مذهب الاكثر والابن سفيان يقولون ان هذه لستكم امته واحدة فاقه  
حال والعامل فيها اسم الاشارة اعني هذه متاويل ابنه او اشهر واستكمل ذلك الحال  
والعامل فيها ان يكون خبرا له وهو عامل في خبره على المذهب المصور كما عرفت كذا  
في شرح التسهيل به عليه ان النقص من الية الكريمة باق على القول بان العامل  
في الحال هو العامل في ذمها سواء كان عامل كلهم او اكثرهم فالواجب ان يقال ان قول  
النحاة هذا بناء على الاكثر الماخذب والابن سفيان يقولون قلنا **لفظا ومعنى** ما  
منصوران على التميز بآية مصدر يميز بالشرع بين المميز كسواله على معنى ان  
هذه الاسم يميز مراد المتكلم عن غيره مراده من قوله اتفق اي هو غير غير ذات مقدرة  
في النسبة العينية في قول اتفق لان الاتفاق قد يكون من جهة اللفظ فقط او من جهة المعنى  
فقط او من جهة كليهما معا قلنا **لفظا ومعنى** علم ان اتفاق الورد اياه اي التخصيص من  
جهة اللفظ والمعنى معا فهو غير عن الجملة لا عن المفرد فان التميز وهو ما يرفع الابهام  
المستقر في ذات اي ما يبين بعض المحتملات التي شاعت وجعلت باعتبار  
اهل الوضع لا يجب العارض في ذات لاهن هيئة الذات على القصر من تميز عن  
المفرد وتميز عن الجملة لان رفع الابهام عن ذات مذكورة فهو تميز عن المفرد  
او لا يقع ذلك لاهن المفرد تام باحد الاشياء الاربعة وان رفع عن ذات مستقرة  
مقدرة فهو تميز عن الجملة اذا لا يكون ذلك الا عن نسبة في جملة او في شبهها او في  
اصنافه نحو طاب زيد فادبر طيب ابا وبالزيد فارست واجمعي طيب زيدا  
فقول المص لفظا ومعنى من هذا القسم **كسالة** لانه رفع الابهام عما بين في مضمون  
الجملة اعني وقوع الاتفاق على مفعول وبمعنى المفعول لان معناه اتفق لفظا  
ومعناه اي اتفق معنى تايده لفظا فهو اي حكاهم هذا المعنى مع علمه وبسط



قواعد مع جزئية او بجزئية بانتفاء الكثرة **اردت** فعل وفاعل وهو ضمير  
 المتكلم اعني التاء المصغرة **لن** مصدرية **المظ** فعل مضارع منصوب بان  
 فاعله مستتر فيه وهو التاء الضمير البارز المتصل منصوب المحل لانه مفعول المظ  
 وهو اي الضمير البارز عاير الـ الوارد ومحل للـ الفعلية اعني المظ مع ما عمل  
 فيه منصوب المحل على انما مفعول اردت ووردت مع ما عمل فيه اي مع الذي  
 عمل اردت فيه وهو اي قوله مع **ما** حاكم مرفوع المحل على ان خبر ان اي  
 فان الوارد الاخر من انه من تلخيص او مريد ان تلخيص وقت استظهاره وانما فسر  
 بهذا البيان لانه اصل الخبر الاخر وان الجملة هنا في محل المفعول ما قيل انه اي  
 مراد من تلخيص لا يجوز ان يكون مقترن القول اردت ان المظ لعدم التوافق  
 بينهما حيث ان اردت يدل بعرضه على المريد لاهل المراد فيمر واردة جواز  
 ضمير الشئ وبارز ومن المظ اذ يقع والظ فان تجيل تفصيل في لفظ تلخيص  
 بالضم لفظا اذ استيعب لسانه بقية الطعام في الغم واخر من لسانه فصح في شفتيه  
 وفركه به فلهذا لم اعني الاكل والذوق فكذا التلخيص اكل في شفتيه وارزومه  
 لازمه اعني الاطعام والاذقة فهو من الكسابة المطلوب بها الصفة ومع كونه  
 كسابة استنارة تخيلية قريبة للكسبية والنتائج بينهما لانه الكسابة لفظ مستعمل  
 في معناه الحقيقي فكذا التخيلية اذ هي في التحقيق اثبات ما يلزم الشئ به الذي  
 هو لم يتفح لفظ مستعمل في معناه الحقيقي كما مر تفصيله وقيل معناه الاعطاف  
 وقيل لفظ فلان في حق اي اعطاف بعض حقق وبنه استنارة بالكسابة لان المعنى سببه  
 في نفسه كلام الامام بالمطهرات الكسبية المرغوبة ثم اثبت له ما يلزم  
 المطهرات عاود من الاذقة والاطعام وهذا الاثبات استنارة تخيلية  
 كما مر ومعناه الحقيقي اي العرض الاصيل في ابراد التلخيص بعينه الاذقة والاطعام

الزينة

الزينة والنظام فالخبر الحقيقي الارادة في قوله اردت ان المظ هو ان اردت  
 ان اعلم **من كلام** مجرور بحسب متعلق بالمظ اعلم ان الظاهرة ان من في قوله  
 من كلام التبعض فانه استراجه ان المظ والمذاق قطرة من كلام الامام  
 فمع هذا يكون من قوله من كلام صفة لمفعول محذوف اي المظ شيئا من كلام  
 الامام وعمل ان يكون من اذقة على قوله من جوده زيادة من في الاثبات **الامام**  
 هو اسم لمن يؤتم به في الكتاب اسم يقع على المكتوب والاله اسم يقع على المعبود  
 فربما يسمي بصفات بل اسما والصفة يدل عليه انها توصف ولا توصف بها مثلا  
 يقال الله واحد ولا يقال شئ الله وهو اي الامام مجرور بحسب معناه في كلام  
**الشيخ** في قوله من صفة الامام **الحس** مجرور مفعول على المحقق ومعني  
 الخبر كسر اللام الهاء ونحوها لكن كسر الفخ كرا في خبر الصالح قال الفراء هو بالسو  
 وقيل الاصح لانه ربما ان بالفتح ابراهيم وقيل عبيد والذي هو بالفتح وكذا  
 جوده الخبر ان كلامه بالفتح العالم المتفان وقيل هو مقلوب من الخبر قلب كان  
 حيث اخر الباء وكان لواء وندم لئلا يكون لواء لان العالم جمع العالم كما ان الجمع  
 الزاهي والعالم والما كذا هما سبب الحيوة واما الماء فظ وقد قال الله تعالى وجعلنا  
 من الماء كل شئ حي واما العالم في قوله من من صفة العالم حيث لم يثبت ابراهيم هذه  
 المناسبة اي المناسبة ان كلامه البحر والعالم مجمع لهما سبب الحيوة تطلق للبحر  
 المخلوب على العالم المتفان يطلق البحر على العالم بهذه المناسبة او لا يعني على سبيل  
 الاستنارة ثم يطلق للبحر المخلوب عنه عليه ايضا بهذه المناسبة **المدق** مجرور  
 صفة الخبر من دق فلا في الشئ اذا علم على وجه اليقين والمطلع فيه على سبيل  
 حق وعلاجه قوله التحقيق اثبات المسائل بدل الجها والذوق اثبات  
 دليلها بتحقيق المفردات المأخوذة فليها **اي** مجرور بدل من الامام بدل



اصل من الكمال **بكر** يسكون الحاف مجرور بكونه مضافا اليه **لايجز** والخطام **باجز**  
 كالخطام في ذي الانعام **واجز** بكونية **الانعام** وهي اي الكنية من اقسام العلم **لنعتين**  
 لان العلم ما يجعل علامة عن اللغة **للمعنى الاصطلاحي** ثم العلم اما ان يصدر  
 باسم وام وابن وبنيت او لا يصدر **شعر** من ذلك **فالاول** كنية **لايجز** كسرى  
**واجز** عمرو وام كلثوم اسم لواحدة من زوجات النبي **وم** وكنتا وهو العلم النير  
 المصدر **باب** وغيره اما ان يقصد به الزم او المخرج او لا **فالاول** القلب  
 بقتن **والعلم** اي العلم الاصطلاحي **والايزم** كون الشئ في نفسه  
 هذا تقدير كلامه وفيه خلل من وجهين **الاول** ان جعل القسم العلم بالمعنى القوي  
 بالمعنى الاصطلاحي وقد مر **فلا خلاف** **والثاني** ان جعل قسم الكنية والقلب  
 هو العلم وقد جعلوا قسمها الاسم **دون** حيث قالوا الكنية علم صدر **باب** وام  
 وابن وبنيت والقلب علم يشعر بخرج او **دون** مقصود منه فظا وما عداها من الاعلام  
 فيبقى اسما **كذلك** فسرره الشريف **الرجائي** في شرح المفاتيح **وذكر** في المفضل ان  
 العلم لايجز ان يكون اسما كزبد وكنية كاجز **ومر** **واول** كنية **ولعل** الشارح  
 انما قال **والعلم** اشارة الى ان ما عداها من الاعلام يسبق علميا في اصطلا  
 حهم كما سبق اسما **فبالضرورة** جعل المقسم العلم بالمعنى القوي **لا بالمعنى** الا  
 صطلاحي **حذر** **اعز** **تدبر** **تقسيم** **الشئ** **اجز** **نفسه** **واجز** **غيره** **عبد القاهر** **عطف**  
**بيان** **لايجز** **بكر** **سقطت** **الهمزة** **من** **الوجه** **لوقد** **جمع** **بين** **العلمين** **وذلك** **اي** **السقوط**  
**الموقوف** **المذكور** **للكثرة** **الاستغفار** **ومشوق** **الامتزاج** **وتوضيح** **ان** **لفظ** **ابن** **اذا**  
**وقع** **صفة** **لعلم** **مضافا** **اجز** **علم** **اعز** **فجوز** **التنوين** **من** **الموصوف** **ان** **وجهد**  
**لان** **وقع** **وسط** **الاسم** **والوسط** **ليس** **من** **مكان** **التنوين** **تجوز** **في** **زيد** **بن** **عمرو**  
**وكذا** **يجوز** **ان** **ينحط** **الما** **اذا** **لم** **يكن** **لصفت** **بل** **فراعه** **فلا** **يجز** **في** **شئ** **منها** **اكثر**

ثم قال

ثم قالت اليهود **عزير** **ابن** **ابن** **بنون** **عزير** **وانبات** **الف** **فطاني** **ابن** **وكذلك**  
**لايجز** **ان** **اضيف** **ابن** **اجز** **غير** **العلم** **او** **وقع** **صفة** **لغيره** **فجوز** **ان** **يجز** **ان**  
**اجز** **هذا** **الرجل** **ابن** **زيد** **لان** **وقع** **بين** **علمين** **اكثر** **ومن** **هاهنا** **يقال** **لبنوت**  
**التنوين** **في** **اللفظ** **وبنوت** **الف** **في** **اللفظ** **متلا** **ان** **فذلك** **من** **فهما** **وهو** **اي**  
**ابن** **مجرور** **بكونه** **صفة** **عبد** **القاهر** **وهو** **اي** **ابن** **مضاف** **في** **اجز** **عبد** **وهو** **اي** **عبد**  
**مضاف** **الى** **العلم** **باجز** **صفة** **نسبتة** **الى** **محملة** **بياء** **النسبة** **للامام** **للعبد**  
**الرجل** **مع** **كونه** **اكثر** **ليد** **من** **الامام** **لان** **المراد** **معرفة** **اي** **معرفة** **الامام** **باجز** **جاء**  
**دون** **بجواز** **من** **غيره** **للمعرفة** **ابا** **دون** **من** **الامام** **باجز** **جاء** **ليعرف** **ان** **جاء** **جاء**  
**دون** **غيره** **سقي** **فطاني** **قال** **ع** **مفعول** **فراه** **الغراب** **يها** **بالقهر** **الترابي**  
**الذي** **اي** **غيره** **ومر** **بكونه** **مفعول** **تقدير** **والقهر** **مجرور** **للمحل** **لكونه** **مضافا** **اليه**  
**لترابي** **غير** **وقع** **على** **ان** **غير** **لغوله** **والضير** **الى** **الامام** **وسبق** **فترت** **بجاء** **اي** **مفعول** **بجاء**  
**كقولهم** **تكا** **وسفاحم** **ترام** **شرا** **ابا** **لهو** **و** **اجز** **فطاني** **بمعنى** **التعبد** **وجوز**  
**افعال** **القلوب** **اي** **من** **ملحقا** **بها** **وما** **يجري** **بجربها** **في** **القول** **على** **المشيرة** **والخير**  
**بجاء** **جاء** **اي** **المفعول** **بجاء** **المتنوع** **الافتقار** **على** **اصدها** **ولو** **زاد** **الموصوف** **وقال**  
**اي** **بغير** **ليكون** **للجاء** **صفة** **افعال** **القلوب** **لوصف** **قوله** **المتنوع** **الافتقار** **على**  
**اصدها** **لا** **من** **عنه** **ان** **يقال** **ان** **المتنوع** **الافتقار** **عليه** **من** **خطا** **بعض** **افعال** **القلوب**  
**لجاء** **في** **ملحقا** **بها** **لشئ** **عربي** **مجرى** **في** **جاء** **القول** **على** **المشيرة** **والخير** **لا** **في** **مضافا** **بها**  
**كما** **هو** **قوله** **وقال** **علم** **مستتر** **في** **عاب** **الى** **الله** **لجاء** **مفعول** **الاول** **هي** **في** **اللفظ**  
**البيان** **ومن** **البيان** **مثول** **اي** **مكافاة** **من** **تأتي** **بالمكان** **انما** **به** **مفعول**  
**الله** **والها** **فيه** **كالها** **في** **فراه** **وعز** **ان** **الفعلا** **ان** **اعز** **سقي** **وجعل** **غير** **ان** **لفظا**  
**وانشأ** **من** **في** **قال** **ان** **سقي** **وجعل** **انشاء** **السقي** **والجعل** **المذكور** **يرى** **الاخبار**



بأن سبغ وجعل في الماضي منهما سبغ مع الأمر لانهما عاء وهو ظرف والرداء في  
قوة الأمر فانه معي قولك هذا ردائك ليس غرضك فسبغ وجعل في الماضي بسبغ  
ويجوز وانما عبر عنه بلفظ الماضي تعالى لان السبق والجعل المذكورين قد وقعا  
وهما خبران عنهما بالفتح او نامة بالفتح اي اداء الدعا بهيئة الامر مستبغا  
غير لائق لقانون الادب على ان حروف الامر كما لا يخفى وانما عطف اي لم يعطف  
بما في قوة الامر على الاخبار حيث عطف الابعبار الصورة فمثل قول الشاعر  
اخوكر اخوكم سشرة وخير خيرا كماله فكيف اننا حيث عطف جارا جارا  
كونه في معنى الامر على الجلالة الاخبارية السابقة باعتبار الصورة اي باعتبار انهما  
جبران صورة لا على هذه الجلالة الداعية من الاعراب لعدم وقوعهما موقع الفعل  
وهو ان حرم وقوعهما موقع المفعول فاعلم ان الاعراب على ثلاثة اقسام  
لقليل ونظير برب وحيي فالقضية في خمسة مواضع الاربعة منها اخرى صحيح ولو قال  
في الصحيح مكان اوضح لان هذا يوجب بظاهره ان الكلمة ليست بصيغة في الصحيح  
آمره وليس كذلك فان الصحيح عند النفاذ ما لم يكن آخر حرف علة سواء  
كانت في غيره آخر نحو زيد او لا نحو احد من نحو زيد وعمر ودمثل جاء في زيد  
در ايت زيدا ومرت برزيد وكذا غيره اذ في حكم الصحيح وهو ما في آخر ما  
او واسكن ما بينهما نحو ظبي ودفناهما في حكم الصحيح في حمل لركات التثنية  
مثلا مثل هذا ظبي وكرسيه ودر ايت طبيا وكرسيه ومرت بطبي وكرسيه وكذا  
هزاد لو ومغزو ورايت دلوا ومغزو او مرت برلو ومغزو وصح من ذلك  
المواضع الخمسة في الاسماء الستة المضافة اليها غير باء المتكلم فبذلك انما يثبت  
اي باء المتكلم لم يكن له اعراب لفظي كما عرفت فالمقصود بهذا التمييز نظرا  
الى السوق الاحترار عن المضاف الى باء المتكلم لانه وعن غير المضاف لان اعراب

لقليل ايضا

لقليل ايضا نحو اب كالمركب لما اندرج غير المضاف منها في الموضع الاول احترار  
انما سرح منها ما كانا يدركه عليه قوله لا يخفى قصد ايج انضباط الكلام والغرب ايج  
الادغام نحو ابوه واخوه ومحوها وحسنه وفوه ودومار والثالث من  
ثلاث المواضع الخمسة في التثنية مثل جاء في الزيدان ورايت الزيدين ومرت  
برزيدين وينبغي ان يحمل التثنية هنا على ما عاين من ان يكون تثنية صورة  
او معي ليدخل فيه لفظ الاثنين والمثنى المرتحل نحو الجريين علمها البلد وما يعين  
التكرار نحو كرتين اي كرتة بعد اعراب ومثليتك وسديك فان اعراب كلها  
مثل اعراب التثنية الموضع والاربعة من تلك المواضع الخمسة في الجمع المصحح وهو ما لم  
يتغير بناء واحده كزيدون واحترار بدخ الجمع المكسور وهو ما تغير بناء واحده  
كجاء فان اعراب بالحركة وهو مندرج في الموضع الاول والثاني ما ذكرته  
من وجه الاحترار والجمع في ذوي جمع ذو فريقال انه مجموع ذوي غير لفظه  
بالواو والنون حذف فبذلك لزوم الاضافة وهذا مثل لفظه الناء فانها  
جمع امرأة عن غير افظها وذلك غير مريد في كلامهم وعشرون واخواته ثمانية  
الى السقيي نحو جاء في الزودون والومار وعشرون ورايت الزيدين  
واولي ما بر وعشرين ومرت بالزيدين وادج مال وعشرين وانما كتبت  
الواو بعد الالف حالي للجر والنصب في اول لئلا يلتبس بالجر حرف وانما  
كتبت في الرفع فلا عليها وايضا في الجمع المصحح اول وعشرون واخواته  
وليس مجموع لانه لم يأت الواو عشر وثلاث وغيره مفرد الجمع بالماضي  
الواو بل لما كان وضع جمع التامة لفظا ومعنى للحققت به وجعل  
اعرابها كاعرابه ولذلك نقرض بذكرها ولم يكلف بالجمع الخامس من  
ثلاث المواضع الخمسة في كلامنا فانها في مضمير نحو كماله وكلاهما وكلاهما واحترار



به عنه مضافا الى مظهر فان اعرابهم هي تقديريتي بحكم الراجح في الاحوال  
الثالث قبل الترخ في اختصاص الاعراب بالحروف بحال الاضافة الى المضمرات  
لما كان كلا عندنا مفرد اللفظ مني المنع وانقيض ذلك ان يكونا معا به  
الحركات نظرا الى لفظه والحروف نظرا الى معناه فاذا اضيف الى الضرع  
اعني المضمر الذي هو فرع المظهر لكونه كناية عنه وروعي جانب المنع الذي  
هو فرع اللفظ فاعرب بالحروف الذي هو فرع الاعراب بالحركة واذا اضيف  
الى المظهر الذي هو الاصل روي جانب اللفظ الذي هو الاصل والحرف  
بالحركات التي هي الاصل حال التقبيل والقر بالياء وحال الرفع بالالف  
فان قلت فلم لم يتعرض بحال الرفع قلنا لما كان هذا طاعلا من لفظ كلام  
يتعرض الارجح حالة الذي يتغير فيه الغاء اعني النصب والحرف مثل رابت  
كلها ومررت بكليهما هذا ولا يخفى عليهما انه لا حاجة الى جعل كل قسم  
مستقلا فانه في حكم التنوين كلفظ التنوين ولو ادرج في الثالث وقال  
الثالث في التنوين وما يلحقها على قياس ما ذكر في المجموع لكان الكلام منتظما  
ومستبطا وهو ظاهر ولقطع بالرفع عطف على محل قوله بالحروف لان  
حروف الاعراب فيها ملحقه فظهر بينها الحروف الذي هي الاعراب على رأيي  
او الحروف التي هي الابل الاعراب على رأي آخر كما مر والعقد بري اي  
الاعراب المتقدري في سبعة مواضع الاولى في الاسماء المقصورة وهي  
الاسماء العربية التي اخرها الف مقصورة اي غير ممدودة او مخمصة  
من مطلق الحركة والعقل المنع ومنه قوله تفصحير مقصورات في اللغات  
ويقولنا في المعربة يندفع النقص بلدي ومنه طرفا لكونها منبئتين نعم  
لوسمي بها لكان معربيه واعرابهما كذلك سواء تلك الالف الثابتة

مثل جيل

مثل جيل او منقلبه هو الواو سواء كانت تلك الالف ثابتة في اللفظ على الوصل  
اولم يثبت مثل عصا وربي وغيرهما نحو هذا عصا وربي عصا وربي  
بعصا وكن اغيره وانما صار اعراب هذه الاسماء تقديري بالعدم  
بقوله الالف الظاهرة والمقدرة للحركة ما دام الفاء في حركة لاخر جملة  
الجر في آخر والمايكزة تدار والحركات على ما قبل الالف حيث كان مقدرا  
العدم الاعراب في الوسط فاذا في تقديرات الاعراب في آخر الجملة فف الرفع  
ضمرة متوقفة في النصب فتحة متوقفة في الحركة متوقفة في تلك المواضع السبعة  
ما اضيف الى باد المثلث مفردا نحو هذا غلامي ورايت غلامي ومررت  
بقلامي او جمعا موصوفا بان اعراب بالحركة نحو هذه سلماني ومررت بسلماني  
ومررت سلماني ومررت بسلماني في الاحوال الثالث في مذهب الاصحح لان في  
قول بنون العوضي اي وانما قلبا في الاصحح لان في قول بعضهم اعرابهم حالة  
للمر لفظي سواء كان مفردا او جمعا موصوفا بما ذكره لوجود الكسرة لكون  
الاول اصح لان الكسرة مجتلية للبناء قبل الاعراب فيكون محل الاعراب فيكون  
محل الاعراب مستقلا بحركة لازمة لاجل ياء الاضافة فلا يكون ذلك الكسرة  
للاعراب وبسبب ان يحتمل الحروف الواحد كتيون متماثلين او مختلفين  
ان قبل كتيون يكون من الكسرة المجتلية للبناء قبل الاعراب مني والبناء يمنع  
الاضافة كما مر حرام قلنا لاسم او لان الاسم قبل الحرف الاعراب مني بل المذهب  
لحق على ما حققه بعض المحققين ان الاسم قبل التركيب مع العامل يحذف  
وعرو ويكره بكون آخره سكون وثق لا سكون بناء اذ معربة  
اللفظ يتحقق بغاية متواردة للعاني المختلفة على معناه فلا وجه لاضراح  
الاسم في المعربة ما وجد المناسبة للبناء الاصل عجي واندلم ما يقتضي



طرق الاعراب بأخره وتبدأ فكيف في قولهم العرب ما اختلف آخره باختلاف  
 العواجل انهم ان ادواب لكان الاختلاف سواء فقط وجد بالفعل اولا  
 ولحق سالم ان الاسم يبع قبل الاعراب فتقول انهم قالوا ان منع البناء  
 الاضافة حكم حكم على العلم الاغلب ودين اجمع من اضافة حيث واذا  
 وغير ذلك واحترقنا بقولنا موصوفا بان اعرابه بالحركة على الجمع المذكور اسم  
 فان لعرابه حالة اضافة الى باء المتكلم لفظي في النصب والجر نحو رايت  
ساحلي ومررت على لوجود البناء التي هي علامة النصب والجر فيه ما وقع  
في الرفع نحو جاء في سلمي اصله سلموي فالبناء المدغم في باء المتكلم متقلبة  
 عن الواو لما تقر في الض فام الواو والبناء اذا اجتمعنا سبق احد حصا  
 بالكون قلبت الواو باء فالواو التي هي علامة الرفع مقدرة في البناء  
 فيكون الاعراب بالحروف في حالة الرفع تقديرها الثالث من تلك المواضع  
 السبعة ما فيه اعراب محكي جملة منقولة الى العالمية نحو ثابط شرا علم  
 شخص وشرا مفعول ثابط ثم جعلت اسما لرجل وهو ثابت بن جابر  
 القمي واعراب تقدير علي ربي والنقص هنا هو ان الجملة من حيث هي جملة  
 قبل جعلها عالما مبنية بل عدت قسما من افعال المبنى الاصل واما بدل العالمية  
 فقبل انما هي المبنية المحكية على بنائها وقيل معربة محكية لانها صار المجموع  
 بالعامة اسما واحدا اجزاه كحروف كلمة واحدة فكان مستحقا لان يجري الاعراب  
 في آخره كقولك فيقال جاء في ثابط شوب من شوبك اشتغل للجزء الاخير منه  
 بالاعراب المحكي حيث حكى نقطة الجملة للدلالة على النقطة في الاصل امتنع  
 ظهور الاعراب فيه لفظا فصلا معربا بالاعراب التقديري فكلام الشارح  
 هو ما بين على هذا القول او مفردا على قول المجانب لا في قول النحاة باسمهم

السبويه وكثروا

لا سبويه كثيرا في النحاة قد خرجوا بان المفرد لا يكون محكيا اصلا نحو من رفع  
 الحقل مبتدأ وان يدام رفعه تقديره خبره كما هو المشهور وهو مذنب سبويه وقيل  
 بالعكس في استفسار من يقول ضربت زيداً فنصب زيداً اشعار بان المثال انما  
 هو خبر زيد الواقع مفعول ضربت وذلك ان كل اسم سواء كان مفعولا او جزءا  
 خبرا في التركيب كان مفعولا في الاصل وحكي ذلك الاعراب فاعرابه المحكي بالجر  
 على انه بدل في الضمير المجرور العائد الى كل اسم تقديره يحد في لفظ المحكي  
 والان يحد في العبارة ان يقال فاعرابه تقديره يحد في لفظ المحكي كما حذفه  
 الثاني في شرح اللباب قيل وهكذا وقع في بعض نسخ هذا الكتاب ولعله هو الصحيح  
 ويجوز تحذف خبره على محكي آخره على الفتح ويصير معرا تقديره يحد في قوله فيه اسارة  
 الى ان فيه لا امر مستحقة وتقصيل المقام على وجه يتضح المرام هو نحو ان حسنة  
 حسنة او اجل علماء تدبرها عليه الاعراب الكهفي ويجعل غير معروف كبعيدك  
 فيقال هذا خمسة عشر بضم الراء وتكون الاشهر فيه ان بدل العالمية علم محكي على  
 بناء وهو الاصح ثم بدل هذا قال بعضهم انه مبنية كما كانت قبل العالمية رعاية  
 لتقوية الاصل وقال الآخرون انه من المعربات المحكية على الحركة البنائية فان  
 المجموع لما صار بالعامة اسما واحدا استحق ان يجري الاعراب في آخره كونه لما  
 كان الحرف مستقلا على الحركة البنائية المحكية تقديره هو الاعراب فيه لفظا فصلا  
 سوريا بالاعراب التقديري فان قلت فلم تعين الاعراب المحكي لفظا في ثابط شرا  
 جان في نحو خمسة عشر علما ترك الحكاية وجوز الاعراب لفظا قلت قد كان الواجب  
 في التقدير ان يعرب لانتفاء موجب البناء فيهما كونه في نحو خمسة عشر  
 جان الاعراب لفظا وترك الحكاية لانه يتكلم ببناء الى الاعراب بخلاف ثابط  
 شرا فانه لواعرب العدل على اعراب الى اعراب فيجتمعا ان يجوز العدل



عن البناء الى الاعراب ولا يجوز ان يكون الاعراب الى الاعراب امر بقوله  
 للحكاية كذا الجواب الثاني في شرح الباب وتمامه ينبغي ان يعلم ان الحكاية  
 المعربة قد يراد العلم المركب الذي هو من ذلك كالحرب بالاعراب معان معول  
 ما لا اعراب له لفظا مثل ان زيد او فلان زيد ومن زيد والعيد الاخير احزان  
 عن المركب الاضافي نحو عبد الله وعمر المركب من الاسم العامل مع معوله نحو  
 معروب علام فان اعرابها الضملي فان الجزاء الاول منها ما يدل على العينة يعرف  
 بالاعراب العام بحسب العوامل والكتا مشهور بالاعراب للحكاية الرابع من تلك  
 المواضع التسعة كانه الاعراب فيها قد يراد بالاسماء المنقوصة وهي  
 الاسماء التي اولها حرف مكسورة ما قبلها نحو القاضية والرابع فان  
 اعرابها قد يراد بها حالتي الرفع والجر نحو جاء في القاضية ومررت بالقاضية  
 بالاسكان اي باسكان الباء فيها الاستقبال الغنة والسرعة على البناء وفي  
 حالة النصب لفظي خفة الفتحة عليه ما نحو ربيت القاضية بالنصب وقد جاء  
 بالاسكان في النصب ايضا اي كما جاء به في الرفع والجر او كالفتحة للضم ووجه  
 السعة نحو قوله بهما اي عنهما لا موالينا لا نشتوا بيننا ما كان مدقونا  
 بهما نصب على المصدرية لا موالين المقدرين ونحو معروب معقوله اصله بنين  
 جمع ابن سقطت النون بالاضافة الى عتقنا قوله من الدنيا اي بني عتقنا الذي  
 حم من الدنيا اي ناهروا نسا في الصحاح للموتى الناصر وقوله لا تشكروا اي من يشك  
 البخل والبيت اي خلقه شربه وكفنه ينش بالضم ومنه التاشق وينشاط في  
 مدقونا الاستشهاد في ان موالينا بالسكون في حالة النصب واسماء  
 لا معقولة لا موالين المقدرين الذي عليه معوله اي من موالين ان المقدر موالين  
 تشكروا بناء على ان المقصود بيان العامل وهو من اذ لا مدخل للواو في العمل

وكذا في المثال

وكذا في مثل مفتحتين اعطى امر من اعطى يعطى القوس باريها اي اي  
 ناحيتها من بيت القلم من باب ربي وبالغار سنة تراشده بالسكون حالة  
 النصب لانه معقولة ثالثة لا عطف وهذا المثال مأخوذ من قوله الشاعر يا  
 ربي القوس يرب بالسنة بحكمه لا تفقد القوس اعطى القوس باريها وهذا مثل  
 يعرب لتوضيح الامر في منجته ويقتصر في حق المصارعة ومثل قوله يا وار  
 هتد عفت الانا منيها بسكون الباء للضم ووجه الخامس من تلك المواضع  
 السبعة للمعنى مضافا ملاقيا ساكنها بعد يرو عليه نحو قوله تعالى المعقب  
 الصكرة فيمن قراء بالنصب فانه ليس بمضاف مع ان اعرابه بالحروف  
 تقديره ونحو مصطفى القوم فانه مضاف ملاق ساكنها بعد مع ان اعرابه  
 بالحرف لفظا فهو علامة فلو قال بدل قوله مضافا ملاقيا ساكنها بعد  
 ملاقيا علامة مع ساكنها او في ايدي كل المعقب الصكرة ويخرج نحو مصطفى  
 القوم فخرجاء في صاموا القوم وربيت صاموا القوم ومررت بصاموا القوم  
 فان اعرابه بالواو رفعا والياء نصبا وجزا كثرها سقطنا اي الواو والياء  
 في اللفظ للاقا فيهما الساكن بعد جوار هو لام التعريف في القوم ولم تقطعا في  
 الخط لئلا يلتبس بالمفروق بالحروف اليه بهما الاعراب غير ملحوظ بها ففوق حرف  
 الجوف تقديره اذ لا اعتبار بالخط في هذا النوع بل الاعتبار فيه هو اللفظ  
 وليس في اللفظ وار والياء ثبتت انه معرب تقديره لم يذكر المنقودون  
 هذا القسم وما بعده قال الشيخ ابن الحاجب لا اعراف احدا ذكر الاعراب النقذ  
 يري من المعرب بالحروف وهو ثابت نحو سمي ولم يلتفت الى هذا القسم لكن  
 القول بالاعراب التقديري في الواو المقلوقة بام دون الواو المحذوفة منها  
 لا يستدبر ولا يجدي مما ذكره في اعتداله من ان الخذف عارض بواسطة



كلمة مستقلة والقلب يكون بواسطة ما هو كبره الكلمة نفعا وهذا ذكر  
 الشارح القسيمي معار قولنا مطلقا ساكننا بعد يمتلي اي ساكنه كان  
 في الكلام التعريف والاسم الذي اقله حيزه دخل نحو جاء في صالحوا انك  
 فلولم يلقى ساكننا كقولك صالحوا بل في الوقع وصالحني بل ذلك بالنصب  
 والجر كان الواو والياء منعوظا بهما في كان معربا بالجر وفي لفظا فذلك  
 احترز عنه السادس من تلك السبعة في الاسماء الستة اذا لاقها ساكن بعد ج  
 فهو معرب بالجر وقد مر ان جاء في ابد البشر في الوقع ورايت ابا البشر في  
 النصب واي البشر في الجر وساكنها من تلك المواضع السبعة الستة متعاقبة  
 ولا قاهها ساكن بعد ج في حالة الوقع فخر هذا في ثوبا انك اعراب بالالف  
 وهي ساكنة في اللفظ سكون ما بعده ولا يكون عنك الف فهو معرب  
 فخر بالالف بخلاف النصب والجر نحو نظرت الي ثوب انك ورايت  
 انك بكس الباء فيها لان حفظ الراء التي هي علامة الاعراب يكون فيها  
 لثريك بخلاف الف في الوقع فخرت بالكسوة المناسبة له بناء على ان فتح ما قبلها  
 فخر في التثنية في كسرة الباء واحا قلنا بخلاف النصب والجر لان اعرابها  
 بالياء وهي باقية لفظا وان كسرت بعد ج فيكون معربا لفظا وهو ظر وما  
 معرب بالجر وقد مر مثل وعني من ثمران على الحكاية في جواب الكفران  
 فان اعرابها بياء مقدرة وانما ظهر الف لفظا حكاية لما لفظه القائل  
 الاول اي وهي مما لم تظف به وهو قولك غرنا فلا يسوي سمعت اعرابيا  
 يقول لرجل ساء فقال ليس فريثا فقال ليس فريثيا واحا اظنبت  
 الكلام اي كثر في هذا المقام انه من الق الاقدام المراتل في حرفة وهي  
 الموضع الذي لا يخرجه القدم لغاها سلسة واما الاعراب المحاي في الاسماء

المبني

المبني كالمرصولات والمضمرات واسماء الاسماء وكالافعال الماضية  
 والمبني فان الاعراب في هذه المذكورات محاي لا تظفي ولا تظفيري والفرق  
 بين المحاي والتظفيري هو ان التظفيري اعراب قبل حيث للعنان استحق  
 الكلمة الاعراب لكن لا يظهر في ذلك الاعراب المستحق فيها لما في كافي الاقام  
 المذكورة في الاعراب التظفيري والمحاي اعراب قبل حيث لم يستحق الكلمة الا  
 عراب لاجل بنا على معنى مستقل يستعمل منها اي الكلمة وقد في محاي لو  
 وضع غير حان معرب صحيح الاخر لظهر فيه الاعراب فالماضي من الاعراب في  
 المحاي مجموع الكلمة لبناء بخلاف الماضي في التظفيري فانه هو لظرف الخبر ويوم  
 عليه قوله الجرو والجار مع الجر وسين مروت بزيد مثالا منصوب المحل وكذا  
 قولهم هذه الجمل منصوبة المحل او مرفوعة المحل فافهم استعمال المحل منها  
 مع ان ليس معروضا له لم يستحق الكلمة الاعراب لاجل بناءه لان مجموع الجار والجر  
 وكذا الكلمة وان كان كل منها مبنيًا فكيف ايسر كلمة مبنيية الهم الا ان يراد  
 بالجملة معنى محاي يا شاملا للمحل وغيره بغير ان يقال ان بزيد لم يقع في محل  
 لوقوع غيره فظهر فيه الاعراب اذ لوقوع عقيب مروت اسم معرب لم  
 يظهر فيه النصب لكونه فلا لازما لا ينصب المفعول به هذا واعلم ان هذا الفرق  
 الذي ذكر الفرق الذي ذكر بين الاعراب التظفيري والمحاي اعلاه على اصطلاح  
 المتأخرين وهو لسان ما فيه من الامتياز واما الاول منهم فلا يفرقون بينهما  
 ولذا قال جابر بن عبد الله في اللغز في الاسم المعرب ما يختلف آخر ما يختلف العوائل  
 لفظا ومحا فليتا مل في هذا الكلام وليحفظ فانه من نقاب في التخرير شيء  
 ليس اي يتناسى ويرعب فيه **هني** اي تثبت في خلق الشيء  
 اذا تثبت وتلق به وبان هذا التركيب موقوف على غير مقدره وهي ان ح



يخرج على ثلثة معان اي على ثلثة اوجه الاول الجز يخرج اكلت السمكة اي الموت  
 الواحدة حتى واسمها واعلم ان حتى للباردة تشاكر اي في معنى الانتهاه الا انه  
 يفادها من حيث ان مجرور حتى لا بد ان يكون جزء مما قبلها كما ينال حيث  
 يستوفي الفعل الفاعل المنتهية بحجج جميع اجزاء ما قبلها ~~ما قبلها~~  
 شيئا فشا على النقص الا ان ينتهي الى ذلك لم يجز اعتبار المتكلم  
 الانتهاه واليه كذلك اما على ملاحظة الضعف نحو قزم الناس حتى المشارة او القوة  
 نحو مات الناس حتى آدم والانبيا او كونه حد لما قبلها اكلت السمكة حتى  
 راسها او شيئا مما قبلها جزء ما قبلها كما ينال مثل ذلك لجزء في الوصف المذكور  
 نحو غرت الباهرة حتى الصباح وهذا الخفض معنى قوله في اي هي قد بر كونه حرف  
 جر ان المجرور اما ان ينتهي به المذكور ما قبلها كالرأس في اكلت السمكة حتى  
 راسها فان الرأس ما انتهى به السمكة لانه جزء الاخير منها او ينتهي المذكور  
 قبل حتى عند ذلك المجرور نحو غرت الباهرة وهي اوتب ليلته فمقتضى حتى الصباح  
 فان الصباح شيء ينتهي الباهرة عنده لانه ليس لجزء منها لان الصباح من اجزاء  
 النهار بل لما قبلها مع زيادة التحقيق والبيان وانما شرطوا ذلك لان الغرض  
 الرضوي في الفعل المتعدي بحجج ان ينقض ما تعلق الفعل به شيئا فشا حتى في ما  
 عليه وذلك الغرض انما يتحقق بذكر آخر جزء من الشيء او ما يلا في آخره ثم اخذت  
 النجاة في ان ما بعدها اي ما بعده حتى هل يدخل فيما قبلها ام لا فقال عبد القاهر ان  
 حتى طر في ان ما بعدها يدخل فيما قبلها ~~لما قبلها~~ فالرأس بقية منجزه  
 مجرور اكل وكذا ينتم الصباح كسب النون مجرور تام في النون في المثالين المذكورين  
 كونه وكذا يدخل ما بعدها فيما قبلها عزايه للحاجب وجاز ان الله العليم وحده  
 اكثر القاء لا يدخل ما بعدها فيما قبلها هكذا قال ابن جني وابو نصر الفراء في الاذنة

الاختلاف

الاختلاف لا يستقيم مطلقا قبل النقص لا للنقص بل الوجه ان يقال ان كان  
 المذكور بعد ما قبلها بما قبلها يدخل تحتها رأس مثلا والا فلا يدخل كالصباح  
 على هذا اشارة في كلام المبرور في المقتصد وفي كلام ابن الدار في العصور  
 التام تلك المعاني الثلثة كونها للعطف نحو جاء في زيد حتى عمرو ورويت  
 زيدا حتى عمرو ورويت زيدا حتى عمرو والاولي ان يمثل بخروج جاء في القوم  
 حتى زيد لان العطف حتى انما يقع بشرط ان يكون ما بعده جزءا مما قبلها كما  
 حقق في موضع وقد اشار اليه بقوله ولكن شرطها في اي هي كونها للعطف  
 بجائسة ما بعدها لما قبلها فهي غالف ساير حرفي العطف في ايجاب مجانته ما بعدها  
 لما قبلها وانما شرطوا لانها موصوفة للغاية والذات لا للجزء والذات في  
 الشيء لها طرف الا على نحو مات الناس حتى الانبياء او طريقه الا هي نحو قدم  
 الناس حتى المشاة فان الشيء اذا اخذ من ادناه فاعلاه غاية وطرف اذا  
 اخذ من اعلاه فادناه طرف وغاية ولهذا قالوا ان حتى العاطفة انما تذكر  
 للتعظيم او للتخفيف والغاية والطرف لا يكون الا في جنس المعاني بقسم المعجم  
 وتشديد الياء معناه ذر الغاية فنقول وذو الطرف عطف فغيره لم  
 فلا يقال جاء في القوم حتى كمار بالترفع ولا يقال ارضاريت الرجل حتى  
 امرأة بالنسب ولا يقال اكلت بالجزء حتى الزمان بالجزء وان اردت ان تعرف  
 حقيقة اللال في ذلك فتدليك بالتقدير التام فيما تقرر لديك وهو ان اعتبار  
 المتكلم كما في حتى للباردة لكن بشرط ان يكون مدحولا جزءا من المدحول المعطوف عليه  
 حقيقة نحو ضربت القوم حتى زيدا او بالنسب بل نحو ضربت انا ذات في عبيد هم  
 لانهم صاروا كجزء باختلاف ولا يجوز ان يكون لما قبلها جزءا كما جاز في الباردة  
 لما تقدم في شرط بجائسة ما بعدها لما قبلها وبشرط ان يكون اقوى من ساير اجزائه



نحو مات الناس مع الانبياء او اضعف منها نحو قدم الناس مع المشاة  
ليصح العطف باعتبار انه من جنس آخر غير المعطوف عليه ولا يجوز ان يكتفى في ذلك  
بان يكون آخر اجزاء المعطوف عليه كما في الجارة اذ لا يكتفى ذلك في  
المعاصرة للزمان في العطف وهذا يظهر الفرق بين مع العاطفة ومع  
الجارة من وجهين الاول عدم جواز كون مدحوله ملائيا لجارها سابقا له في  
العاطفة وجوازه في الجارة والثاني استتلا الضعف والعدة في العاطفة  
دون الجارة وقد يفرق بينهما بوجه ثالث وهو عدم اختصاص العاطفة  
بالمظهر لجواز ان يقال جاء في القوم مع امت و اختصاص الجارة به والثالث  
في تلك المعاني الثلاثة كونها ابتدائية اعم من ان يكون ما يبدىها مبتدأ وخبر  
نحو جاء في القوم مع زيد اوجب او كلا ما مستغلا نحو جاء في العلماء مع ذهب  
للهملا فاذا عرفت هذه المقدمة فاعلم انما هي في قول يعلق بجوز ان  
يكون جارة بمعنى كج اي لا يعنى انتهاء الغاية فان في الجارة كما هي بمعنى  
الانتهاى الغاية قد يحكى ايضا للسببية بمعنى كج وقيل قد يحكى ايضا بمعنى مع  
وزعم الفارسي وابن مالك انها بمعنى عطف الا ايضا كقولنا تعالى ليس العطاء  
في الفضول سمانة مع تجرد وما لربك قليل اي الا ان تجرد وان للصدرية  
مقدرة بعدها والفعل منصوب بها وانما قدرت ان للصدرية لان عروف  
لجوز لا يدخل على الفعل الا بعد تقدير ان يرد في مجرده حوله لكونه الفعل  
معها في تقدير المصدر والشرط اي حين ان يكون جارة بمعنى كج مقدرة  
بعدها ان المصدرية ان يكون ما يبدىها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها  
وذلك اما تحقيقا بمعنى ان يكون الفعل الذي دخل عليه مع مترقا وجوده  
بالنظر الى وقت الاخبار نحو اسلمت مع ادخل للجنة فان الاسلام قد تم

وهو قول

ودخل في الجنة مترقا وجوده بعده اما تقدير نحو سوت مع ادخل البلد  
اذ كان الدخول والتبر قد انقطعوا وكنت في وقت التبر كان مترقا  
واما يجب ان يكون مستقبلا لانه منصوب بالاعتناء ان المصدرية التي  
هي علم الاستقبال واعلم ان هذا اي كون ما يبدىها مستقبلا بالنسبة  
الى ما قبلها شرط لاخبار ان يرد مع الجارة سواء كانت في السببية نحو اسلمت  
مع ادخل الجنة او مجرد الغاية نحو سوت مع تقبيل الشمس وكما كان في بيتنا  
السببية لم يترخص الشارع الا اليه وهما كذلك اي ما يبدى مع مستقبل  
بالنسبة الى ما قبلها تحقيقا لان العلق بطبقه لم مستقبل مترقا وجوده  
عند اصداو المعنى بالنسبة الى ما قبلها وهو ارادة التكميل والجلل العقلية التي  
يعلق مع ما قبله في مجرده المحل هي وهو بيتنا متعلق بقوله المنط والمجور  
كذلك وهو العلق بطبقه في بيتنا المذكور قبل مع وهو ارادة التكميل الظاهر  
ان يقال وهو التكميل عند اي ينتهي عند لاه والماعل ان العلق وان لم  
يكن جزءا مما قبلها الا انه بلا فيه لانه لو ازم التكميل ورواوية واحدة فقد  
ثبت وتحقق شرط كون مع حرف مجرور ان يكون جارة بمعنى كج وهو المنط  
ويجوز ان يكون مع بيتنا متعلق ايضا فيكون يعلق معطوفا على المنط فيكون  
منسوبة للمحل لا مجردة للمحل كما اذا كانت جارة لكونها معطوفا على  
المحل التي كذلك اي منصوبة للمحل وهي المنط والمعطوف في حكم المعطوف  
عليه وانما قلنا انها منصوبة للمحل لانها مفعول اردت وانما لفظ يعلق  
فمنسوب بان المذكورة الناصبة للمنط بالانحباب بخلاف ما اذا كانت  
مع جارة فانه اي لفظ يعلق منصوب بان المقدرة بعدها كما ذكرنا  
وشرط كونها للعطف وهو كون ما يبدىها محال لما قبلها وهو موجود



بها انتهى اي من هذا لانه على امر الطرخي الشيء وهو ارادة تعليم العلم للولد  
ونظر فاي طرف ذلك الشيخ ويجوز ان يعود الضمير الى الارادة باعتبار  
انها مقترنة بان مع الفعل ارادة التليظ والعلق بطبعه الاظهر تراد  
قوله ارادة ليلام قوله فيكون بين التليظ والعلق مجازة بان العلق جزء  
من التليظ بناء على ان العلق سبب كونه من لوازم التليظ عادة صا كالحركة  
من التليظ والعقد مفادة ايضا لان العلق بالبطبع اقرب من التليظ فالمعنى  
اروت ان المظهر كلام الامام شيئا فشيئا يوما فبينا ان اجاب بان يدعى  
العلق بالبطبع لان في معنى توريح كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون من جهة ابتداء  
شيء لان ما جدها ليس يستدأ وجب مستقل منقطع عما قبلها فلا يكون  
ابتداء شيئا لغوات شرطها اسمن امر اسمنت اي اطنبت واسرعت يعني مبالغة  
كروم كذا في الدستور والمعنى الحسن مما ملك في هذه البحث فانه من غوامض الحق  
في تخار القبح الفاضل عند الواقع من باب سهل **بطلان** متعلق بيلق  
والضمير المحرور المحل لاضافة الطبع اليه عايد الى الولد الا عذ وهو ان الطبع  
في الاصطلاح ما يكون مبدءا للركة مطلقا سواء كان لها شعور كحركة الحيوانات  
اولا يكون لها شعور كحركة الافلاك عند من جعلها غير شعاعها والاجار المبدء  
بمبدء للركة الشعورية او النفوس على ما حقق في الركة والطبيعية ما  
يكون مبدءا للركة من غير شعور كالصورة الخيرية التي يكون مبدءا للركة اليها  
بطبع من غير شعور هكذا قال الامام في شرح اشارات فالفرق بين الطبع  
والطبيعة بالعموم والمخصوص مطلقا والعام هو الطبع هذا يجب الاصطلاح  
كما استرنا اليه ولما يجب اللغة فلا فرق بينهما قال في تخار القبح الفاضل  
السجدة التي جبل عليها الناسة وهو في الاصل مصدر والطبيعة مثلا

وكذا الطبع

وكذا الطبع بالكسر انتهى وقول بعض الافاضل ان الطبع هو قوة النفس  
تكم بالاحكام من غير فكر ونظر قريب من هذا والمراد منها بالبطبع الذات المعية  
بطبعه بذاته ونعم **افظه** محرو من والها ايضا محرو من محلا لاضافة  
لفظ اليه عايد الى الامام من اضافة المصدر الى الفاعل **المراد** من الفعل  
عند ان محرو من لفظ المحرور والمحرو من محل النجب على انه حال من فاعل  
يطلق وهو ما لموصولة قوله **ما يتغير** اي سبيل وقوله **منه** متعلق بتغير  
والضمير المحرور من عايد الى المحرور ولفظ **بنا** مرفوع على انه يتغير  
وهو اي لفظ **بنا** يقع بين مرفوع هو عين الحاء **والمراد** من رضاف اليه يقع  
ومحل المحرور من الصلة وفي علم انه فاعل يعلق وانما قلنا ان من لفظ حال من  
فاعل يعلق لانه لا يجوز ان يكون حال في الضمير المحرور من من لوجع ثلثة الوجوه  
الاول ان الظاهر اما لبيان هيئة الفاعل او المفعول كما مر وهذا الضمير ليس  
بفاعل ولا مفعول فلا يكون حال من يرو عليه ان هذا الوجه لا يدل على عدم جواز  
كونه حال من غير من لان كون الحار لبيان هيئة الفاعل والمفعول الاكبرين لا يكفي  
على ما اعترف به الشرح فاما سبق الوجه التام ان اذ كان ذو الحار معرفة يجوز  
تقديمه على الحار لان من الحار انما خير من صاحبه ولما وجب تقديمه على ذي الحار  
التاكيد لرفع الالتباس بالعقبة فانه لو تأخر التبيين بالعقبة في حالة النجب  
تخوفنا من حزن رجل كرايم قد مت في حال الرفع والجز وان لم يبين طردا  
الباب وهذا الضمير معرفة فيجوز ان يزم ان يجوز على تقدير كونه حال من  
تقديمه على الحار وجب لفظه فيكون تقديره اي الكلام في اطلاق بطبعه  
منه لفظه المحل وهذا التقدير غير جائز لانه يزم من اي من هذا التقديم ما في  
غير التكملة وهو من قوله يستدأ راجع الى ما قبله من اي لفظ منه خبره والمحل



معترضة وقوله علم الموصول متعلق بقوله تقديم وهو اي الموصول ما اي فقط  
 ما وما في خبر القلة اي الشيء الذي يكون في خبر القلة لا يتقدم عليه اي علم المو  
 صول لان ما في خبرها في حكم القلة والقلة لا يتقدم علم الموصول وكذا  
 ما في حكمها وذلك لان القلة لكونها مبنية للموصول صار كالجاء في الجملة فلا يجوز  
 تقديم من في القلة واصحابها على الموصول لاستحالة تقديم الجزء الثاني من الشيء  
 وجزء ذلك الجزء الثاني في ذلك الشيء لاستلزام ام تقدم الشيء على نفسه كما  
 لا يخفى ولما حصل انه لا يجوز ان يكون من لفظه حالا من ضمير من اذ لو جاز جاز  
 تقديمه واكتفى بط الاستلزام ام المحي فالضمم مثل الوجه الثالث ان من لفظه مقدم  
 على هذا الضمير والحال لا يتقدم على صاحبها الجور بالاضافة اللفظية والمعنوية  
 بالاتفاق اذ جاز في الاصح فلا يتوكل بمرت جاك بهذا لان الحاك تابعة لذيها  
 لا مضافة له في الاصل فلا يقع حيث لا يقع متبوعها والجور بالاضافة او با  
 طرف لا يتقدم عليه وانما قال في الاصح لان البعض جاز تقديمها على الجور  
 بالحرف بناء على ان حرف الجز من تمام معنى الفعل فيكون قولك ذهبت بهذا  
 راكبة في قوة اذ هبت هذا راكبة فلما يجوز تقديم الحالف على صاحبها في اذ  
 نسبت كذلك يجوز في ذهبت لا يقال اذ الجور والجور الذي ذكر في الوجه  
 الثاني لازم على تقدير جعلكم حالا من الموصول لان الحاك من الشيء اصلها ان يكون  
 متاخرا عن ذلك الشيء فيكون في خبر القلة ايضا اي كما يكون في خبرها على تقدير  
 جعلكم آياه حالا من ضمير من فنوم تقديم ما في خبر القلة عليها لا نأفول لان  
 ما ذكرتم بل اللازم ج اي على تقدير جعلكم حالا من الموصول تقدم ما في خبر الموصول  
 جاز وما في خبر اي خبر الموصول لا يكون من تحت القلة التي هي كالجاء من  
 الموصول وتقدم ما في خبر الموصول جاز **فتنظرت** الغاء لعطف هذه الجاء

على جملة اذ قد قالنا عاطفة ويجوز ان يكون علامة جواز شرط محذوف  
 قالنا ج سيجي فاع نصيحة وذلك لما مضى فيها اي لاظهارها وابتداءها من  
 محذوف او وصفها بوصف صاحبها كالكتاب الحكيم واللام المحسن تقدير الشرط  
 هكذا اذ اما ان كذلك اي اذ اما ان الولد مستحق للمخيمر ومحيطا بغيره فتنظرت  
 فيكون الجاء مجرورة المحل على انها جاز لهذا الشرط المحذوف ولا يذهب عليك  
 ان هذا قول مجرم اذ هو ضعيف لا ينبغي ان يتقدم في السق اذ قد يقر في موضع  
 ان اذ لا يجوز الا في الضرورة كقولك واذا مضيت في اللوارث كنه فاصبر لكل عيانية  
 تسجل ولهذا قد واجوب اذ ان الجاء التي لا محل لها من الاعراب قوله كنه اي مفرقة  
 وخياطة الجب ترقع والكرادها من الناعق ونصيبك مجرور باذ او هو مستشهد والغاء  
 في فاصبر من ايشة وفي فعل تعليلية وكل مبتدأ وقوله فتسجل اي ستزول فاصبر وذو  
 الغاء على خبر المبتدأ اذ اذ اوصف مما يشق الضعيف ويجعل ان يكون التقديم  
 لكل خياطة بقبيلك او يكون الغاء رتبة **في مختصرة** متعلق بنظرت ونظرة في  
 المختصرات عبارة عن فكره وثأمله فيها لان النظر اذا استعمل مع شيء يكون  
 بمنى الفكر كما اذا استعمل بالي واللام وعلى يكون بمنى الارصاد والقرصم والعقيب  
 على الكلف المرتب والضمير في مختصرة مجرور لكونه مضافا اليه المختصرات  
 عايد اليه الامام **في المختص** **وطلة** مجرور لانها صفة المختصرات فان قلت المختصرات  
 جمع والمضبوطة مفردة فكيف يكون صفة منها والمطابقة شرط بين الموصوف  
 والصفة في الافراد وطلع اذ اما انت فعلا للموصوف فبانه كما سيجي هذا وعد  
 بلا وفاء اللهم الا ان يقال المراد انه سيجي في آخر الكتاب ولا يخفى ركاكته وسيجي  
 هذا وصفا حقيقيا ولعلهم يكون فعلا له وثأمله سيجي صفة سببية نحو جاء في  
 تبيد الطويل خلاصه ان قلت فاما قولهم ثواب اسماء ونظرة اشاج فان



الوصف فيما قبل به صوره وثانيه فان الاسماء جمع سمل فبفتحين بمعنى  
 الفتح والاشباع جمع سمل كيتيم وايتام وهو الشئ المختلط مع غيره يقال  
 نطق اشباع الماء الرجل اذا اختلط بماء المرأة وهما والعنافة والاختلاط  
 وصفان قايما بالثوب والنطق مع ان الموصوف مفرد والوصف ليس كذلك  
 قلت هذا على ما قبل ان الموصوف مركب من الاجزاء المستفادة من الوصف  
 فلما كان الموصوف مجموع تلك الاجزاء وصفه بالجمع وهما كذلك اي الوصف  
 فعل للموصوف وقام ثم به لان المصنوعة قايمة بها قلت ههنا قايمة وهي ان الصفة  
 اذا استندت الى ضمير الجمع كانت الصفة في حكم الفعل في جوارز الوم بين صيغة  
 الافراد مع الحاق التاء وصيغة الجمع كما ان الفعل كذلك في قولنا التاء جاءت  
 او جئت على لفظ الواحد والجمع اما الاول فبناء على ان كل جمع مؤنث لكونه في ثاويل  
 للجاهة واما الثاني فلكونه مسند الى ضمير جمع المؤنث فزوي اللفظ في الاول والجمع  
 في الثاني وقس عليه الرجل جاء او جاءوا ولا يجوز الرجل جئت كما لا يجوز التاء  
 جاءوا وان جاء الميئون والاثام فثان وهما المصنوعة استندت الى ضمير مختص  
 فيضمير الجمع والافراد فاحذر المصنوع اي لثما والافراد من هذه الجازية باختصاص  
 في الافراد وكذلك الكلام قوله **دون** بمعنى قد اتم في الاصل وقد عجز بعض اسفل  
 صند فزوي وعلى ايها يحتمل يكون مع فاعله في محل النصب على الحالية من فاعله  
 نظرت وحاصل المعنى نظرت في مختصة المصنوعة متجاوزا الى كنه المبسوطة  
 هذا واعلم انهم قالوا للظرف احكام اربعة كالزمان والمجرور وبينه الاول ان  
 يتعلق بفعل او مفعول كذا ان الم بسبق ما يطلب لزوما ان وقع بعد الذكرة  
 المختصة فصفتها وبعد المعرفة المختصة فالههنا وبعد غير المختصة منها فبفتح  
 لهما والثالث ان وقع صفة او صلة او حالا او خبرا لا يتعلق بالمتجاوز

والرابع ان وقع فواحد هذه المواضع الاربعه واول المنهج والاستفهام يجوز  
 ان يقع الفاعل اذا عرفت هذا فنقول قوله دون منصوب على الظرفية  
 مسلم وقوله والعاقل فيه اي في النصب المذكور نظرت بره عليه انما لانهم  
 ذلك بل العامل فيه حذف فاعله وقد وقع في موضع لم يسبق ما يطلب لزوما من التبداء  
 ونحوه وقد وقع بعد المعرفة وهي مختصة فهو حال وقد عرفت في حكم الثالث  
 ان عامل الحال محذوف ان قلت المراد ان العامل فيه اي في النصب دون  
 على الحالية نظرت وهو لا ينافي ان يكون العامل في نصبه على الظرفية هو المحذوف  
 فان المنصوب على الظرفية هو لفظه دون وحده وعامله محذوف والمنصوب  
 المحل على الحالية هو الجمل - الظرفية افعه دون مع فاعله المستقر المنتقل اليه  
 من عامله بعد حذفه قلنا نعم محكية ان يحمل على ذلك لكنه نقص وعذر عن  
 الظاهر المتبادر من العبارة كما لا يخفى ثم اعلم ان دون محذوف عن غير ايضا  
 صرح به في شرح الباب فيجوز ان يكون منصوبا على الحالية دون الظرفية اي  
 نظرت في مختصة المصنوعة مقابرا كنه المبسوطة **كتب** جمع كتاب محذوف لاجل  
 دون اليها **المبسوطة** محذوفة على انها صفة كنه لا يخفى ان الضمير في كنه  
 ليس جزء من الموصوف لكن كناية عن صفة تصيف كنه بالمبسوطة بسبب اضافة  
 الى الضمير في كنه **في جرد** الضاء فيه كالفاء في فتنرت وهو يتوعد الى  
 مفعولين الاول منهما قوله **الافراد** والهاء محذوف والمحل لكونه مضافا اليه  
 كانه عايد الى المختصات واعلم ان التمييز في المعرفة انما ينصب بعد تمام مبدؤه  
 بالتوعد لفظا نحو عندي واخوه فلان بالتوعد تقدير كما في غير المصنف محض  
 عندي مثاقيل ذهب وكالمنع لاعداد المركبة نحو ثلثة عشر رجلا وكما الاستفهام  
 مية نحوكم رجلا عندك ثمة الجارية اذا انفصل منها وبين تمييزها نحوكم في الدار



رجل الضيف و قد عظم رجلا و زينة رجلا او بالتوخي الشبهة وشبه الجمع او  
بالاضافة وقوله **شاهرا** اي تداولا واستحالة من قبل ما تم تميزه بالتوخي  
فقد يراى اليه اشار الشارح بقوله نصب على التمييز اكثر لانه ان اكثر اسم تم  
بالتوخي فقد قبل وكل اسم منهم ثم بالتوخي منسوب تميزه فالكثير قد نصب  
مقادير على التمييز ولما ان اكثر اسم بالتوخي فقد يراى قلادة غير منصرف وكل غير  
منصرف وان منع عنه التوخي لفظا لكنه ثابت تقديره بنا على اسم واسم  
يستحق التوخي وانما سقط لعله عارضة هكذا قالوا ومنه هذا ظهر لك ان قليل  
الشارح بقوله لان كل متوخي سقط بالاضافة كذا التوخي ثابتة تقديره  
ليس بشئ وكيف وقد مر في كثير من الكتب ان كل متوخي حذف في غير الامم والا  
صاف فهو ثابت تقديره وكيفك شاهرا لما قلنا ما في بعض شروع الكتب وغيره  
حيث قال واعلم ان ما به التوخي المقدر ان كان افضل التفصيل بمجرى  
لا يجوز الاضافة نحو زيد اكثر ما لا علامة السببي صالحة للفاعلية وبيان  
فعل فلما اذ يقع ان يقال كذا كذا ما لا مانع ان لم يصلح لذلك فيجب الاضافة نحو  
زيد اكثر رجلا انتهى وقد بينت لك ان متوخي اكثر ثابت تقديره قبل الاضافة  
لكونه غير منصرف لانه ثابت تقديره بالسقوط بالاضافة كما زعم الشارح قوله  
او بالتركيب عطف على قوله بالاضافة كخمس عشرة اذ اصله خمس وخمسة متوخي  
ثابت تقديره وان سقط لفظا لانه لما قصد امتزاج الاسمين وتركبهما  
بحيث يكون عدد واحد كخمس ومائة حذف المودة لانه لا انفصال ويصح  
لأن في التوخي ههنا للبناء لان التوخي المتكسر لا يجمع مع البناء  
وهذا كله على ما جعله الشارح من انه تميزه اكثر ولا يبعد ان يقال انه تميز  
من اسناد وايم ذهب الشارح الصوة حيث قال هو تميزه من اسناد

اكثر وظي

اكثر لانه تعلق الفعل به سواء كان وجدت بمعنى صادقة او بمعنى علمت  
انتهى **باب** منسوب على الظرفية والعاملية فيه فصار **الامة** جمع امام مجرور  
لاضافة بين اليها والمفعول اليه لوجرت الامة او هي بدل من اكثر على تقدير  
ان وجدت بتقديره في مفعول واحد بدل البعض في **الصل** **والنحو** منسوبة  
مفعولة على الامة وكذا قوله **والجمل** وهذه الامة اعني الامة والصفة والبال  
كل واحد منها اسم كتاب الشيخ عبد القادر الجرجاني ربح وهذه الاعراب اي كونه  
برايه اكثر اذ كانت وجدت بمعنى صادقة اي لقيت اما اذ كان وجدت  
بمعنى علمت فهذه بتقديره في مفعولين واكثر مفعوله الاول وتجاوزا تمييز  
والامة مفعول **في** قوله وهذا الاعراب اي هنا يخلص لما سبق وتبين له كما يقع  
**فانقل** **فصل** في ما عمل متوخي والفاء فيه كالفاء في نظرت فهو مأخوذ من  
عاطف بطول تقديره بالنقل اي باب الاستفقال هذا بالنظر في الغالب  
والاذا يكون استعاطف بمعنى حال مخرج به في **الفتح** **ان** مصدرية **الطه** فعل  
مضارع منصوب بان فاعله مستتر به وهو انا والضمير البارز المختصل منصوب  
على انه مفعول اول للكلف وعائده الى الولد وهو اي الكلف بتقديره في مفعولين  
الذين تاتيها غير الآله ومفعول **التي** قوله **موجها** والها مجرور المحل لاضافة  
جمع اليها عائده الى الكتب الثلاثة والمجلة الفعلية اعني اختلف مع ما عدت في منصوب  
المحل على انها مفعول استقلت **واحد** اي الكلمة منصوب مفعول على الكلف  
وجوابي اهل بتقديره في مفعولين كذا لك اي كما يتقدي كلف اليها الاول الضمير  
المختص به **والتي** قوله **فها** والها مجرور المحل لاضافة رفع اليه عائده الى الكتب  
الثلاثة **كراهية** مصدر منصوب على انه مفعول لا استقلت وهو من المفعول  
لما يكون باعدا على مفعول الفعل العامل فيه سواء كان على غاية شأخرة عليه



في الوجود نحو جئتكم اصلا حالكم اوسيبا باعتبار علية في التصور ومقدما  
عليه في الوجود ايضا نحو قدرت على الرب جيتا ومعناه ان محمولها وهو  
اي محمولها لفظ **ما** وهو اي لفظ ما موصولة **فيها** جملة ظرفية صلته وقد  
ترتبط به غير مرتبه والموصولة مع صلته مجزوء الحول لاضافة كراهية السيم  
وذكر الفاعل متروك تقديره كراهية ما فيها اي في الكتب الثلاثة والضمير  
المتكسر في فيها عايد الي ما تقديره كراهية ما حصل واعلم ان شرط نصب  
مفعول له ثلثة الاول ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلن وبعضهم لم يجعله  
شرطا محض بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا والثاني ان يكون مصدر  
والثالث ان يكون مقارنا للفعل المعلن في الخارج اي في الوجود بان  
يكون وقوع الفعل في بعض زمان المفعول لم نحو قدرت على الرب جيتا  
او يكون اول زمان الفعل آخر زمانه نحو جئتكم خوفا من قرارك او  
بالعكس نحو جئتكم اصلا حالكم فاذا وجد هذه الشروط الثلاثة باسرها  
ينصب المفعول له وذلك لانه يصير شاملا بالمفعول المطلق بغير  
في ضمن الفعل العامل لانه فعل الفاعل الفعل المذكور ومقارنا للوجود  
فكما يتدبر في الفعل اليه بغير لطف كذلك يتدبر في محموله بغير لطف  
لان الفعل يقتضيه اقتضاء العلة المعلول وان لم يوجد واحد من  
الشروط يكون مجزوا باللام اي يكون اللام واجبة لانه اذا قدرت  
هذه الشروط او بعضها لا يكون دخالا في الفعل مثلا اذا فقد الشرط  
الاول نحو جئتكم لاكم الزايد لا يندرج اكرام الخاطب في فعل المتكلم  
لان فعل هذا لا يندرج في فعل ذلك وهو قد فقد ان قليل لقوله  
يكون مجزوا اي انما يكون مجزوا باللام في نحو جئتكم لاكم الزايد

لقد ان الزبط

لقد ان الشرط الاول فان الخي فعل المتكلم والاکرام فعل الخاطب وفي نحو  
جئتكم للسمن لفق ان الشرط الثاني فان السمن ليس بمصدر فلا يدخل في  
الفعل المذكور ايضا لانه اذا لم يكن مصدرا لم يكن من جنس الفعل المعلن  
فكيف يندرج فيه وفي نحو جئت اليوم لخميتكم زيدا السمن لفق ان الشرط  
الثالث فلا يندرج في الفعل الثاني بق ايضا لان الفعل الواقع اسس لا يتصور  
دخوله تحت الفعل الواقع اليوم وهو قد قلت هل يجوز اثبات اللام  
عند وجود تلك الشروط قلت يجوز اذا كان مضافا او مفعلا باللام واما  
اذا كان متكررا فقد اختلف فيه قبل يجوز مع ضعف وقيل لا يجوز لانه يشبه  
والتمييز لما فيه من البيان وكونه تكرره فلا يقال في ضربت ثوبا لتاديب  
بل للتاديب التاديب قال ابن مالك جر المسوي بشرط والتعب مفعولا  
باللام اكثر من نصب والمجزوء على اللام بالعكس وبشروطي الا ان في المصنف  
وسيجي في ثبوت هذا السجى لتفصيل هذا المذكور وهذا ايضا من قواعد الفخر  
ان شاء الله تعالى **من الاشياء** جمع شئ كقول واقول عند الك في وعده سوي  
اصلا شيئا على وزن فعلا وكما واستكر هو اجتماع حرفين بينهما الف  
فتقلوا الهزلة الثانية ان المصدر اي قلت اللام قلب مكان موضع  
الفاء فصارت اشياء على وزن افاء فعل الاول لفظ الاشياء  
منصرف وعلى الثاني غير منصرف قال في الجار يري ان لهم في لفظ اشياء  
مزاها ثلثة وانها غير منصرف بالاتفاق ضد سوي بوزن افاء  
اصلا شيئا قلت اللام قلب مكان موضع الفاء كراهية الف بين  
حرفين وهذا قلب شياع ذاني وعند الك في بوزن افاء جمع شئ  
فعل بالفتح والتكون ويلزم منع القرف بغير علم وعند الفراء اصلا شيئا



بوزن افعلاء وحذفت اللام بينهما جمع شئ بشد الباء  
 بوزن فيعل بالفتح والتكون ويلزم الآخر غير الشائع وعليه تقدير اكثر  
 الكتب المتبعة من العربية فقول الشارح فعل الاول منفرد وعليه التمسك  
 غير منفرد لا يخلو بظاهرة نحو ثوب الضيف وهي الاشياء مجزورة عن  
 الجار مع الجرور في محل النصب على الخارج الموصول وهو اي الموصول  
 في معنى المفعول كراهته وان كان في الظاهرة مضاف اليه اليها **المعاد** اسم  
 مفعول من الاعادة مجزورة على انها صفة الاشياء والحكام فيها كالحكام في  
 المصنوب من انه لما جاز الامر اي الافراد والجمع اختار الافراد لما انفرد  
**وان** الواو والهمال وان الشرط **كانت** فعل الشرط وهو في الافعال الناقصة  
 واسم مستتر فيه عايد الى الاشياء **لايجز** فعل مضارع منع بلا جزاء الشرط بوزن  
 عليه ان يقال للعلم ان جزاء الشرط فان لم يأت في حقه من حقيقة الشرط  
 استغنت عن الجزاء فهو اي اقول المص وان كانت لايجز مثل قولك اكرمك  
 وان امنت بعين كيف ولو فرض ان ان باق على حقيقة الشرط لما صح ان يكون  
 قوله لايجز جزاء اول من تمت الشرط لكونه غير الحالت بل طلب له جزء بغير تمام  
 شرط كما لا يخفى على الذوق السليم وهو منصوب المحل لانه جاز كان والشرط  
 مع فاعله وجزاءه جملة شرطية متعلقة منها معنى الشرط وفي موضع الحال من الاشياء  
 شياء وانما سأل لان هذه الشرطية لم تقدر بها عرف الشرط المقصود لصدر الكلام  
 بالفاء وترتيب شئ قبلها فلو يكون حالهم لا يوقعونها بنماها لا لا بد ان لا يرد  
 على حقيقة الشرط نحو اكرمك وان امنت واوحى الواء في مثل ان لا يمتنع  
 بالشرط الحقيقة فذلك لانه لو ترك الواو قبل اكرمك ان امنت لزم ان لا يمتنع  
 شرطية جزاءها مقدر بها وهو اكرمك لولائه اكرمك المذكور عليهم ولو علم

انها واقعة

انها واقعة موقع الحال متعلقة منها معنى الشرط غير محالة في غير الجزء الفظا  
 ولا تقديرها في بوزن المبالاة او تقع التباس وانما قلنا بنماها اشارة  
 الى انهم قد وضعوها حالاً غير اضراج على حقيقة الشرط لكن لا يمتنع بها بل بعد  
 جعلها خبراً غير خبر ما ارد منه الحال نحو ما جاء في زيد وهو ان لا يعط فيكون  
 الواقع موقع في الحقيقة هو الجملة الاسمية دون الشرطية بل الشرطية يكون  
 جزء من تلك الجملة الخالية عنهم في ذلك طريقاً في احدها الاخر على حقيقة  
 الشرط وانما جعلها خبراً للمبتدأ مع بقائها على حقيقة الشرط وقوله المص وان  
 كانت لايجز من قبل الاول وهي اي الاشياء في معنى المفعول فقول وان كانت  
 لايجز من قبل الحال في المفعول لانها اي الاشياء عبارة عن الموصول في كراهته  
 ما فيها وحرمان الموصول منسوب مفعول كراهته قبل الاضافة ناسل وسجي تحقيق  
 هذه المسئلة في شرح هذا الكتاب استحي بالفساد في بحث الحال ووزن الوعد على هذا  
 الوجه مستحب للطول كما لا يخفى على الذوق السليم **في الافادة** مجزور عن  
 متعلق بلايجز **فاستجبت** فعل فاعله والجملة معطوفة على استطلعت  
**منها** اي من الكتب الثلاثة متعلق باستجبت **هذا** اسم ضم اسما للاثارة  
 من علم الفتح بل علم السكون لشبهه للرفق من حيث احتياج الى المثالي كما ان  
 للرفق محتاجة الى متعلقها فان محله انما نصب لانه مفعول استجبت  
**المختص** منصوب لانه صفة هذا او عطف بيان لهذا وهو مشهور عند الجمهور  
 فيكون علم الفتح يربط تابعاً بالمبتدئ وتابع المبتدئ تابعاً لمحملة دون اخطأ مثلاً  
 لا يقال معنى امسي الدابر كسر القراء بل الدابر برزفه فان قلت لم جاز يارب  
 الظرفي عملاً على اخطأ زيد المبتدئ على الضم قلنا لم جاز حركة المنادي المبتدئ  
 حركة الاعراب في الوقف حيث ان حركة الاعراب عارضة بسبب مجيء العامل كما



كما ان حركة البناء في المضاف المعرفه عارضة بسبب النداء **وقفت**  
 معطوفة على استعصفت **من** حرف جر **مكرر** وجوبه واعلم ان التوجيه اما  
 عوض عن المضاف اليه نحو **يوسن** وج اصلها يوم اذ كان كذا وجن اذ كان  
 كذا انصرف المضاف اليه لاذ وعوض عنه التوجيه ولما عرض للفرق او عن  
 الحركة او في الاعمال لما ذكره وفي توجيه جوار منه ان عرض عن اليا وعند سبب  
 وعن حركة عند المبررة وعن الاعمال عند البعض منهم والتوجيه فيه اي في كل  
 عوض عن المضاف اليه اي من قبيل الشق الاول دون ما عداها اي عن كل  
 واحد منها اي من الكتب الثلاثة **ما** مصدرية **تكرر** فعل ما مضى والضمير فيه اي  
 في تكرر عايد اليه في كل في تقدير المصدر معطوف اي بقيت نقيض عن كل واحد  
 منها **تكرر** ولا يجوز ان يكون ما موصولة لانه يلزم ان يكون المنع نفس المسئلة  
 المتكررة وهو غير جائز لان المراد في التكرار دون التكرار ولو حكم بجواز  
 فيها اي بجواز نفس المسئلة المتكررة لم يكن الكتاب يعني المصباح مستقلا  
 لهذه المسئلة المتكررة وهو غير مراد بل مؤيد ايج فساد لانه يلزم مثلا ان  
 لا يكون مسئلة الفاعل مرفوع اضافة ايج قوله الفاعل مرفوع ببناء اية اي  
 مسئلة هي قولنا الفاعل مرفوع مذكورة في الكتاب وبطلان ما بين هكذا ان  
 ايج قوله ولا يجوز ان يكون موصولة اليه قبل كنه كونه فيه نظر لانا لا نسلم انه يلزم  
 فيه في التكرار يعني نفس المسئلة المتكررة التي هي المسئلة الخفية لان التكرار  
 هو الموصوف التكرار وصفه التكرار داخل في التكرار في حيث هو متكرر  
 ولا يلزم منه في المجموع المركب من الموصوف والصفة ففي كل جزء ايج الموصوف  
 الذي هو المسئلة الخفية **تتألف** الصفة التي هي تكررة لان في مجموع  
 قد يكون بنفي قد من يثوده ولو قال بنفي جزء من اجزائه لكان الظاهر فلم لا يجوز

ان يكون

ان يكون كذلك اي بنفي المجموع بنفي قد من يثوده واذا كان كذلك فنفي  
 المتكررة فيها بنفي تكرر لا بنفي نفسه حتى يلزم ما ذكرتم من نفي نفس المسئلة  
 او نقول في رة ما قبل ولا يجوز ان يكون موصولة اليه جوار ان يكون  
 ما موصولة بتقدير المضاف هكذا ونقيض من كل تكرار ما تكرر في بنفيهم  
 الكلام فافهم فانه من الذي لا اقام **استقلا** منصوب على انه مفعول له  
 لنقيض او على انه حال في خبر نقيض بمعنى **استقلا** **المعاد** متعلق **استقلا**  
 وهو اي المعاد مصدرية بمعنى **استقلا** **المعاد** متعلق **استقلا**  
 على استقلا لا ينافيه الوجه بان يكون مفعولا له وحالا ايضا **المعاد** متعلق  
 باستقلا واعلم ان الظ للمعاد مصدرية بمعنى كالمعاد والتقدير لا جاز  
 استقلا او استقلا اما لاقادة التكرار على ان يكون اللام عوضا عن المضاف  
 اليه وليس باسم مفعول اذ لا يستقيم المعنى الا بالكتاب لظفر فاعل الاستقلال  
 ومفعوله هو الاستقلال فاذ التكرار لمن يستفيد لان الاستقلال هو الشيء  
 قليلا ولو لا يتصور في المعاد هو الشخص المستفيد على تقدير كونه اسم مفعول ولا معنى  
 لعله قليلا لكن الشئ راجع اذ صاحب الصفة **فقال** وهو اي المضاف اسم مفعول  
 من اقام يثوبه واللام فيه للعهد الخارجي والمعهود هو الورد في المراد من المعاد  
 الورد واللام بمعنى الجنس والمراد من المعاد كل من استفاد من هذه المختصر وقول  
 في قل ان اللام بنفي معنى الذي لانه في الصفة وهو فيها اي اللام في الصفة اي  
 في اسم الفاعل والمفعول دون الصفة المشبهة بمعنى اسم الموصول لا حرف  
 تفرقة فلا يكون للجنس بناء على ان الموصول من المعارف والتفرقة بنا في  
 الجنسية والاستغراق بط قوله من قال سبدا جبره وما بينهما مفعول **فقال**  
 لان نقول القول يكون اللام للجنس على مذهب الماذي والا حقت لا على



مذهب من قال انه اسم فان الكلام عنده في الصفات مطلقا سواء كانت  
تلك الصفات بمعنى للذات كالضارب وغيره او لا اي اولم يكون معنى للذات  
بل كانت من عدد الاسماء كالزمن والمكان فانها اسمان لطاقتيه مع  
ذاتيه ويطلقا على كل فرد من حايين الطاقتيين في غير ما حفظه كونه صفة  
الآلة او متكررا في هذا الذي يستلها ان يخص كانت في المعارف بمعنى  
التصديق والاعتقاد والاهل بهما واما نظير فيجب اذا اطلقت على ذات  
المدح من غير ما حفظه صفة الذبح حرف تفرق خبران الكلام ولو سلم  
انه ليس بحرف بل اسم موصول فاعلم ان الموصول ينافي النسبة والا  
ستغراق كقولنا اكرم الذبح يان ذلك الا ان يد واخر العالمين بكسر  
الكلام فاعلم ان خبر ذلك فانها هي الذبح والكلام في العالمين موصولان  
كايضا في خبر المثالين الجنس والاستغراق والامانة الاستثناء الذي  
شرطه هذا المستثنى في المستثنى من علم تقدير التكرار عن الاستثناء وكيف  
بنا في النسبة والاستغراق والامانة والمعارف والبيان قد قالوا ان الاقسام  
الاربعة للتعريف اربعة هي المخرجي وتعريف الجنس والاستغراق والعهد  
الذي جني جارية في الموصول والمضاف اليه المعرفة باضافة معنوية مجزئة  
فيها في المعرفة بالكلام بعينه فليحتمل ولولا إضافة الطويل والاطناب سيج  
طلعتك فها هي علم فزاد لم يحتمل حولها الا واحد بعد واحد من ارجح الباب  
**غير** هر صفة في الاصل بمعنى المفاير اي مفاير المدح اي في حال كونه مفاير  
المدح ويستوي فيه الاحوال كلها لان فيه معنى النفي في مجري حرف في  
عدم التعريف وتما ينفع ان يعلم ان النفاة قد منعوا التعريف لفظا غير  
بالكلام مع كونه مضافا وان كانت تكرر رعاية لصورة الاضافة المعنوية

والجواب

ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العربية بل في عبارات بعض العلماء اي في  
كلام الصنفين فكما انهم جعلوه بمعنى المفاير وهو اي غير متنا منصوب على المفاير  
لانه من ضمير استصغيت **مدح** بالذات المهملة المشددة مجزئة لاضافة النفي  
اليه وهو اسم فاعلى في الافعال اصله من مخر قلبت النفاة والافعال من مخر  
ثم ادغم الذال المعجمة في الذال المهملة بين قلبهم ملة فصار مدح جان فيه ايضا  
مدح بالذات الضويرة المشددة بارغام الذال المهملة في المعجمة بعد قلبها معجمة  
وذلك لان الذال والذال كلاهما في المجزئة فيجوز لك الادغام نظرا الى  
اتحادهما في المجزئة ويجعل الذال ذالا والذال ذالا وجان فيه ايضا  
مدح في المعجمة قبل المهملة تترك الادغام وتحليله نظرا الى عدم اتحادهما  
في الذات **فصل** منسوب على ان مفعول مدح **النفي** مجزئة  
ضافة فضل اليها واما على مدح في فضل لان ان يد له الحال والاستقبال  
واحد ايضا على غير وهو في معنى النفي يعني ان يحل اسم الضاعل مشروط  
عندنا بشرطين الاول كونه بمعنى الحال والاستقبال اي عند مجزئة وعمر  
الكلام اذ عند دخول الكلام الموصول عليه ليس هو في الحقيقة اسم فاعلى يشترط  
في عمله كونه بمعنى الحال والاستقبال بل هو فعل في صورة الاسم كما استرنا  
اليه نحو الضارب اياه اسس في الذي ضرب وانما اشترط ليعلم مشابهة  
لفظا ومعنى واما اذ كان بمعنى الماض فينبغي الماض معنى لالفاظا ويشبه المضارع  
لفظا لاسم فلا يتم مشابهة للماض والاضمار في فلا يجعل عمل احدهما ومما  
يجب ان يعلم ان هذا الاشتراط انما هو سواء كان بمعنى الماض او الحال والا  
ستقبال وسواء كان مضرا او مفعلا سببيا او غير سببي فخر بضراب  
او ضارب ابوه او ضارب في داره عمر واسطان اذ في المشابهة بالفعل



كيف الرفع لشدة اختصاص الرفع بالفعل وكذلك جعل في الظرف والمجرار  
 والمجرور مطلقا لان الظرف كيفه راحة الفعل لا شاعه وكذلك جعل  
 في المفعول المطلق من غير هذه الشروط لانه ليس باجنب عنه والشروط الثلاثة في  
 اعتمادها على احدا الاشياء الستة وانما اشترط في عمله الا اعتمادا على احدوها  
 لان طلبه للمعول على خلاف وضوء الواضع للذات المنصفة بالمصدر ووجه  
 من حيث هو لا ينصف فاعلا والمفعولا وانما اقتضاها بما باعتبار نفسه  
 بمعنى المصدر واشترط في عمله ان يكون واقعا عند العمل موافقا هو بالفعل  
 اوج منه بالاسم وذلك اما بكونه سندا كما اذا اعتدل على الاربعة الاخيرة  
 التي سبقت فانه لا يجوز ان يكون محذورا عند قصار بالفعل ان الاسناد من  
 لوازم الفعل او بوقوعه حدها هو بالفعل اوج كما اذا اعتدل على الاستفهام  
 والنيق فان النيق انما يتحقق بالاحكام دون لذوات وكذا الاستفهام  
 شانه ان يكون من الاحكام والعروض دون الذوات الا في حرف النيق  
 عنهما قائم زيد او ما في معناه اي معنى حرف النيق في اسم او فعل في معناه  
 نفي لغبر وليس مثال الاسم كما في قول الشاعر ان امرأ لم يعين الا بصالح  
 لغبر بهن نفسه بالمطامع فان مبهمة عمل نفسه النصب لا اعتمادا على غير  
 ومثال الفعل نحو ليس قائم الذي بان قوله وان امرأ في تحتها والفتحاح الموه  
 الرجل بقوله هذا امرأ صالح وهذه مرة صالحة فاذ دخلت الف  
 الوصل في المذكر وقلت امرأ قلت لغات فتح التاء في كل حال وضربا في  
 كل حال واغبر بها في كل حال فيكون اللفظ الثلاثة معا باخر مكانين انتهى  
 وقوله يعني علم وزن لم يرم صفة امرأ ولغير بلام الابتداء بغير المفتوحة  
 مرفوع علم اذ جاز ان ومبجزة علم وزن بحسب اسم فاعل في اضافة يمين

نفي بالظن

نفسه بالظن الطبع في كل موضع الثمة تلك الاشياء الستة حرف الاستفهام  
 بل منظر ظاهرا قائم زيدا او مقدرا كقوله ليست شعري مقيم العذر قوي  
 مرفوع تقديره ايا انه قائل مقيم العذر منصوب على انه مفعول مقدر ما ابي اقيم  
 يعني ان يتخلون عن ربي قوله شعري يكون في الشرح والراء بمعنى علم اسم ليت وخبره  
 محذوف عنها على سبيل الوجوب لكثرة الاستعمال والتقدير ليست لما يسئل عنه  
 بهذا الاستفهام حاصل والاوجه ان يقال فيه ايضا حرف الاستفهام اما في معناه  
 فان الشرط فيه هو الاعتماد على الاستفهام سواء مستغنا عن حرفه او من اسمه  
 نحو اني جالس صا صا وكيف معصب ابتاك ولم ياكث صديقاك وانك انت  
 من تلك الاشياء الستة المعتداه صريحا نحو زيد قائم ابوه او منزيا كقوله وكم  
 ما في حسنه من شئ غيره فان ما في نصب عنه لا اعتمادا على علم كم للظن بانه التي ليست  
 بمتداه صريحا لكونه في الظن كونه غير محض بل مبتدأ ومنزيا فانه محض  
 معنى الايري ان قوله كم رجل لينة يعني كثير من الرجال ومن هذا علم ان تخصيص  
 المبتداه النكرة بالصفة على ثلثة اقسام اما بالصفة لفظا وظ او بالصفة  
 تقديرية نحو قولهم شخب بالاناء في الارض اي شخب واحد وشخب من اللبن  
 او بالصفة معنى ونسبة كما في الحكم للظن بانه فان الوصف فيها من تمام معناه وليس  
 مقدرا مع لفظها كما قد رجع لفظه بشخب لان الحكم لا يوصف اصلا هكذا  
 قالوا فاعلم ذلك والرابع من تلك الاشياء الستة الموصوف نحو مرت برجل  
 عالم ابوه ولطاس من ذر لليل ان يكون اسم الفاعل حالا نحو جاء في زيد  
 راكبا خلاه ويجوز فيها اي في الحال اعني مواضع اعتد اسم الفاعل فيها على  
 في الحال للاعتماد تقديرية اياه يحذف في الحال لفظا والسادس منها  
 الموصوف نحو الغناب ابوه قال السيد ركن الدبر العلوي بن شخب يمين



في كبره اسم شئ للحاجة قوله بعد الموصوف ظرف قال وقوله غفل عنه الموصوف  
 مقوله وزاد بعضهم علم وجوه الاعتماد وان يعتمد علم حرف النداء نحو باطالوا  
 جيل حيث نصب طالع جيل على انه مفعول له الاعتماد على ما يمكن المحققين  
 قالوا الموصوف اعلم من ان يكون مفعولاً ذكر او مقدر نحو باطالوا جيل اي  
 كوكبا طالع على الجبل وزاد بعضهم ان يعتمد على ان المكسورة الشدة نحو  
 ان قابعا الزايد ان وما ينبغي ان يعلم في هذا المقام كما ان الاسماء المشتقة  
 كالاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة تعمل بالاعتماد وكذلك يعمل به  
 ما يجري مجراه كالمنسوب والاستفارة مثل هاشمي ابوك واسد الزايد ان  
 فاستبعد الاسد بجعل في فعل عمله وكذا عمل هاشمي في ابوك لكونه في قوة  
 اسم المفعول اعني منسوب اليه هاشمي وهذا الاشتراط اي اشتراط الـ  
 اعتماد وعند البصريين واما عند الكوفيين والافطش فيجوز الاشتراط  
 بالاعتماد وعندهم فعلى هذا قولنا قايم زيد قايم فيه اي في قولنا هذا عند  
 البصريين غير مقدر على المبتدأ ولا غير وعند الكوفيين والافطش يجوز الامر  
 احدها ان يكون قايم مبتدأ وزيد مفعول طالع اي فاعله سادس  
 الخبر والشيء ان يكون خبرا مقدر ما زيد مبتدأ واما قائم الزايد ان او الزايد  
 بدون فتش عند البصريين لا متناع ان يكون قايم خبر على خبره ان وعن  
 الزايدون لكونه اي لكونه قائم مقدر او الزايدان والزايدون ليس كذلك  
 والمطابقة للمبتدأ شرط في الخبر المشتق افراد او تنبيه وتذكير  
 وتاثيرا ليقع ارجاع الضمير منه الى المبتدأ وجازع الكوفيين اي قائم  
 الزايدان او الزايدون جازع عندهم وعند الافطش على تقدير ان يكون  
 مبتدأ وما بعده فاعله سادس الخبر وهو الخلاف بعينه من غير

مرفوع

مرفوع جازع بينهم في عمل الظرف في الاعتماد وعدمه يعني ان الظرف المستقر انما  
 يعمل في الاسم المظهر بوجه عند البصريين شرط الاعتماد وعلم احد الاشياء  
 الستة واما اذا لم يعتمد الظرف على شئ منها فالاسم الواقع بعده مبتدأ  
 مصدر اكان او غيره والظرف المقدم مع ما فيه من الضمير المستكن فيه المنقل  
 في عامل خبره او لا فرق عند الخليل بين الخبر وغيره في اشتراط الاعتماد  
 واما عند سيبويه فان كان ذلك الاسم فارغاً بالفاعلية وان كان لم يعتمد  
 الظرف لانه كان او شئ علم الفعل لانه حيث هو حدث جزء مفهوم  
 الفعل وان غير حدث فهو مرفوع اي مبتدأ وكما هو الخليل واما عند الكوفيين  
 والافطش لا يشترط الاعتماد في افعال الظرف مطلقا كما يشترط في افعال  
 اسم الفاعل والمفعول في حرف جر **عبارة** مجرورة به متعلق بغيره مصدر  
 مضاف اليه مفعول وهو **عبارة** جمع عبارة من العبور اما في اللفظ  
 بالنسبة الى الحكم او بالعكس بالنسبة الى مخاطب وكذا الفاعل مترك تقديره  
 في عبارة واما الضمير البارز المتصل بحرف الجر المحل لاضافة العبارات  
 اليه وهو عبارة الى الامام **الفصيحة** اي الحالفة من ثناير المرفوع نحو  
 الرجوع ومن عبارة نحو كفاة وافر نفع ومن حالية القياس نحو الحمد لله العليم  
 الاجل بقاك الاو غام ومن ضعف التاليف نحو ضرب غلامه زيدا باضمار  
 قبل الذكر وتنافر الحركات كقوله وبسبب قرب قاتل حبيب قاتل  
 نحو قوله ساطع بعد الدار عنكم لتفردوا على ما فصل كل في موضعه مجرورة  
 صفة العبارة فان العضاة كما يوصف بها الحكم مثل ما يقال شاعر  
 وفصيح وكانت فصيح كذلك يوصف بها العبارة المفردة نحو كلمة فصيحة  
 والمركبة مثل ما يقال كلام فصيح في الغنى وفصيح في النظم ولم تجمع



التي هي مع ان الموضوع جمع للاختصاص كما مر في المنصوبة وفيه **علم**  
في المعروف الجواز لم لفظ المصارع وهي خمسة ما لم يضرب ويسمى بالجد  
المطابق في حرفين لانها موضوعه لفظي الانتفاء فيجوز ان ينقطع في زمان  
الاخبار وما لم يضرب ويسمى بالجد المستغرق لوجوب اقياسه فيها  
بالطاف وذلك لان لما ففيه لفظ ضرب وقد ضرب اخبار في الخبر المتصل  
بالجاء فكذلك فيه ولم ليس كذلك لفظه حر وفيه لما وهذا في جملة معتدات  
ما يقار به في المعروف في زيادة المعنى وان الشريطة يجوز ان تضرب  
اضرب ولان الامر اي الكلام الموضوع للامر سواء كان امر الفاعل الغائب  
او المفعول الغائب او الفاعل المتكلم او المفعول المخاطب وهي كسوة  
والفتح ايضا لغة ولا الناهية اي الموضوع للرأي مطلقا فانها تجري للمخاطب  
والغائب على السواء بخلاف الكلام فانها تدخل على الفاعل المخاطب في الا  
غلب وقد بد خط فيفيد الناء للمخاطب والكلام الغيبة فيعلم اللفظ المجموع  
الامر به مع التخصيص على كونه بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا كما قرأ في  
الشواذ قبل ذلك فلتخرجوا ان قلت المفهوم مما ذكرت ان يجرى صفة المتكلم  
في المعروف من الامر والنهاية وقد مر في ابو حنيفة مع اختلاف حيث قال في تقريبه  
خبرانه لا يات في الوجهان للمتكلم في المعروف من الامر والنهاية قلنا معنى كلامه  
انه لا يجوز من غيرنا بل لئلا يلزم امر الشيء لنفسه او غيره والافور وده  
في الاستحار كبير الابهج انما هو مثل قولهم فلتخرج وقلوب وغير ذلك  
ولهذا اضر الشرفي رحمه الله في السكاك في تفسيرها بقوله اي اذا كانت  
السابق في الاعتبار للطلب والطلب وجب علينا تفسيرها اشارة الى ان  
صفة الطلب ليس على الحقيقة بل المراد بها الاخبار على وجوب التبيين

علم في

علم في هو مصدر المذكر قد تكرر فانه نقيض **اطو** فعل مصارع مجزوم  
بلم يقطع الباء علامة للجر لان اصل اطوي بالياء المذماتين في موضعه  
ان حرف العلة في آخر الفعل المتصل اللام بمنزلة الحرف العجيم في آخر الفعل  
الغير المتصل اللام فاعله مستتر فيه وهو انما والجملة معطوفة على جملة استنبطه  
**ذكر** منصوب باللام معول لم **اطو** خبره مجرور بالاضافة ذكر اليه **من** حرف  
خبر **من** مجرور بها والهاء مجرور المحلى لاضافة المسائل اليه عايد الى  
المكتب التثنية والخبر مع الجور مستحق بلم **اطو** **لا** حرف مزج حرفين  
استثناء وهو اي حرف الاستثناء واداة على معنى ما به يشتمل في الكلام  
سواء كان حرفا او اسما او فعلا **لا** وحاشا وعدا وغيره وسواء كان  
السين وغيره حائلا سواء بالكسر او بالفتح وخلا وما خلا وما عدا وليس  
ولا يكون وسما بل وبدي بمعنى غير وما في مثل قوله تعالى لما عليها حافظ  
**ما** موصولة **من** فعل ماض مع فاعله جملة فعلية صلته وفاعله مستتر فيه  
عايد الى ما والموصول مع صلته منصوب المحلى اما على الاستثناء المنقطع  
عن ذكر الشيء لان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه الذي ذكره والعامل  
اي عامل التبع والموصول مع صلته الا العامل مبتدأ والافرة والعامل  
الفعل السابق وهو لم اطو بواسطة الاعلى اختلاف المصنفين او منقول  
علم انه بدل من ذكره بول البعض من المحلل لان ذكره مائة بعض من ذكره  
او بدل الاستثناء به عليه ان بدل الاشتمال انما يكون اذا لم يكن بينهما  
تعلق بالهيئة والمزنية وهي ما ليس كذلك وقد اعترف به قبله حيث قال  
بدل من ذكره من البعض من الفعل والعامل به لم اطو وان الابل هو لغو في  
العلم اي لم اطو ذكره **لا** اطوي بالياء ذكره ما بد مجزوف المصنف



واقامة المضاف اليه مقام في الازراب والجوارح بحرف متعلق بمنسوب  
المقربين او وعلى اي او منصوب على البدل من ذكر شيء بسبب حذف  
لام لولا ذلك لحذف كان موصولة واجب النصب على الاستثناء  
المنقط من غير سبيل اي ان يكون بدل البعض من الكل كما لا يخفى وهو  
اي المضاف المحذوف ذكر وهو اي ذكر المحذوف غير الذكر الذي  
هو المبدل منه لان المحذوف المقدر غير المملوظ المذكور وان اخذ  
في اصل الجوزي فافهم واما محذوف المحل على البدلية المامنة شيء بدل  
البعض من الكل والعامل فيه ذكر اي لم اطو ذكر ما نذر فيكون  
الذكر الذي اورد في التغيير هو عين الذكر الاول لان بدل ينكر به العامل  
ومن هذا يظهر فائدة قوله فيما سبق وهو غير الذكر الذي هو المبدل  
منه او هو من المسائل في من مسائلها والعامل فيه من ان اي اطو ذكر  
شيء الا اطو ذكر شيء مما نذر اي من المسائل التي نذرت هي قبل  
في هذا هو لان البدل يكون في غير الموجب وشيء وسمائها موجب  
ولجواب المنع الذكر المنفلق شيء هو من المسائل فوجه اليه فالسهر  
في مقالة لاي اخت خالية ولما كان ههنا ارباب كل منها محتمل الو  
جوب ابتداء في تفصيل اولاباما واوثانيا ايضا باما واو ثم لما بع  
ههنا احتمال كون البدل من التغيير المحذوف ابطلم بقوله ولا يجوز  
ان يكون بدلا من التغيير المحذوف في مسائلها لعدم مساعدة المعنى  
لزووم كون ما نذر كتابا لم مسائل وليس كذلك وذلك لان هذا  
التغيير راجع الى الكتب الثلاثة فيكون التقدير لم المحذوف ذكر شيء  
من مسائل الكتب الثلاثة المسائل ما نذر فيرجع ما لم الا ان يقال

الا الكتب

الا الكتب الثلاثة وهو الفاضل وما قبل في وجه الفاضل اذا كان بدلا  
منه يلزم دخول الابين المضاف وهو المسائل والمضاف اليه وهو ما نذر  
بتقدير تلحقه المبدل منه اي بتقديره وار اليه من اليقين وهو الهاء في  
مسائلها فاسد خبر لما قبل وانما كان فاسدا لان المراد بالتجئة في المعنى  
لا التجئة في اللفظ حتى يلزم ما ذكرتم على انما نقول بعد التليم بوجه هذا  
هو وجه الاول ايضا هذا ولكن الحق انه ليس المبدل منه في حكم التجئة لانه  
واللفظ اما الاول فلا شتمانها في غير بدل اللفظ فائدة الاحتمال اول  
التغيير ثانيا واما الثاني فلو جوب هو التغيير اي المبدل منه في بدل البعض  
والاشتمال كما اشترنا اليه قال في شرح القلب والكتاب ولكنه ليس في حكم  
التجئة لا يمنع ابدان غير المنصوب عليهم عن التغيير المحذوف في الفت  
عليهم فلو كان في حكم التجئة مطلقا لما صح لان التقدير يكون مراد الذين  
انفت على غير المنصوب عليهم فيلزم خلوصه الذي عن التغيير الراجع  
اليه لان التغيير عليهم التكرار اجماع الموصولة اليه وهو الكلام في المنصوب  
واما قولهم انه في حكم التجئة فانه ان منهم باستقلال البدل بنفسه في غير  
ذكر المبدل منه ومعارضة التاكيد والعطف والبيان ومن هذا ظهر ذلك  
قول الشارح لان المراد بالتجئة التجئة في المعنى لا في اللفظ بحر احل في التحقيق  
**اوشاخ** عطف على ما نذر في حرف جر ما مودونه **بينهم** منصوب  
اي لفظ بين منصوب لفظا على الظرفية وهم غير متصل بحر والحمل لافاقه  
بيني اليه عبارة عن النجاة لانه عايد اليهم وعامل الظرف اي ما هبة محذوف  
وهو استغفر وتا على المنقل اليه من عامل بعد حذف مستتر فيه هاء اجماع ما والعامل  
مع المفعول اي الظرف مع فاعله جلة ظرفية ملته ما والموصولة موصولة بحر و







فاللازم واحد لثلاث اذا قلت اثنين بعد واحد اصدار اللازم سبعة  
 ثم اذا قلت الثلاثة بغير اللازم اربعة ثم اذا قلت الاربعة صار اللازم  
 ثمانية ثم اذا قلت الالف بغير اللازم ثلثة ثم اذا قلت الالف صار  
 اللازم سبعة ثم اذا قلت الالف بغير اللازم اثنين ثم اذا قلت  
 الالف صار اللازم عشرة ثم اذا قلت الالف بغير اللازم واحد  
 واعلم ان الاستثناء المساوي او ناقص منه لا يصح الا اذا علم اليقين  
 في المساوي ومنه كذا في الشرح اذا عرفت هذا فاعلم ان الخارج انما قال  
 اربع عشرة الا اثنين الا ثلثة الخ بدون التعريف الى الواحد بناء على وجود  
 العبارة لكن لا مذهب عليك ان حاشا الباب مسئلة واحدة ذكره ثم هنا  
 في الكتاب مسئلة اخرى غيره لا ينبغي ان يترك فيها الا واحد كما لا يخفى  
 علم المدرس فلهذا اخبرنا في مخرج المسئلة الثانية ما ذكرناه عليك  
 بالذبيرة فانه يجب بالذبيرة واعلم ان في مخرج المسئلة الاولى تقرير  
 آخر لا يباح وبالحال في حاشا في قبل العنود على ما ذكره الاعاين ثم وجدت  
 هو المرض عند بعض المحققين من شراح وهو الذي حققه بقوله واعلم  
 ان في هذا المثال يكون التسامح المستثنى من التسامح الاول ويكون المستثنى  
 الاول الذي يستثنى منه التسامح ان كان متبعا كان التسامح متبعا وان كان متبعا  
 كان التسامح متبعا وتقول وجه الضبط هنا امران الاول ان يجعل كل  
 وتر كالتسعة والسبع والثلثة والواحد متبعا ويجعل كل  
 شفع كالثمانية والستة والاربعة والاثنين متبعا الثاني ان يسقط  
 من المستثنى منه ثم يضاف ما يقع من هذه المستثنى منه في المستثنى الثاني  
 حاشا متبعا ثم يسقط من هذه المجموع المستثنى الثالث ولهم جزم

الى ان يسلط

اني ان يبلغ الواحد مثلا اذا خرجت التسعة من العشرة بغير منها الواحد وهذه  
 الواحد اذا فتم الى الثمانية متلوعادت تسعة فاذا اخرجت من هذه التسعة الثمانية  
 مئة سبعة بغير اثنين واداهم اثنا في الستة مئة ثمانية واذا اخرجت من هذه  
 السبعة ثلثة بغير اربعة واداهم هذه الاربعة الى اثنين صارت ستة فاذا اخرجت  
 من هذه الستة واحدا بغير خمسة هذا هو ما قد اورد اخرج مئة لا ينبغي ان يترك  
 وان طالت الكلام وجهها ان الفعل الواقع بعد لا يقع الا مفعلا ولهذا لا يقع  
 الا بعد النفي فاذا وقع بعد الا مفعلا لا يشترط ان يكون مفعلا فعل بل وجود  
 النفي كاف في جزمه ان لا يفعل فياخذ بما زيد لا فاعل فيكون خبر المبتدأ وانه  
 وخرج بعد ما فعل ما ضي يشترط ان يكون قبلها فعل منفي كقولك لا تأكل من  
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم في النفي في القسم بخلافه ان قلت فان معناه ما  
 اسألك الا فعلك فيمن يستثنى مفعلا وسما وقع الجملة الاستثنائية بعد مفعلا  
 كقولك ما جاء في احد الان يد خير من فاذا وقعت الجملة بعد المعرفة كانت حالا  
 كقولك ما ررت بزيد الا ابيه قائم وهي صفة في الاصل ولما الواقعة بعد  
 التكررة فهي صفة والاحد ان يكون حالا عند مجوز الحال من التكررة ويجوز  
 وجوز الواو معها فتقول ما ررت باحد الا ان يد خير منه ولا يجوز ان  
 يكون بدلا من واحد لان الجملة لا تليق من المعرفة ومنها ان حذف المستثنى يجوز  
 تخفيفا عند قيام قرينة قالوا ابو سعيد السمرقاني انما حذف الاول ليس غير  
 خاصة ووجه غيرهما من ادوات الاستثناء ومنها انه كما يكون مفعلا غير  
 اضماره نحو قوله تعالى شهد الله ان لا اله الا هو ومنها ان الاستثناء الواقع  
 عقب الجمل كقول القائل من قد ذبح فاجله واحكم بفسقه ورحمة شهادته  
 ان يتوب فتند الشافعي يرجع الى الكلام وعند ابي حنيفة يختص بالجل



الأخيرة وذهب بعضهم إلى التوقف والبحث عنها خارج عن الفن فانما  
 نقول قولنا لأحول ولأقوة الأمانة فان الاستثناء الواقع بعد الجملتين  
 ينصرف إلى الثانية عندنا وهو أنها مسفرة إلى جملتين لأن معناه لأحول عن  
 معصية الله الأمانة ولأحول على طاعة الله الأمانة قلنا ان الاستثناء المذكور  
 راجع إلى الثانية ويقدر في الجملة الأولى استثناء آخر لئلا يثني الثانية عليه أو نقول  
 ان الحول والقوة لما هما تابعان واحد صحيح يرجع الاستثناء إليهما منزهة عن  
 شيء واحد **وتزج** على وزن ذم جنة أي سجنه الوار المعطوف ترتبه فعل  
 فاعل ومفعول وضير البارز راجع إلى المختصر والجملة معطوفة أما على جملة  
 استقصيت أو على جملة لم ازد والاولى اوجز منه جهة الفع وان كان بعيدا من  
 جهة اللفظ ووم الاولية لا يخفى على الذوق التام **كتاب** مجرور بالياء  
 متعلق بترتبت **المصباح** لا يخفى ان ليس اسم هذا المركب المجرع فاعل  
 ذكر الكتاب يكون مقفيا مقظما لثانته مجرور باضافة الكتاب اليه من اضافة  
 العام إلى الخاص كقائه فضة **يستفتح** أي يستنير بين افعاله بجمته بالمصباح  
 لاستنطائه بانوار علمه خرجت على الحرب جنبات من نور واللام جارية في  
 المصدرية مقدرة لانها لا تدخل الفعل الا بعد فقد يران ليكون الفعل  
 في قوة الاسم لكونه في ما قبل المصدر كما مر في قوله حتى يعلق ويستفتح فعل  
 متعارف منصوب بها أي بان المصدرية وفاعله الضمير المستكن في  
 اي يستفتح وهو عايد إلى الولد **بأنواره** متعلق بيستفتح والضمير عايد  
 مجرور بحال لاضافة الانوار اليه راجع إلى هذا المختصر والمراد بأنواره  
 مسائل الطبقة ومباحث الشريعة وفي هذا الكلام استقارة بالكتابة  
 لأن المعنى المختصر بالمصباح في ازالة الظلم جمع ظلمة على الجمل والجملة المسألة

الازالة

الازالة أي ازالة الظلمة في المصباح فقط وأما الازالة في المختصر فلان منزل  
 الظلمة للجمل بالمرسة متعلق بمزيل والاستفاد به عطفت تعبيره وهي في  
 الحقيقة من اشد الظلمة ثم اثبت له ما هو من لوازم المصباح بقوله بأنواره  
 والمستنير المذكور أي تشبيه المعنى المختصر بالمصباح في صفة استقارته وهذا  
 الاثبات استقارة تخيلية قوله قريبة لها اما من نوع علم انه خبر بدين خبر اوصاف  
 لتبليغها ولما منصوب علم الحالية فتدبر **ويستفتح** أي يفتتح معطوف على  
 يستفتح والضمير المنقر عليه إلى الولد **بأنواره** منصوب على اية مفعول  
 يستفتح وهو معنى الضام جمع فتحة واصنافها إلى **أنواره** اضافة للعام  
 إلى الخاص أي بأنواره فيكون اضافة بمعنى من كقائه فضة لأن  
 الخاص المراد به هنا أي الآثار الحاصلة من المختصر كما ان الخاص هو الفتحة  
 فيصح كون الاضافة بمعنى لانه خاصيتها وهي كون المضاف محولا لوجوده  
 بالآثار والوارد بها أي بتلك الآثار الحاصلة مع المختصر مسلك الشريعة التي هي  
 فوق كل مفهم والضمير البارز مجرور بحال لاضافة الاثر اليه راجع إلى  
 المختصر **وكسرة** فعل فاعل ومفعول وهو أي المفعول الضمير البارز  
 المنفصل وهو عايد إلى المختصر والجملة معطوفة على جملة تزجته ومع كسرة  
 طوية طويا وهو صفة النثر على كسر عدا القاهر لأن الشباب المفعولة اذا  
 انتشرت طويت على كسر القهار فكان المعنى شبه هذا المختصر بالثوب  
 المرتز وجعلته شتما منصوب علم ان حال او مفعول ثامة **على** حرف جر  
**تتم** مجرورة بها متعلق بكسرة **البواب** مجرورة لاضافة التتم اليها  
**الباب** في الاصل باب البيت قيل انما سمي بها لأنه لا يدخل في شموله  
 الا بعد المجاوزة عنه كما دخل في البيت الا بعد المجاوزة عنه بأبواب



اصله يوب بدليل ابواب مرفوع علم الابتداء **الاول** صفة الباب هو  
نقبض الآخر اصله اول علم وزن افعل رأي ماضيا الاوسط قبلت  
الهمزة واوا ادغمت بدليل اول اوله تنك وجمع علم اوبل واواله وقبل  
اصله روله علم وزنه فوعل فقبلت الواو الاو في حرة لتناسب قوة  
الحكم في الابتداء ولم يجمع علم اوال للاستتقال في القحاح اذ اجعلت  
اوله صفة لم يفسره فتقول لعينة عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته  
تقول لعينة عاما اولا ومعناه في الاول اوله من هذا العام وفي التثنية  
فعل هذا العام وثانية الاو في وجه اوله مثل الاخرى والآخر في **الا**  
**اصطلاحات** جمع اصطلاح وهو اتفاق جماعة على تخصيص شئ  
بشئ للعارض المجزئ في محل الرفع علم انه خبر المبتداه **الخبرية** مجزئة  
صفة الاصطلاحات ولم يقل الخبرية موافقا للاصطلاحات لانها اي  
الخبرية اسندت اليه خبر للجمع وهو الاصطلاحات في مجزئ الوجهان كما  
تر غير مرة فان قيل ان الخبرية ليست بفعل اي فعل اصطلاحى ولا  
معناه مما سبق من الفعل فابن الاسناد قوله لانه متعلق لما يفهم من  
كلام السابق اعني الاسناد ان الاخبارى ان الاسناد فيه لا وجود له اي  
الاسناد الا فيها اي في الفعل وفيها معناه ولهذا تسميهم يقولون  
ان الخبر لا بد وان يكون فعلا او معنى فعلا وايضا مثل قولنا زيد امرئ  
وعمر وعلا مذكور على مواضعك ومملوكك قلنا ان الباء فيها اي في الخبرية  
ياو النسبة فيكون في معنى الفعل اذ التثنية في الاصطلاحات المنسوبة  
اي الخبرية فالخبر اسم مخصوص كما شتم وبصرف فلا يقع الوصف به واذا شتمت  
وقلت خبري وحاشيتي وبصرفي للخط في تلك العتقات حتى تقول

مرفوع الهمزة

مرفوع الهمزة في الكلام علم ان قاعله في قولك رجل هندي غلامه فلا اشكال  
وهي الاصطلاحات بمعنى المصطلحات ولهذا اي تكونها بمعنى المصطلحات  
بمعنى الاصطلاحات اي حيث بصيغة الجمع الظان يقال يجمع اي يجمع  
مصطلحات وان كانت مصدرا فظا والمصدر لا يثنى ولا يجمع وهو اي  
فكر المصدر واوارة اسم المفعول كثيرا كاللفظ بمعنى المفعول وغيره  
كالقول بمعنى المفعول والمعطف بمعنى المعطوف والضرب بمعنى المضروب وغيره  
ولهذا وهي اي الاصطلاحات التي بمعنى المصطلحات عبارة عن اللفاظ  
المقدمة كالعلمة وانواعها من الاسم والفعل والحرف والكلام وانواع اي  
انواع الكلام من عمل الماربع الاسمية والفعلية والشرطية والظرفية واعلم  
ان الماصلة ان يكون للجملة اثنين اسمية وفعلية لانه المركب المشتمل على المند  
والمند اليه لا يتاخر الاخر اسمين او من فعل واسم فان بدئت باسم  
شئ اسمية كزيد قائم وزيد ابوه قائم وادع قائم وهل زيد قائم  
وما زيد قائما وخبرها من الامر وشئان زيد وعمره واقام الزيدان  
وما قام الزيدان عند الخبرين خلا فالصاحب الكتاب فان مثل خبرها من  
الامر وما بعده من الفعلية وروى الاسمية وان بدت بفعل شئ فعلية  
كقام زيد وهل قام زيد وزيد ضربه وباعه اذ لانه المقدير ضربت  
زيدا ضربة وادعوا عبد الله وبه اخذ ابن الحاحب واجه مالك  
لكونه الخبرية وصاحب الباب اي اعتبار بوجه الآخرى وجعلها  
قسمين آخرى من الجملة وبيان ان الجملة الفعلية ان يخرج فعلها في الشرط  
ولزم الاخبار في قسمين قسم من اقسامها يسمى بذلك الاسم الاصل  
اعني الفعلية والا فان تضمن الشرط يستلزمها شرطية سواء كانت



مركبة من فليتين بخلافه يكون من كرمك او من شرطيه من مخوان كان  
مغني ن يد يكتب فهو محرك بده فتح لم يتحرك به لم يكتب وانه لم يمتشي  
تلك الجلة ظهيرة سواء كان في ملفوظ في الظرف او مقدرا فان الجار والمجرور  
سبي ظهيرا اصطلاحا كما استرنا اليه مخروما في الدار من يد وما قد امك ن يد  
هذا او قولنا في الشرطية مغني فبدن اده صاحب العناب في شرح الكتاب قال  
وقوي مغني اشارة الى الشرط لا يجوز ان يكون جملة شرطية لفظا لانهم  
يوالونه بغير حرف في الشرط فاذا ارادوا ذلك ادخلوا كاد او اسندوه الى  
الضمير الثاني وجعلوا الشرطية خبره فيكون الجملة فعلية وشرطية مغني  
انتهى وقوله التي يتوقف صفة الالفاظ عليها اي تلك الالفاظ المتعددة  
المباحث الآتية فاهل اي فلتوقف المباحث الآتية عليها فقدم المص  
هذا الباب الخامس في الاصطلاحات على سائر الابواب هذا واراد في اي  
عقبه بقوله **الباب** رفع اي مرفوع بالابتداء **الله** مرفوع فقدم  
علم انه صفة الباب في **العوامل** الجار والمجرور متعلق بمحذوف لكونه  
مرفوع المحل على الخبرية للمبتداء **الفظة** مجرورة علم انها صفة العوامل  
على **القياسية** مجرورة صفة ايضا اي كاللفظية بعد الصفة وانما تقدم  
هذا الباب علم باب الثالث لان العوامل المذكورة في الباب الثاني  
وفي الباب الثالث سماعية والقياسية مطردة مثلا قولنا الافعال  
اللازمة ترفع الاسم الواحد على الفاعلية والاضمار المنفردة ترفع  
اسما واحد على الفاعلية وتصب اسما آخر على المفعولية فهذا قياس  
مطرد ولو ترك قوله فهذا الجار اظهر في جمع الافعال فلك ان جرات  
هذه الحكم في كل فعل سواء سمع في العرب او لا والسماعية غير مطردة

مثلا قولنا

مثلا قولنا ان الباء تحذف قوله مثلا تنصب على المصدرية اي مثل مثلا  
وتحذف علم وزن تمدد صيغة مؤنث ولم اي لفظ لم تحذف بضم الميم سماعية  
خبر لقوله قولنا وقوله مختص فيما يسمع في العرب صيغة كاشفة للسما  
عية ليس لك ان تجاوز اسما عما يسمع في العرب ولا شك ان المطردة  
يستحق التقديم على غير المطردة لان ما لا يطرد في كلامهم جري بالثاني  
النادر عن القياس الخارج عن الاصل كذا قال في الصنف قوله النادر  
اي الساكن وقوله الخارج صيغة بعد صيغة الثاني والمطرودة ليس كذلك  
فهو اوج بالتقديم فلذلك قدم عليه ثم قال **الباب الثالث في**  
**العوامل اللفظية السماعية** واعرابه كاعراب السابق لكونه قد مر  
علم الرابع لشرفه لان اللفظية السماعية اقرب لانها تعرف بالحق  
البصر فيه بحث لان العوامل اللفظية هي الالفاظ التي هي اصوات  
مخصوصة وهي محسوسة بالسمع فلو قال تعرف بحس السمع والقلب  
مع الحان اوج والمعنوية تعرف بالقلب فقط لانه اي العوامل المعنوية  
اما المبتداء الراجع للمبتداء والخبر وقوع المضارع موقع جنس  
الاسم الراجع للمضارع او كونه الصفة صفة لمرفوع او منصوب  
او مجرور والعامل والصفة هذا لا حقتى علم سيجي في آخر الكتاب  
في الباب الرابع ولا شك ان كل واحد منها مغني عما لا يعرف في  
بالقلب ولا شك في مزية ما تعرف بالسماع علم ما يعرف بالسمع  
الواحد المزينة بمعنى التفضيل فعملية لا فيل لها في الاساس ثم رتب  
عليها تفضلت وجمعها المزايا فقدم المص **الباب الرابع في**  
**العوامل المعنوية علم الباب الخامس في فضوله في العربية**



لأن المراد من علم النسخ معرفة العامل والمعمول فالبحث في الرابع من  
 العوامل وإن كان مغزياً بخلاف الخامس فإن البحث فيه من التعريف و  
 الشكليات والتدليل والتأنيث وغيرها فاتها من مميزات الفن وبيحه  
 بمقصود من هذا الفن وإن كانت مقصود في هذا الفن والعرف بين  
 المقصود من هذا الفن وبين المقصود في هذا الفن ظاهراً حيث يشمل  
 التام المقصود الأصلي وغيره بخلاف الأول والمقصود من هذا الفن  
 مقدم على المقصود في هذا الفن فلهذا قدم الرابع على الخامس وأفراد  
 الصفات في الأبواب في قوله من العوامل اللفظية حيث قال اللفظية  
 ولم يقل اللفظيات بالجمع وغيره مع أنه موصوفها بجمع والعوامل يعلم  
 ما ذكرنا في الكتب المبسوطة أي قوله مختصرة المبسوطة ولعل المضرب  
 طه وقع تصديقه المبسوطة تكون البديهة أن يذكر وجه الخصر أي خص  
 أبواب الكتاب في الحاشية بأن يقال إن المبحث عنه في هذا الكتاب لا يخلو  
 من أن يكون موقفاً عليه للمباحث الآتية أو لا فالأول هو الباب الأول  
 وإن كان الكتاب موقفاً عليه للمباحث الآتية فلا يخلو من أن  
 يكون العامل فيه قياسياً أو سماعياً أو معنوياً فالأول أي ما يكون  
 العامل فيه قياسياً هو الباب الثاني والثالث أي ما يكون العامل فيه سماعياً  
 عتياً هو الباب الثالث والثالث أي ما يكون العامل فيه معنوياً هو  
 الباب الرابع وإن كان الكتاب موقفاً عليه يكون البحث من جهة العالمية فهي  
 الباب الخامس فإن قيل لا يلزم من عدم كون البحث من جهة العالمية  
 أن يكون هو الباب الخامس الذي من فضوله من العربية فلم لا يجوز  
 أن يكون شيئاً آخر لم يكن فيه تلك العضو قلنا أعلم أولاً أن الخصر

أي الحكم

أي الحكم بالاختصاص أما عقلي أي مروي بين النسخ والإثبات بمنزلة الفعل  
 مجرد ملاحظة منهووم بالاختصاص أما استقراء أي لا يكون يسعراج النسخ  
 والاستقراء هذا هو المشهور في الجمهور فكون قد اعتبر بعضهم أنها  
 قسم آخر ويسمى صراعاً وبياناً ذلك الاستقراء أما أن يتعلق  
 بجعل جاعل أي يكون المقصود مما جعله جاعل على قدر تلك الأقسام  
 كالمصباح المجموع على الأبواب الخمسة أو لا يتعلق بجعل جاعل فإن  
 لم يتعلق به فهو قسم منه يسمى بذلك الاسم أصلاً أي لا  
 استقراء أي وإن تعلق به فيسمونه بالخصر الجعلي إذا عرفت هذا  
 فنقول السور عام الورد في كل خصر جعلي لعقلي لأن بديهة  
 العقل كاجبة لا ينظر في الشبهة لكن بدفع ذلك السؤال  
 العام بالاستقراء يعني إذا لم يكن البحث من جهة العالمية  
 يلزم ثبوت الخامس بالاستقراء في  
 أجزاء الكتاب وأبوابه  
 بالفعل لجواز أن يكون  
 شيئاً غير هذا

من







